



الاقتصاد السياسي

لجيفونس

أبرزه إلى اللغة العربية

على أبو الفتوح باشا

وكيل نقارة المعارف العمومية

محمد مسعود أفندي

المحرر الفني بنظارة الداخلية

٢

كامل إبراهيم بك

رئيس نيابة محكمة قنا الاهلية

المرحوم صالح نور الدين أفندي

من موظفي نقارة المالية سابقاً

(الطبعة الثانية)

طُبعت بالقاهرة سنة ١٣٣٢ هـ — ١٩١٣ م

ماتزم الطبع محمد زكي أمين بالخلمية



الاقصص الستة

لجيفونس

ابرزه الى اللغة العربية
على أبو الفتوح باشا
وكيل نظارة المعارف العمومية

كامل ابراهيم بك
محمد مسعود أفندي
رئيس نيابة محكمة قنا الاهلية
المحرر الفني بنظارة الداخلية

المرحوم صالح نور الدين أفندي

من موظفي نظارة المالية ببارنا

(الطبعة الثانية)

طبع بالقاهرة سنة ١٣٨١ هـ — ١٩١٣ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله * والصلاة والسلام على رسول الله *

(أما بعد) فما أشرقت طلعة العباس على أفق أريكة مصر حتى كان لشعاعها الفياض من حسن الأثر في نفوس الشبيبة مالمشمس اذا أشرقت فأغدقت على الأرض بحرارها وضوئها نعمة الخصب ونفخت في الكائنات من روحها فسأقت الى النبات مواد النماء وبرقشت الأزهار يديع الألوان وجعلت الثمار دانية القطوف للأكالين

وكانت شبيبة مصر لذلك العهد واقفة بمحواشي مضمار تنابرى فيه الأئمة لبلوغ الشأو الأبعد من العلم والحضارة والعمران تقدم رجلها تارة وتؤخرها تارة أخرى. فلما انبعثت فيها تلك الروح هبطت في ذلك المضمار لتزاحم المتسابقين فيه بالمناكب فكان منها المشتغل بالدرس والتحصيل والمنكب على التعريب والتأليف والمؤسس للمدارس ومن لا يزال حتى اليوم لخير مصر من العاملين

وكان في مقدمة تلك 'اشبية البارّة بوطنها الداعية الى خير
العمل وعمل الخير لأمتها صاحب السعادة على أبو الفتوح باشا وكيل
نظارة المعارف العمومية حالا إذ اتفق مع ثلاثة من أخصائه الذين
أنس فيهم الرغبة الشريفة في خدمة الوطن يثت العلوم العصرية
والفنون . وعاهدتهم على ان يكونوا له اخوان صفاء وخلان وفاء في
في تعريب مائة مؤلف انتقوها من أسهل المؤلفات مأخذاً وأبسطها
أسلوباً وأقربها للأذهان متناولاً ثم ابرازها في حلية طراز الطباعة
للقارئ

أردفوا النية بالعمل فكان كتاب الاقتصاد السياسي لجيفونس
أول ما اشتركوا في تعريبه لعلمهم بحاجة البلاد الى مثل هذا العلم في
نهضتها الاقتصادية الحديثة ولأن التعريب والتأليف لم يتناولوا علم
الاقتصاد الى ذلك العهد الا ما كان من مقالات في بعض موضوعاته
ضائعة في بطون الصحف السياسية والمجلات العلمية

وزاد عزيمة جميعتنا المباركة وطوداً ان ذلك المؤلف على صغر
حجمه قد جاء على الغرض واحاط بالفائدة المطلوبة بعبارة وجيزة
تجمع الى اتساق المباني وسهولتها وضاحة المعنى وصراحته بما يتخللها
من الأمثال المشاهدة والحوادث الواقعة تحت الحس

وما ظهرت الطبعة الاولى منه حتى نفدت نسخها لما لقي
المشروع من الاقبال والتعظيم بل استنزفت كما يستنزف الماء النير
من ينبوع الغزير . لهذا كاشفت سعادة الوكيل المفضل في اعادة
طبعه فزاد على اجابة الطلب أن وازرنى في تهذيب عبارته وهدانى
بهديه فى توضيح مغمضه وأتحفنى بطائفة من أبحاثه الخاصة فى علم
الاقتصاد وهى التى ختم بها هذا الكتاب فكان فضله بذلك فضلين
والشكر له عليه شكرين وجاء الكتاب كما يرى القارئ تحفة المريدين
وطلبة الناشدين

ولقد كان من أقصى أمانى تلك الجمعية انجاز مشروعها
بتعريب المؤلفات الباقية لولا أن سطت على أعضائها يد التفريق
بتعيين الحكومة بعضهم فى جهات بعيدة عن القاهرة فانقرط عقد
نظامها وكان كل عملها محصوراً فى هذا الكتيب الذى نزفه للقراء فى
حليته الجديدة والله الهادى الى الصواب

محمد مسعود



كلمة في الاقتصاد

(للمعربين)

لم يكن هذا العلم من مبتكرات القرائح في هذا الجيل
أو الجيل الذي سبقه وانما هو علم قديم وجد مع الانسان أى
مع الشعور الدافع له على العمل لجر الرزق تقويماً لرمقه واستبقاء
لذمائه حياته

فقدماء اليونان كانوا يسمونه (إيكوس نوموس) أى تدير
البيت لانه كان من البديهي أن لا تناول فكرة الاقتصاد في مبدأ
الأمر إلا ما يتعلق بالمرء وبأقرب الناس إليه أى أهله الذين تأوهم
داره ثم حصل التوسع في الاطلاق فجعلت كلمة البيت كناية عما
يملكه الناس جميعاً . قال بذلك الفيلسوف سقراط حين سأله
كريتوبول عن مدلول معنى البيت فى قولهم (إيكوس نوموس)
فأجاب : « يبدو لي أن جميع ما نملكه هو الذى منه يتألف البيت »
وعلى أثر ذلك حدد كريتوبول (إيكوس نوموس) بأنه الفن
المقصود به انجاح البيت وانماؤه وإسعاده
ثم نزل القرآن الكريم بعد ذلك حاوياً لكثير من قواعد

الاقتصاد السياسي وأصوله في آيات بليغة يجدر أن يتخذها المؤلفون في هذا الفن عنواناً لموضوعاته ودياجة لأبوابه . قال تعالى : « ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محمورا » ومعنى هذا ان التقتير والسرف وهما اللذان ينهى عنهما الاقتصاد لسياسي يجتمعان في نقطة واحدة هي الملاومة على التقتير والحسرة على السرف وكلتاها من شر المواقب اذ لا منفعة في المال المكثوز كما لا فائدة في المال الذي يصرف في غير وجهته وهي جلب المنافع للناس

وتدرج القرآن الكريم في بيان ما ينبغي أن يكون عليه الاقتصاد بعد تلك القاعدة العامة فوردت فيه آية : « والذين اذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكانوا بين ذلك قواما » فجعل السرف والتقتير طرفين الوسط بينهما القصد أي الاقتصاد فالسرف شرعا هو من أنفق ماله أو شيئا منه في محظور أو قصد بالانفاق الخيلاء والرياء أو أكثر من زخارف الحياة حتى أدت الى ضياع ماله وخرجت به الى الاستدانة . والمقتدر شرعا من يمنع المال عن مستحقه كأن يرى مثلا طائفة من يتامى لاعائل لهم وهو قادر على عالتهم وتربيتهم وتنشئتهم على العمل الصالح ثم لا يعمل ذلك

احتفاظاً بما له . وقد جاء القصد بين الطرفين كما هو مؤدى الآية الكريمة . مفاده انه مع وجوب الاحتفاظ من الوقوع في أخذ هذين الطرفين طرف الأُسراف وطرف التقدير ينبغي رعاية الاقتصاد الذى من أجل مظاهره وأعم فوائده ان تجتمع طائفة من الناس لاستثمار أموالهم واسترباحها من الوجه المشروع فى أعمال الزراعة والصناعة والتجارة . وتلك هي الجميات التي رفعت أمم الغرب من حضيض الفقر والهانة الى ذروة الغنى والجاه والعزة والافاء الفائدة من كنز المال وتعطيله وهو لم يخلق لذلك فى زمن من الأزمان

واذا كان الاقتصاد ثمرة من ثمار العمل ونتيجة ملازمة له فقد حث سبحانه وتعالى على مواصلة العمل واطراح البطالة والكسل فقال عز من قائل : « فاذا قضيت الصلاة فامشروا فى الارض وابتنوا من فضل الله » وضرب الامثال بأصغر الحيوانات مبالغة فى بيان فضل العمل الذى لا يكون قصدا ولا وفر الا به فقال تعالى : « وأوحى ربك الى النحل أن اتخذي من الجبال بيوتا ومن الشجر ومما يعرشون »

ولما كان للعامل المجد حق ثابت فى المكافأة على عمله وكانت النحل من أشد الكائنات الحية دأباً على العمل رضوخاً لما أوحى الله لها أن

لا تركز الى الكسل والتواني فقد جوزيت على حسن صنعها بأن يكون غذاؤها الثمر الشهى اذ وجه اليها الخالق الخطاب بقوله لها : «ثم كلي من كل الثمرات فاسلكي سبل ربك ذللا يخرج من بطونها شراب مختلف ألوانه فيه شفاء للناس» وليس أجمع من هذه الآية لحكمة العمل والجزاء عليه أى الأجر والفائدة المنتظرة منه للناس جميعا أى ثمرة العمل

وهذا قليل من كثير من آيات القرآن الكريم التي أتت بأصول الاقتصاد السياسى وتضمنت قواعده وأحاطت بأسانيبه وفى الأحاديث النبوية الشريفة وأقوال الأئمة والحكماء القول الشارح لما أجملته تلك الآيات . فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «تزود من صحتك لسقمك ومن غناك لفقرك ومن شبابك لهرمك» حض رسول الله الناس فى هذا الحديث على التبصر زمن صحتهم فيما يكون به قوام أمرهم اذا دهمتهم الأمراض أو حلت بهم المصائب الملازمة للشيخوخة وأن يعمدوا أنفسهم فى يومهم بما يقيمهم شر الحاجة وذل السؤال فى غدهم اذا خانتهم وسائل الرزق أو غشيهم من التوازل ما لم يكن فى حسابهم . وليس هذا الذى يحضنا الحديث عليه سوى رأس المال الذى هو أجزاء من ثمار الأعمال السابقة .

تدخر للاستعانة بها في انجاح وانجاز أعمال لاحقة . لأن العمل الذي تمّ لا يمكن تعزيزه والاحتفاظ به الا بعمل يحمي بدمه كالأبنية الممدة للسكنى لا يكون استغلالها مكفولا ولا الفائدة منها متواصلة الا اذا ادخر من ايرادها رأس مال يحبس على ترميمها واصلاحها والا كانت عاقبتها بدوام الاستعمال التخرّب فالتدعى الى السقوط أما علم الاقتصاد الحديث فيرجع الفضل في وضع أساسه الى الدكتور (كيسي) طيب مدام بومبادور وتلقاه بالشرح والأفاضة فيه من بعده العلامة (تورجو) الذي جعل شعار الاقتصاد « حرية العمل والمبادلة » و (ستوارميل) و (ريكاردو) و (واكفالد) في انجلترا و (جان باتست ساي) في فرنسا وهو الذي قال بأن الثروة لاتأتى من الأرض وحدها بل من العمل أيضاً حتي العقلي منه واتسع من بعدهم نطاق الاقتصاد السياسي فتناول علوما كثيرة وابحاثاً شتى أصبحت منه كالاساس من البناء وفي مقدمتها علوم الأدب والحقوق والضرائب والصحة ثم تفرعت منه فروع كثيرة منها علم الاقتصاد الاجتماعي وهو فن الدفاع عن حقوق الأفراد وتحسين أجور العمال وتوسيع نطاق الصناعة وتحصيل العمل للبائسين وكفاه غفراً أن تستمد برعاية قواعد الافراد والجماعات والحكومات ام .

الاقتصاد السياسى

لجيفونس

الباب الاول

١ — ماهو علم الاقتصاد السياسى

هو علم يبحث فى ثروة الشعوب والأسباب التى بها تسبق الأمم بعضها بعضاً الى السعادة والرفاهية. والغرض منه الإرشاد الى ما ينبغى لتقليل عدد الفقراء والمساكين جهد الامكان وإيقاف الأفراد على الوسائل التى ترشدهم الى الاستفادة بعلمهم. وهناك علوم أخرى ترمى الى الغاية عينها كعلم الآلات التى تهتدى بها الى توليد القوة والتصرف فيها على الوجه الكفيل بتحصيل ثمار الاعمال. ثم علم الكيمياء الذى يعرفنا ماهية الجواهر النافعة وطرق استخراج الألوان والصبغات والأعطار والزيوت من الفضلات الكريهة الرائحة المتخلفة من صناعة الناز. ثم علم الفلك الذى من منافعه الاهتداء ونحن على متن البحار الشاسعة الأطراف. وعلم طبقات الارض الذى يرمى الى البحث عن الفحم الحجري والمعادن.

ولم تك تلك العلوم وحدها هي الضرورية لتقدم الأنسان
وترقية شأنه وتحقيق سعادته بل أن هناك علوماً اجتماعية غيرها يقصد
بها الى هذا الغرض كعلم الحقوق مثلاً فإنه يبحث في الحقوق الشرعية
للإنسان وفي وسائل تقديرها وإثباتها بالقوانين المادلة وكلم الفلسفة
السياسية الذي يرمى الى معرفة النظمات المختلفة للحكومة وفوائدها
كل منها بالنسبة لغيره وكلم الطب الباحث عن أسباب الأمراض
والمهات وعلم الاحصاء الذي يحصر جميع الحوادث والأشياء
المرتبطة بمملكة كاملة أو بجزء منها. فهذه العلوم جميعها تهدينا الى الثروة
والسعادة والحكمة وحسن التدبير .

ولئن تكن هذه العلوم ترمى الى نفس الغرض الذي يرمى اليه
علم الاقتصاد السياسي الا أن هذا العلم يمتاز عليها بالبحث عن الثروة
من حيث هي وطرق التصرف فيها على الوجه الأفضل وكيفية
الاستفادة من العلوم الأخرى لا اكتسابها. ومن الناس من يسيء
الظن في علم الاقتصاد السياسي لأنه يبحث عن الثروة من حيث هي
ويقولون إن ثمت أموراً أخرى أخرى بالبحث والدرس من الثروة
كالفضيلة والمحبة والكرم وبودون لو تكون أبحاث العلماء قاصرة على
هذه المسائل دون الثروة ارتكانا على أن في قدرة المرء أن يثري

وليصير ذا سعة بمهارته وحفقه في الأخذ والمطاء وكنز المال كما يفعل البخيل الحريص . وحيث كان الأولى إنفاق المال في مصلحة الأهل والأقارب والخلان والجمهور علي العموم فقد ذهب فريق من مذهب الطعن في أصول الاقتصاد السياسي والتشهير بها . ونحن إذا نظرنا في حقيقة هذا العلم نجد أن لا محل لهذه المطاعن ولا لاعتراضات المعارض عليه بقول من تلك الأقاويل إذ قد غاب عن ذهنه أن موضوع بحث أي علم يجب أن لا يعتمد وأن ليس في دائرة الامكان تلقيته جملة علوم اجتماعية ككرة واحدة لا يقافه على حقيقة الغرض من ذلك الموضوع .

وبديهي أنه لا يصح التنديد بعلم الفلك مثلا لأن موضوعه دراسة الكواكب فقط أو بالرياضيات لأن موضوعها الكم والعدة وإلا اضطر المبتدي كي يقف على هذه العلوم الى درسها في مؤلف ابتدائي يشمل معا علوم الفلك وطبقات الأرض والكيمياء والطبيعة والفسولوجيا الخ وهو محال . وكما أنه توجد علوم طبيعية ينبني دراستها مستقلة عن بعضها توجد علوم اجتماعية لكل منها بحث خاص هو الغرض المقصود بالذات منها لا أبحاث متعددة يكون الكلام عليها مجملا

٢ — في الأوهام الشائنة بشأن الاقتصاد السياسي

أن العلم الذى تنصدى لدرسه تناولته في كل زمان ظنون الذين لم يقفوا عليه تمام الوقوف وأوهامهم . ولا ريب أن هذه الظنون والأوهام منشؤها ادعاؤهم الألام بأطراف الاقتصاد السياسي على أنهم لم يردوا قط حياضه ولم يطرقوا أبوابه

ومعلوم أن سليم الذوق لا يجسر لمجرد سلامة ذوقه على معارضة الكيماءى في فنه ولا الفلكى فيما له مساس بالكسوف والخسوف ولا الجيولوجى المعارف بطبقات الأرض فيما يرتبط بالصخور والاحافير ولكننا نرى سائر الناس يعلنون آراءهم في التجارة وتأثير ارتفاع الأجور ومضار انخفاضها الى غير ذلك من المسائل ذات الأثر الخطير في الأحوال الاجتماعية

أولئك الناس لا يدرون أن هذه الموضوعات أبعد منا لا على الفهم من الكيمياء والفلك والجيولوجيا وأن العمر كله إذا فنى في درس قواعد تلك الموضوعات فإنه لا يتسنى للإنسان الأفاضة فيها مع الوثوق بالمصمة من الزلل . على أن ذلك الفريق المكابر مع أنه لم يتصد يوما لدرس الاقتصاد السياسى يزعم الاحاطة بقواعده وأصوله ولو بحثنا عن سر تهافت هؤلاء القوم على تلك الزعموم الباطلة

نظهر لنا أنه كان في الازمان الغابرة فريق من الناس يفضون
البحث في العلوم الطبيعية وينفرون منها كما يوجد الآن فريق غيرهم
يمرضون عن علم الاقتصاد السياسي بحجة أن الإنسان فطر على
المنفعة مع الاهواء والالهام فاذا لفت العارف نظره الى أنه إنما
يقصد الوصول الى غاية معلومة من طريق غير الطريق الطبيعي
المفضى اليها والذي ربما كان مضاداً له على خط مستقيم استسلم الى
الغضب وكاد إهابه يتمزق غيظاً

وهذه الحالة تنطبق على الصدقة فإن كثيرين من الناس يعتقدون
أن من الثواب والبر اسداء الحسنة لمن يسألها من الفقراء بلا بحث
في تأثير الأحسان فيهم بل هم ينظرون بسرور وانسراح صدر الى
أنهم أتوا عملاً صالحاً مع أنهم لو تأملوا ملياً في عواقب هذا العمل
وهي تكثير عدد السائلين لما أقنموا عليه ولما انتظروا الثوبة منه
بل لو تأمل التأمل فيما يقع أماننا من الآثام العظام لوجدناه يرجع في
سببه الى صدقات الدين لم يفهموا معنى الصدقة الصحيحة فكانوا
سبياً في إخلاد شطر كبير من الأمة الى الكسل والتهاون وعدم
المبالاة واجتناب المعيشة بالكدة والكدر

فالغرض المقصود من الاقتصاد السياسي هو البرهان على أن

الواجب المفروض الأداء لم يك إدراك الخيرات والنعم بلا روية ولا تدبير على من يظهرون في مظهر الحاجة اليها وإنما هو العناية بترية الشعب وتدريبه على العمل وإرشاده الى التماس الرزق من وجوهه المشروعة مع ادخار شيء من مكسبه لينفقه أيام الشيخوخة حيث تنحور القوى ولا تعود قادرة على الكد والمزاولة بمعنى أنه اذا لم يتدبر في اقتصاد شيء لهذا القصد فإن به وحده تحقيق عاقبة جهله واغتراره بالمستقبل ولكن لما كانت هذه المعاملة تظهر على مكان من القسوة والشدة فقد أنهى المبالغون في الرأفة بالفقراء والشفقة عليهم باللوم والتدبير على علم الاقتصاد وقالوا إنه علم صارم القواعد والأصول وأن القصد منه توسيع ثروة الاغنياء وإهلاك الفقراء

وفي هذا خطأ بين لأن العالم الاقتصادي الباحث في الوسائل الممهدة للإنسان طريق الوصول الى الثروة والغنى لا يقول إن الواجب على الغنى الحرص على ماله كالبحيل أو الاسراف فيه كالبدن السفيه فإن علم الاقتصاد لا يتضمن أبدا ما يستفاد منه إلزام الغنى بأنفاق ماله في غير سبل الخير اذا كان في طوقه الأخذ بيد القريب ومعاونة الرقيق وإنشاء المعاهد النافعة كدور الكتب والمتاحف والمستشفيات والمدارس الخ وتحفيف المصائب عن الذين لا يملكون ما يقون أنفسهم

به وواجب الرحمة يحتم على الأغنياء أن يوافقوا ذوى انماهات والمعجزة
بالمساعدة الواقية من غوائل الخطر الناشئ من الاحتياج . وجملة
القول فأن قصارى أمنية الاقتصادى وضع الصدقة في محلها كيلا
تكون سبباً في ضرر المقصودين بالمساعدة اذ كثيراً ما يؤدى فعل
الخير الى الضرر البالغ بذات المقصود بهذا الفعل

ومما يذكر هنا مشفوعا بالأسف أن ألوفا من الناس يسمون
لتجسين أحوالهم الاجتماعية باتخاذ وسائل مفضية الى عكس الغاية
التي يرومون الوصول اليها كالأعتصاب ورفض استعمال الآلات
وغير هذا من الأفعال التي تشف عن رغبتهم في تحصيل الثروة بلا
كد ولا كدح

وشبيه هذا حاصل في مسألة حرية المبادلة التجارية التي تقضي
على بعض شعوب أوروبا ومنها انكلترا باطلاق الحرية التامة للتجارة
على أن عند الشعوب الأخرى ومنها مستعمرة أستراليا قوانين يقصد
بها توسيع نطاق الثروة وإفاضة الخير على الأهلى مع منعهم من
استعمال الحاصلات الواردة من البلاد الأجنبية . ويزعم بعض ذوى
الرأى في الاقتصاد السياسى أن الثروة لا تزيد لمجرد إمكان إنتاجها
بكثرة وسهولة في جهة ما من الجهات فأن كل مركز من مراكز

التجارة وكل مدينة بل كل أمة يجب عليها أن تصدر الى غيرها ما يمكنها تصديره بثمن بخس كما يجب عليها أن تشتري الحاصلات الأخرى من حيث يمكنها الحصول عليها بسهولة وثمن بخس .

فلم الاقتصاد السياسي يتلم الإنسان منه التبصر في العواقب والبحث عما يعود بالخير الشامل على العشرة بل على الأمة بتمامها . وإذا نظرنا الى ثروة انكلترا في وقتنا الحاضر فأنا نجد الجزء الاعظم منها ناجماً عن السير بمقتضى الأصول التي وضعها العالم آدم سميث في كتابه الموسوم « ثروة الشعوب » فلقد أبان في هذا المصنف الجليل فائدة حرية العمل والاتجار . وهاقد مضى على تأليفه إياه أكثر من مائة عام بدون أن يجسر أحد على معارضة ما تضمنه من التعاليم المفيدة والأصول القويمة

ومن المؤكد أن الشعب اذا لم يقف على قواعد الاقتصاد السياسي فانه مضطر بالطبيعة الى استنباط قواعد في هذا العلم يخالفها مطابقة لمنافعه تمام المطابقة ولولم تكن في شيء من الصحة والصواب وهذا دليل على حاجة المرء الى قواعد من هذا العلم تنزل منه في منزلة الدليل المرشد الي سبيل المنفعة الثابتة

٣ — تقسيم علم الاقتصاد السياسي

تقسيمات هذا العلم هي نفس فروعه التي سيكون ترتيب هذا الكتاب جارياً على منهاجها. والذي ينبغي لنا أن نعلمه أولاً هو معرفة الناية من الثروة التي هي موضوع هذا العلم ثم بيان كيفية استعمالها والتصرف فيها. وسيرى القارئ أنه لا يصح إطلاق لفظ الثروة على شيء إلا اذا تيسر تطبيق هذا الشيء على مصلحة مامن مصالح الانسان وأنه قبل الحصول على الثروة يجب العلم بطرق استخدامها والاستفادة منها. وفي الفرع الثالث يقف القارئ على كيفية تحصيل الثروة وإيجادها وفي الفرع الرابع يلم بطريقة توزيعها على طبقات الذين الذين كان الفرض من كدّهم وتعبهم إيجادها والحصول عليها. وجملة القول أن الاقتصاد السياسي يبحث في أربعة أمور وهي :

أولاً — المادة

ثانياً — الاستنفاد أى الاستهلاك

ثالثاً — إيجاد الثروة وتحصيلها

رابعاً — توزيعها

والكلام في هذه الموضوعات كلها يستلزم الألماع الى الرسوم والضرائب إذ لا بد لكل بلد من تخصيص حصة من ثروته للقيام

بنفقات الدفاع عن يضة هذا البلد والنود عن حوض الحكومة.
وفي الاستطاعة ضم الفصل الخالص بالضرائب الى القسم الرابع من
قسم علم الاقتصاد السياسى وهو توزيع الثروة

٤ - فى الكلام على الثروة والحاصلات الطبيعية

اذا اقتصرنا فى تعريف الاقتصاد السياسى على القول بأنه العلم
الباحث عن الثروة وكنا لانلم ماهية العلم ولا ماهية الثروة كان هذا
التعريف غير كاف لبيان حقيقة المرف . والمفهوم أنه اذا عرف حد
بواسطة حدود أخرى فالذى ينبغي لنا إنما هو فهم هذه الحدود أولاً
لكي يكون الموضوع واضح المعنى . وبناء عليه فلنمرف معنى الثروة
فنقول: أن كثيراً من الناس يزعمون أن لصعوبة فى فهم معنى
الثروة وأن كل الصعوبة فى الحصول عليها . وهو خطأ فاحش وزعم
باطل لان كثيرين من الناس احتازوا ثروة طائلة ومع هذا فالكثير
منهم ان لم نقل كلهم لا يستطيع تحديد معنى الثروة : وليس من
السهل فى الواقع حل هذه المسئلة .

والراسخ فى أذهان الكافة هو أن الثروة عبارة عن تقود مصنوعة
من معدن نفيس هو الذهب أو الفضة وأن الانسان المثرى هو الذى

يملك خزائنه من الحديد تحتوى اكبسا مملوءة بالذهب والفضة وإنما الحقيقة عكس ذلك إذ من الثابت بوجه عام أن الاغنياء لا يملكون معهم سوى النذر اليسير من أموالهم لأن الباقي منها مودع في المصارف ومستخدم في المضاربات

ورب قائل يقول إن المثلث هو الذى يملك مساحة فسيحة من الارض. ولكن الثروة لا تتوقف من جهة أخرى على اتساع الأرض وانفساح ما بين أطرافها وإنما على حسن موقعها وطبيعتها لأنه اذا اعتبر المالك لقطعة من الأرض فى انكثرا غنيا فإنه اذا امتلك قطعة مساوية لها فى المساحة بأوستراليا لا يعتبر كذلك . ودليله أن متوحشى اوستراليا الذين امتلكوا أراضي هذه البلاد قبل استيلاء انكثرا عليها وهي من اتساع المساحة على ما هو معلوم كانوا فى فقر مدقع وفاقعة عظيمة. وهو ما يؤخذ منه أن ليست الأرض وحدها هي الثروة ويمكن القول فى هذه الحالة بأنه لتكون الارض ثروة يجب أن تكون كثيرة الخصب حمة الخير بمجودة تربتها وبحكم مجاورتها لمجارى الماء الكثير الأسماك والأحراش التى ينتفع بأخشابها فضلا عن أن أرضها قد تبطن المناجم العديدة من الفحم الحجري والحديد والنحاس والذهب. ثم اذا كان جو البلد الذى فيه هذه الارض جيدا

صحبوا ومياحه وافرة فلا شك أنه يعد من البلاد الوفيرة الخير. نعم إن هذه الاشياء سميت بالاموال الطبيعية الا أننا لم نذكرها هنا الا لئلا نلبيث أنها ليست الثروة المقصودة بالذات. وغير خاف أن هناك شعوباً كثيرة تعيش في بلاد أموالها الطبيعية وافرة كهنود أمريكا الشمالية مثلاً الذين كانوا قبلاً يعيشون في أراضي الولايات المتحدة الآن على أنهم في أخفض درجات الفقر لعجزهم عن بذل مجهودهم لتحويل هذه الاموال الطبيعية الى ثروة أصلية أو لعدم انصراف رغبتهم الى اصابة هذا الغرض الجليل. كما أن شعوباً كالهولنديين يعيشون في بلاد تكاد تكون عديمة الخير على أنهم في أرفع درجات الثروة والغنى بحنقهم ومهارتهم وصناعتهم وحسن تدبيرهم فن ذا يعلم أن الثروة أشد ارتباطاً بالمهارة والعمل منها بالأرض الخصبة والاقليم المعتدل غير أن هذا لا ينفي لزوم خصيتي الخصوبة واعتدال الجو لجعل ثروة أمة من الأمم معادلة لثروة الأمة الانكليزية أو الامريكية الخ

٥ — ماهية الثروة

عرف الكاتب الاقتصادي الشهير (ناسو سنيور) الثروة بالكلمات الآتية : « الثروة كل شيء قابل للتداول محدود بكمية

جالب للارتياح والهناء صارف للتعب والعناء إما بذاته أو بواسطة غيره « وبعبارة أخرى : « أن كل ما يندرج في عداد الثروة لا بد أن تتوفر فيه ثلاث خصائص لا تكون الثروة ثروة بدونها » على أننا إذا استقبلنا الجملة الآتية من تعريف الثروة وهي : « جالب للارتياح والهناء صارف للتعب والعناء إما بذاته أو بواسطة غيره » بلفظة « نافع » التي تؤدي معنى هذه الجملة الطويلة قلنا : « أن الثروة هي ما كانت : (أولاً) قابلة للتداول . (ثانياً) محدودة الكمية . (ثالثاً) نافعة » بقي علينا الآن أن نفهم الغرض من هذه الصفات الثلاث ومني تكون الثروة قابلة للتداول ومحدودة الكمية ونافعة فنقول :

٦ — الثروة قابلة للتداول

الشيء القابل للتداول هو الذي ينتقل من حوزة شخص الى ملكية شخص آخر . وللاتقال كيفيات مختلفة فتارة يكون بانتقال الشيء ذاته انتقالاً حقيقياً كاتقال الكتاب من يد الى أخرى وتارة تكون بمقد محرز وصك مكتوب كاتقال ملكية الأراضى والمنازل والخدمة التي يؤديها الخادم لخدمته تدخل في عداد الاشياء القابلة للاتقال ومثلها نعمات الموسيقى ونصائح الوعاظ . على أن

هناك أشياء كثيرة نافعة لا يمكن انتقالها من شخص الى آخر . مثال ذلك : أن الغنى يستطيع أكثرء خادم إلا أنه لا يقدر على شراء اعتدال صحة هذا الخادم وأن كان يمكنه استئجار معلومات أمهر طبيب ولكن قد لا تفيد هذه المعلومات صحة البدن . ومما يندرج في هذا الباب استحالة شراء أو بيع محبة الأقارب واحترام الاصدقاء وهناء أصحاب الذم الطاهرة والضامير النقية من الشوائب

فالاقتصاد السياسي لا يبحث اذاً عن أسباب السعادة والهناء لان هذه الثروة معنوية لاتباع ولا تشتري وليست من معنى الثروة التي نحن بصدد الكلام عليها في شيء . وبديهي أن الفقير الطاهر الذمة السليم الضمير الخالص الصحة المعتدل الصحة يستطيع في الواقع أن يكون أهنأ بالاً وأسعد حالاً من الغني الذي حرم هذه المزايا لكن نذكر من جهة أخرى أن الانسان اذا حاي هذه المزايا فلا تتوقف ثروته وغناه على حرمانه من فوائدها . وهو ما يؤخذ منه أن الثروة محدودة المنفعة في ذاتها لأنها تقي الأنسان شر العوز والحاجة وترفع عنه كلفة الأعمال

٧ — الثروة محدودة الكمية

ومن وجه آخر لا يمكن اعتبار الشيء ثروة الا إذا كان محدود

المقدار لأنك اذا ملكك من أى شئ حاجتك فكل مقدار يقع لك بعدها من الشئ عينه لا يكون له اعتبار في نفسك . ومن الشواهد على ذلك الهواء المحيط بنا فإنه في الاحوال المادية لا يصح حسابته من انثروة اذ يكفى للحصول عليه أن يفتح الإنسان فاه ويستنشق منه ما استطاع . نعم ان الهواء الذى نستروحه قوام الحياة وعمادها الا أننا لاندفع شيئاً من المال في مقابل الاستفادة به اذ أن الموجود منه كثير يكفى سائر المخلوقات . أما اذا كانت كمية الهواء محدودة كما هي في ناقوس النواصين أو بداخل مناجم المعادن فلا مناص من اعتبارها ثروة تبذل في سبيل اقتنائها الاموال الطائلة ومثل هذا يحصل اذا نفذ مشروع الذين اقترحوا إنشاء سرداب تحت بحر المانش يوصل بين انكلترا وفرنسا .

وهذا حبر الماس على ارتفاع قيمته لا يصلح الا في شؤون قليلة لا تدخل في عداد الحاجيات الماسة كالتجمل وقطع الزجاج وثقب الصخور . وسبب ارتفاع قيمته قلة وجوده الا أن القلة لا ينبغي أن تكون وحدها علة ارتفاع القيمة فقد ثبت أن كثير من المعادن نادر جداً بل أندر من الماس على أنه بخس القيمة ولا بد أن يبقى كذلك حتي يظهر له استعمال خاص فيرفع ثمنه بنسبة الحاجة اليه

والإقبال عليه والرغبة فيه . مثال ذلك معدن الأرديوم فإنه يباع
بشمن باهظ لانه يصلح في صناعة أطراف الأقلام المتخذة من الذهب
وفي غيرها من المصنوعات الدقيقة وما يستخرج منه قليل جدا

٨ — الثروة نافعة

ومن وجه ثالث يمكننا بسهولة معرفة ما اذا كانت الاجزاء
الداخلية في تأليف الثروة نافعة لمقصد من المقاصد . وقد ذكر سنيور
أن الاشياء النافعة هي التي تجلب السرور وتذهب العناء بواسطة أو
بغير واسطة . مثال ذلك الموسيقى المؤداة أحسن أداء فانها تعتبر من
بواعث السرور . والدواء المخفف لو طأه الألم على المريض يدخل في
عداد هذه البواعث وكذا تناول الأطعمة الدافعة لألم الجوع
والمحدث للذة أكل الأطعمة الطيبة . وبالجمله فإن الفائدة أو المنفعة
تتوفر كلما ازدادت جملة السرور وقل العناء

ولسنا نتعرض هنا لماهية هذا السرور ونوعه إذ أنه لا يهم
الباحث في علم الاقتصاد السياسي . كما لا نتعرض لتحديد الاشياء
الجالبة للسرور بلا واسطة كالتياب الوافية لاجسامنا أو بواسطة
كالات التي استخدمت لعمل هذه الثياب . وتكون الأشياء

نافعة بالواسطة اذا صلحت في اصطناع الاشياء التي يستفدها الافراد كالآلات والمواد الأولية (الخام) الخ أما المركبة التي تسهل لنا النزعة في الخلوات فالمنفعة منها لاواسطة فيها بخلاف مركبة الفران التي تحمل الينا الخبز من القرن كل يوم فإن الفائدة منها بواسطة لكن يصعب أحيانا تمييز الفرق بين الحالتين صوابته في التفرقة بين الطعام الذي يصل الى الفم بقولنا انه نافع بلاواسطة والطعام الذي يصل اليه بالمعلقة أنه نافع بواسطة

٩ — البضاعة

علمنا بالدقة الآن ماهية الثروة ولذا فأتنا فيما سيأتي من القول سنستعيض عن هذه الكلمة اما بكلمة «البضاعة» واما بكلمة «المال» والبضاعة كل جزء من الثروة محدود الكمية نافع قابل للانتقال مثاله الصوف والقطن والحديد والشاي والكتب والاحذية الخ تمد في بعض الاحوال من البضائع اذ لايقال عن الصوف الموجود على جسم الشاة الهائمة في الاودية والجبال أنه بضاعة كما لايقال عن الحديد الموجود بداخل المنجم ولم يستخرج منه أنه بضاعة اذ البضاعة هي كل شيء يحقق النفع مرغوب فيه يمكن بيعه وابتياعه . على أننا بدلا

عن كلمة البضاعة سنستعمل في الغالب كلمة «المال» لأنها أعم وأسهل في النطق مع تذكير القاريء بأن ألفاظ المال والبضاعة وأجزاء الثروة سواء

الباب الثاني في المنفعة

١٠ — احتياجاتنا متنوعة

اذ أمعنا النظر مليا في احتياجاتنا فأنا نرى على وجه العموم أن رغبتنا لا تنصرف الا الى جزء محدود من كل نوع من أنواع البضاعة أو المال وأتينا بفضل امتلاك جزء من نوع وجزء آخر من غيره . وقد أثبت الاختبار أن الانسان لا يميل الى اتخاذ غذائه من الخبز فقط أو البطاطس أو اللحم فقط بل يفضل الغذاء الذي يدخل في تركيبه الخبز والبطاطس واللحم معا وربما أضاف اليه شيئا من المشروبات الرطبة أو المنعشة . وكذا نرى أن الانسان لا يميل الى اقتناء جملة ثياب من نوع واحد . نعم قد يشتهي أن يكون مالكا لجملة ملابس لكن على شريطة أن يكون بعضها ثقيلا وبعضها خفيفا وبعضها للنهار وبعضها لليل وغيرها للسفر وهم جريا

ومن السخف والخرق أن تكون خزانة الكتب مؤلفة من مجلدات من كتاب واحد لاسيما وأن من المسلم به عدم الفائدة من الجمع بين نسختين من كتاب واحد فضلا عن العشرات أو المئات فيما لو تكونت منها مكتبة واحدة . وفي هذه الأحوال وأشباهها نرى أن احتياجات المرء تميل به إلى حب التنويع فإذا قضى لبائسه من حاجة مال إلى استبدالها بأخرى وهكذا وقد أطلق العالم سنيور على هذه القاعدة اسم (ناموس التنويع) وهو من أهم نانواميس في علم الاقتصاد السياسي

يؤخذ من هذا أن تتابع احتياجاتنا وتسلسها طبعي . فالغذاء الكامل مثلا من مقومات حياتنا كما هو معلوم ولكنه إذا لم يكن متوفرا عندنا حسبنا أنفسنا سعداء إذا حصلنا منه على العيش الكفاف . على أننا لانبث متى حصلنا على هذا العيش أن نشعر بلزوم اللحوم والبقول والفواكه وغيرها شعورا متلازما . وليست الملابس كالأغذية في ضرورتها الماسة إلا أنه متى كان في وسع الإنسان الحصول على عيشه بالسعة واليسر ابتداء بتحسين لباسه ثم أردف هذا الترقى بالرغبة في امتلاك منزل للإيواء إليه وهكذا كلما اتسع نطاق الثروة ازدادت الرغبة في سكنى دار أرفع ذروة وأوسع

فناء وبالحصول عليها تنصرف الرغبة الى تأنيته بالاثاث الجميل
وخزانات الكتب والصور والنقوش وآلات الموسيقى وغيرها مما
يدخل في باب الترف والبذخ وعلى هذا المنوال تكون احتياجات
الانسان مرتبة على المثال الآتي : الغذاء . اللباس . المسكن . التعلم .
الزخرفة . اللهو

ومما هم ملاحظته أنه لا حد لتتوع الاشياء والامتنعة التي
يميل النفي الي اقتنائها فالذي يملك بيتا لا يقا به يودّ لو يكون له بيت
آخر . وقد لا يقتصر بعض الاغنياء والموسرين على دارين لا قائمة
الواحد منهم إحداها بداخل المدينة والثانية بأطرافها بل قد يتخذ
لنفسه أربع دور أو خمسا أو أكثر . وهو ما يؤخذ منه أنه لا يمكن
أن تتوفر لدى الشعوب المتعدية الثروة الكافية الكافلة انقطاع
أفرادها عن الدأب على طلبها إذ أنه بالرغم من تعدد وكثرة الاشياء
التي يسهل لنا الحصول عليها فإن هناك أشياء أخرى تمنى لو تقع
في حوزتنا وتصبح ملكا لنا

ودلت المشاهدة على أن الانسان اذا حسن غذاؤه نزع الى
تحسين لباسه فاذا أدرك هذه الامنية طمح الى امتلاك دار رحيمة
طيبة المناخ يجمعها بالرياش الثين والأمتعة النفيسة والتحف النادرة

على أنه اذا فاضت عنده الخيرات وكثرت النعم فلا يكون ذلك الا في نوع واحد منها لا في سائر الأنواع لأن المزارعين اذا كثرت عندهم الحبوب كثرة يتعذر عليهم معها أن يستغفوها ففقدوا من أيديهم صولجان الثروة وأندرجوا في عداد المعدسين وفي أماكنهم بدلا عن استخراج الحبوب الكثيرة أن يصرفوا جانبا من عنايتهم هذه الى الاتقاع مثلا بلحوم الحيوانات وألبانها وبهذا يتفق الخوف من قيام الآلات بأعمال كثيرة تضطر العمال الى ملازمة البطالة زمنا طويلا أو تلزمهم وقد حرموا في هذه المدة من مزاولة أعمالهم باتخاذ صناعة غير التي تعلموها ونشأوا فيها

١١ — متى تكون الاشياء نافعة

الفرض الذي نرمي اليه في هذا الموضوع هو البحث عن الزمن الذي تكون الاشياء فيه نافعة أو غير نافعة فنقول ان النفع وعدمه معلقان على احتياجنا الى تلك الاشياء أو عدم احتياجنا اليها فان أغلب الأشياء المحيطة بنا كالهواء والمطر والماء والاحجار والتراب ليست من الثروة في شيء لأنها لا تنقصنا أو لأن اللازم لنا منها قليل ويمكن الحصول عليه بسرعة وانبثت الآن في جواز القول أو عدمه بأن الماء نافع وكيف يكون ذلك

زعم أناس كثيرون أن الماء أنفع العناصر الموجودة في العالم وهو كذلك في كل زمان ومكان لكن اذا طني الماء فوصل الى اعتاب المنازل وتجاوزها الى الداخل فأن وصف المنفعة يفتق عنه واذا رشح في الجدران فسبب الأصابة بداء المفاصل فلا بد من اعتباره مضرًا غير نافع واذا احتاج الانسان الى ماء نقي فحفر بئرًا وعثر فيها على هذا الماء فانه يكون نافعًا لكنه اذا حفر بئرًا من آبار المعادن او مناجم الفحم الحجري وبيننا هو يحفر اذا بالماء قد تدفق فخال بينه وبين الوصول الى الفحم فمن البديهي أن الماء في هذه الحالة يتجرد من صفة الفائدة والنفع

وقد يتفق أن تسقط الامطار بغير انتظام في بعض الممالك كأستراليا . مثلاً فيستمر الجفاف لهذا السبب عاماً أو عامين بل ثلاثة أعوام أحياناً فتجف أنهار تلك القارة وتنضب المياه الى درجة أن المستنقعات الآسنة التي تتصاعد منها الزواحف الكريهة تمتد حينئذ من أنفاس مايجب الاحتفاظ به لصيانة حياة الماشية والاغنام . وفي بلاد النال الجنوبية قد بلغ ثمن دلو الماء مراراً ثلاثة شلنات (١٥ قرشاً) فاذا تم دور الجفاف فيها تواردت المياه بغتة في الانهار فتدمر سيولها الجارفة الجسور والقناطر والدور وتمرق اللحم الغفير من الانسان والحيوان

فلا يسع أحدا القول مع هذا بأن الماء يكون نافعا دائما لأنه بهذه المثابة يضر بالانسان في أحوال كثيرة

يؤخذ مما تقدم أن الماء يكون نافعا في المكان والزمان الذي تحتاج اليه فيهما على شرط ألا يتجاوز مقداره الحاجة اليه وليس كل الماء نافعا بل النافع منه الكمية التي تستعمل في مياد معلوم وعند الاقتدار اليه

ويسهل الوقوف الآن على سبب وجوب اعتبار الاشياء المحدودة الكمية من الثروة وأن ما لم يكن محدودا منها غير داخل في هذا الاعتبار فقول: إن الانسان لا يستطيع ان يشرب أكثر من ثلاثة أو أربعة أقداح في اليوم ولا أن يأكل ما يزيد وزنه على بضعة أرطال من الطعام ، فبناء عليه يمكننا الوقوف على السبب الذي بعقتضاه لا يعتبر الثور الضخم الهائل الجثة في جهات امريكا الجنويه من الثروة وهو كثرة الثيران وقلة عدد الآكلين. نعم ان الثور الذي يؤكل في تلك البلاد نافع بالنسبة للأفراد نفسه بالنسبة لأمثالهم في انكلترا ولكن قيمته هناك منخفضة جدا اسبيين أحدهما كثرة المواشي والثاني عدم احتياج الآكلين اليها جميعا

١٢ — الغاية التي ينبغي السعي إليها

في قدرتنا الآن الوقوف على ما ينبغي لنا الألام به من علم الاقتصاد السياسي وهو السعي جهدنا لقضاء حوائجنا المتنوعة . لهذا ينبغي أن نبحث أولاً عن الأشياء الضرورية لنا فنقول: أن من العبث الحصول على الشيء إذا صار وهو في حوزتنا لا يصلح لأمر ما . إذ الواجب أن يكون الشيء الذي نبحت عنه ملائماً لاحتياجنا فلا ينبغي مثلاً لصانع الأمتعة والآثاث أن يصنع عدداً عظيماً من الموائد وآخر قليلاً من المقاعد بل أن يجعل هذه أكثر عدداً من تلك . وهكذا الحال بالنسبة لأنواع البضائع الأخرى فإنه لا يصح صنعها ولا عرضها على الطالبين إلا عند الحاجة إليها كما لا يصح أن يكون للمصنوع منها أكثر مما يلزم لهم إذ الأولى صرف الوقت والعمل والمال في صناعة شيء آخر بدلاً عن الذي فاض . ثم من الواجب في استحداث الأشياء واستثمارها بذل أقل ما يمكن من الجهد للحصول على أكثر ما يمكن من هذه الأشياء . ذلك لأن العمل عناء شاق ونحن إنما نطمح إلى رفع كلفة العناء والمشقة عن نفوسنا بقدر ما يصل إليه الوسع . فلم الاقتصاد السياسي هو كما عرفه الأستاذ هيرن أحد أساتذته مدرسة هلبورن الجامعة علم الارتفاع بالجهد في

قضاء الحاجات والوصول الى ما تقصده من الغايات بأيسر الوسائل وأقرب الطرق . والذي نقصده إنما هو الحصول على أكثر ما يمكن من الثروة بأقل ما يمكن من العمل

١٣ — متى ينبغي استنفاد الثروة

استنفاد البضاعة أو الثروة هو سلب الفائدة منها . مثاله الفحم المحروق والخبز المأكول والآنية المكسورة الخ . والاشياء تفقد فائدتها أو منفعتها بطرائق مختلفة منها : « الفساد » كالفساد الذي يفسد اللحوم والأسماك . « والتجديد » كتجديد أزياء الثياب النسائية . « والقدم » كضيق الزمن على تقويم موضوع لسنة من السنوات الخ . وقد تتخرب الأبنية وتحترق مخازن الجبوب وتغرق السفن فكل هذه الطوارئ واشباهها تذهب بمنفعة الشيء ذهاباً سريعاً أو بطيئاً . وظاهر أنه لا ينبغي استخدام الاشياء والاتفافع بها إلا في وقت صلاحها متى كان الغرض من استخدامها الاتفافع بها كما أنه لا ينبغي لنا ترك الاستفادة بالاشياء الواقعة في حوزتنا فإذا لم يفض استعمالها الى تلف شيء منها كما هو الحال في استعمال الكتب والألواح المصورة مثلاً زادت المنفعة المترتبة على الاستعمال وتضاعفت الى ما لا حد له لا سيما اذا كانت تلك الكتب مثلاً موجودة في غرف المطالعة بدور الكتب وفي هذه الحالة

تسمى المنفعة الناجمة عن الاستعمال بالمنفعة المتكررة وليست النفقات التي تبذل في سبيل تعهد تلك الأشياء وصيانتها بالشئ المذكور إزاء الفائدة المترتبة على تكرار استعمالها بتداول الأيدي لها أو تماقب النظر فيها

أما البضائع التي تتلشى بمجرد الاستعمال كالنفذاء فن الواضح أنه لا ينتفع بها غير الذي يستعملها لهذا كان من الواجب استنفادها في الوقت الذي تتوفر فيه أعظم فضائل النفع وأكبر مزايا الفائدة . لنفرض مثلاً رجلاً ضلّ السبيل في الصحارى والقفار ولم يكن معه إلا جزء يسير من الطعام فإنه يعتبر من المعتوهين والبله إذا أكل هذا الجزء دفعة واحدة سيما وهو عالم أنه يوشك أن يتكبد مرارة الجوع وحرارة العطش جملة أيام . أما إذا ادخر ذخيره وحرص عليها بحيث لا يأكل منها إلا ما يراه كافياً لتجديد نشاطه وبث القوة فيه فإنه يعتبر من البصيرين بعواقب الأمور وبغثله يجب الاقتصاد في ادخار ما نستفيدة من المال أثناء الحياة فلا يصرف العامل منا كل ما يكسبه أثناء زيادة حركة الأعمال لأنه لا بد أن يحتاج إليه إذا أبطأت هذه الحركة ولا يكون له مصير البطالة . وما قيل في هذا الموضوع يقال بالنسبة لما ينفق من المال إسرافاً وتبذيراً أيام الشببية في مظاهر

البذخ والترف فإنه يفيد أيام الشيخوخة والكبر حيث يتعذر الحصول على أبسط ضروريات المعيشة والمأخوذ من هذا هو أن الثروة جعلت لتستنفد ولا يصح أن تستنفد إلا إذا كانت فائدة استعمالها عظيمة

١٤ — في الأوهام الشائنة بشأن الاستنفاد

يزعم بعض الناس أن الواجب عليهم بذل المال لتعزيد التجارة وتوسيع نطاقها . وهم يقولون إنه إذا كنز كل واحد ما يملكه من المال عوضا عن بذله في هذا السبيل فأت التجارة لاتنقق سوقها ولا يجد العمال ما يشتغلون به . وأنصار هذه الآراء هم التجار أنفسهم اذ يديهي أنه اذا تمكن الخياط مثلا من اقناع زبونه بوجوب تفصيل ملابسهم عنده ازدادت أرباحه وربت فوائده والزبائن على ما هو معروف ميالون الى التسليم بما يقدمه الصانع من أسباب هذا الوجوب ومسوغاته إزاء ما سينالهم من السرور باقتنائهم ملابس جديدة يتباهون فيها ويفتخرون على غيرهم بها . ولا شك في أن الأسباب التي يتذرع الخياطون بها في مثل هذه الحالة لمن الأوهام المحققة الضرر والوساوس التي تجب محاربتها

وليس في وسع المثري الامساك عن تنشيط حركة العمل بواسطة ما من الوسائل لأنه اذا وفر عليه ماله فلا مناص له من

إيداعه في أحد المصارف . إلا أنه لا يبقى فيها من غير فائدة لأن صاحب المصرف يسلفه للتجار وأصحاب المعامل وغيرهم من ذوي الصناعات الذين يستخدمونه في توسيع نطاق أعمالهم وتكثير عدد عمالهم . وإذا اشترى به سهوماً من سهام السكك الحديدية فإن الذين يتقاضون ثمن هذه السهومات يستخدمون هذا الثمن في استثمار فائدة ما من الفوائد . أما إذا كنز ماله فضة أو ذهباً عيناً فإنه لا يستفيد منه أقل فائدة بل أن فعله هذا يكون مجلبة للضرر إذ تنشأ عنه الحاجة إلى الفضة والذهب وانصراف هم الناس إلى البحث عنهما بل وعدول العمال الذين كانوا يشتغلون بأعمال السكك الحديدية وغيرها إلى الاشتغال باستخراج الذهب

يؤخذ مما تقدم أن الغنى باستثماره ماله في سبيل معين وعمل معروف يرشد العمال إلى العمل ويولد في نفوسهم الرغبة فيه والاقبال عليه . وإذا راق له أن يحتفل بلبلة راقصة كان هذا من بواعث تكثير عدد صانعي الأزياء والملابس وأدوات الزينة والتجمل والزخرف الخ ومما لا خلاف فيه أن الحفلة الواحدة لاتأتي بتأثير عظيم في الموضوع ولكن إذا اقتدى الكثيرون بذلك الغنى في إحياء الحفلات وإقامة الليالي الراقصة فإن الكثيرين من الصناع يتخذون تلك الصناعات

مهنة لهم بخلاف ما اذا دفع أولئك الاغنياء تقودهم لأنشاء سكة
حديدية جديدة فإنه لا مناص لهذه السكة من تعيين مفتشين ومهندسين
وجم غفير من ارباب الصنائع المختلفة للقيام بما يتعلق بها من الاعمال
وهؤلاء واولئك على طرفي تقيض في المملومات والمقاصد

وبالجملة فالمسئلة تنحصر في أمر واحد وهو : هل يستفيد الشعب
من المراقص أكثر من استفادته من السكك الحديدية ؟ إن الاحتفال
بأقامة الرقص قد يدخل السرور على الانسان زمنا ما ولكنه يكلف
صاحبه مبالغ باهظة من المال كما أن المدعويين يحملون أنفسهم نفقات
ينفقونها في شراء الثياب الثمينه التي لا تعود تفيد أربابها بعد انقضاء
حفلة الرقص هذا فضلا عن أن السرور الذي ينشأ عن حضور
الحفلة وحمل تلك الملابس لا يبق مستمرا ومتاديا بخلاف السكة
فانها وان لم تكن من الأسباب المحدثه للسرور وانشرح الصدر إلا
أن من مزاياها تخفيض أثمان البضائع بسبب سهولة النقل وتيسيرها
للإنسان الابتعاد عن ضوضاء المدن بالالتجاء الى الخلوات حيث
يسود السكون وتوفر أسباب الصحة والهناء

إذا يكون من الجنون المحض استعسان الاستفاد لذاته أولا أنه
معضد للتجارة وموسع لنطاقها اذ الواجب على المرء حين ينفق من

ماله ألا يفكر إلا في الفوائد والمزايا التي تعود منها على الجمهور

١٥ — ومن الناس من يقع في خطأ مضاد لما تقدم . ذلك لأنهم يعتبرون أن كل ما ينفق من المال ضرر ويقولون إن خير السبل التي تنفق فيها الثروة إنما هو الاحتفاظ بها والعص عليها بالنواجز أي أنها تكنز كنزاً بلا ربح ولا استثمار . وهذه ولا شك غريزة البخل وطريقتهم التي تمشوا ولا يزالون يمشون عليها حتي الآن . ووجود عدد من أمثالهم أمر لابد منه في كل أمة وقبيل وهم يحرمون أنفسهم بطريقتهم هذه من التمتع بلذة الحياة إرضاء ليوهمم الذاهبة بهم إلى حيث يستحدثون في نفوسهم الشهور بأنهم من الأغنياء وذوى الوجاهة والجاه . على أن هذا الفريق وأن لم يكن عمله منطبقاً على فضيلة من الفضائل فإنه لا يضر في الواقع ونفس الأمر ببني نوعه وأمته إذ بقدر ما يكثر يزيد في ثروة البلاد ولا بد لأحد الناس من أبنائه أو أحفاده أو ذوى قرابته أن يستفيد يوماً ما بما كثر . وهو إذا أودع ثروته أحد المصارف أو غيرها يكون قد أدى خدمة جليلة بزيادته رأس مال الأمة وتسهيله تشييد المصانع والسكك الحديدية والاعمال المختلفة المؤكدة النفع فضلاً عن استفادته منها ما سترتب عليها من الأرباح . وكثيرون من الناس ينجحون إلى انفاق أموالهم

في الملاذ الزائلة كقائمة الولاثم الشائقة والتأنق في الازياء والتمسك بأهداب البذخ والترف في المعيشة حتي لقد أصبح من النادر أن يوجد من الناس فريق يحتفظ بثروته ولا يتصرف فيها الا بقدر حاجته منها

على انه لم يكن مما يلاثم الامساك عن كل بواعث السرور وانشراح الصدر وانبساط النفس لمجرد الوصول الى جمع المال وكنزه اذ سبق لنا القول بأن الاشياء لا تدخل في عداد الثروة والمال الا اذا جمعت الى صفة المنفعة وقوعها في النفس موقع الارتياح والقبول وأنه اذا استثمر الناس طرّاً أموالهم في السكك الحديدية فانهما تكثر الى الحد الذي يصعب معه الانتفاع بها فتصبح ضارة لنافعة. كذلك لا فائدة من انشاء الأرصفة اذا لم توجد سفن ترسو عليها لتسجن منها كما لا فائدة من انشاء السفن اذا لم توجد بضائع ولم يكن مسافرون لتقلهم من مكان الى مكان وأنه لمن البعث إنشاء معمل لصنع الاقمشة اذا كان هناك معامل قائمة بتوريد ما يفي بحاجة الجمهور من المنسوجات القطنية وغيرها . فيؤخذ مما تقدم أن الثروة وجدت للاستعمال والاستنفاد بوسيلة مامن وسائلهما وان الواجب اتباعه إنما هو اتفاق ما يدنا فيما تعود منه السعادة والرفاهية علينا وعلى أقاربنا وكل من

يَتَّيْنَا بِحَبْلِ أَوْ يَتَّيْنَا وَيَنْتَ صِلَةٌ مِنَ الصَّلَاتِ

الباب الثالث

في استحداث الثروة والمال

١٦ — وسائل احداث الثروة

أول ما ينبغي العمل به في الصناعة تحديد نوع الشيء الذي
نسعى الحاجة الى صنعه ثم الحصول عليه بإبرازه من العدم الى الوجود
وإحداثه بأقل ما يمكن من الجهد. وتستلزم إصابة هذا الغرض البحث
عن ماهية الوسائل الضرورية الثلاث لاحداث الثروة وهي: (الاولى)
الارض . (الثانية) العمل . (الثالثة) رأس المال . ولا بد من توفر
هذه الثلاثة الامور قبل الشروع في استحداث الثروة فاذا توفرت
صرف العمل أولا لخدمة الأرض واستخدام رأس المال في موافاة
العامل بالآلات والعدد وتزويده بالغذاء اللازم له أثناء اشتغاله .
والمنشع في البحث عن هذه الوسائل واحدة فواحدة فنقول

١٧ — الارض مصدر المواد

يدل ظاهر كلمة الاحداث على أنه اذا أردنا إحداث الثروة
وجب علينا أن نعمل الى قطعة أرض أو بحيرة أو نهر أو بحر فنستخرج

منه المادة الواجب تحويلها الى ثروة . وليس يهمنا البحث عما اذا
 كانت المواد آتية من سطح الارض أو من الناجم أو من البحار
 والانهار اذا غاية ما نقوله أن المواد اللازمة لغذائنا كالجبوب والماشية
 والطيور الخ تحدث على سطح الارض وأن ثيابنا تصنع من القطن
 والصوف والتيل والجلود وكل مستحدث من هذا السطح وثمره من
 ثماره وأن الحصول على أنواع المعادن لا يكون الا بحفر الارض
 والبحث في جوانبها . ولا خلاف مع هذا في أن الانهار والبحار
 والبحيرات من المصادر المهمة للمواد والينابيع التي لا يستهان بها
 للثروة لأننا نستخرج منها عدا صنوف الأغذية المتنوعة الزيت
 وعظم سمك البال الخ . وبديهي أننا لا نقدر على صنع أي شيء الا اذا
 حصلنا على المواد الأولية التي لا بد منها لأحداث هذا الشيء فلصنع
 الدبوس مثلا يلزمنا الحصول أولا على النحاس والزنك والقصدير
 وكلها مستخرج من الناجم . ولعمل خيط الحرير يلزم وجود الحرير
 والصبغة الملونة له وبالجملة فكل شيء نلمسه أو نستعمله أو نأكله أو
 نشربه لا بد أن يكون متخذاً من مادة واحدة أو من جملة مواد
 ينبني لنا الحصول على المقدار الضروري منها لتكوين ذلك الشيء
 وفي أحوال كثيرة نحتاج الى شيء آخر غير المادة الأولية

لصناعة الشيء وتكوينه كالقوة الضرورية لنقل هذه المادة وتشغيلها. والآنسان مفطور على الميل الى توفير الجهد واجتناب عناء العمل بقدر الامكان حتي لا تعب أعضاؤه من مزاولته فيشيد وقتئذ طواحين الهواء لطحن الحبوب وينشيء السفائن لنقل البضائع وأدوات البخار لرفع الماء الى غير هذا من الاعمال التي يحتاج في أدائها الى القوة . فالأرض هي التي تنتج مواد الثروة والقوة هي التي تساعد على تحويل هذه المواد الى ثروة وكل وسائل الحصول على الوسيلة الأولى من وسائل الأحداث تسمى العوامل الطبيعية

وأهم الدوامل الطبيعية الأرض لأنها إذا امتصت مايلزمها من ضوء الشمس والرطوبة ثم حرثت وزرعت فأنها لا تلبث أن تأتي بأنواع الحاصلات . ولأهمية هذا العامل أفاض الاقتصاديون في الكلام عليه أفاضة تناولت الكلام على الصخور والانهار .

وغير خاف أن ثلاثة أرباع سطح الأرض مغمور بالبحار الا أن هذا المتسع العظيم من الماء الملح لا يستخرج منه الا القليل من الثروة اذا صرفنا النظر عن سمك البال وبعض أنواع الاسماك غيره . فاذا نحن قصرنا كلامنا هنا على الارض فلسنا نقصد التلخيص وانما نقصد كل مصدر من مصادر المواد الأولية أو كل عامل من العوامل الطبيعية

موجود على سطح الارض وعليه فيتساوى في المعنى قولنا الارض
وينبوع المواد والعامل الطبيعي فليفهم

١٨ — العمل

على أن العوامل الطبيعية لا تكفي وحدها لإيجاد الثروة وإحداثها
بدليل أن الانسان قد يموت جوعاً في وسط الجبهة الكثيرة الخصب
الجيدة التربة اذا لم يكاف نفسه الاستفادة والانتفاع من الأشياء
المحيطة به فالواجب إنما هو بذل الجهد لاقتطاف ثمار الاشجار كي
يتوفر فيها معنى الثروة واصطياد الاطيار التي لا بد في الحصول عليها
من صرف جهد وتكلف عناء قبل تيسر الانتفاع بها بانضاجها والتلذذ
بطعم ثمرها والواجب أيضاً للحصول على الملابس الصالحة والمساكن
والاغذية أن يبذل المرء جهده ويكد ويكدح فيجمع أولاً المواد اللازمة
لتكوين هذه الأشياء ومعالجتها بما يجعلها مطابقة لحاجتنا

وعليه فثروة الأمة تتوقف على ما يبذله أفرادها من الجهود
ويظهرون من الخلق في العمل أكثر مما تتوقف على وفرة المواد حولهم
فهذه بلاد أمريكا الشمالية مثلاً قد لاحظنا فيما سبق أنها من البلاد
الفنية لجودة تربتها وكثرة مناجم الفحم الحجري والمعادن فيها واحتواء
أنهارها على الاسماك الكثيرة وغاباتها على الاخشاب النافعة وأنها

بالجملة تحتوى على سائر ما يحتاج اليه الانسان من المراد ومع هذا فأننا نعلم أن الهنود الامريكيين من سكان تلك البلاد قد عاشوا آلاف السنين وهم في ذل الفقر والفاقة لتجردهم من المعارف والعلوم الضرورية لتشغيل تلك العوامل الطبيعية على الوجه الأليق واستخراج الثروة منها . وهو ما يندل على أن العمل الذي رائده الحذق والترتيب ضرورى لاحداث الثروة

١٩ — رأس المال

لا بد لاحداث الثروة الوافرة من وجود عامل آخر غير العوامل التي سبق الكلام عليها ألا وهو رأس المال الذي يساعد العملة على قضاء حاجاتهم أثناء قيامهم بالاعمال . ولا يخفى أن الانسان يلزمه الاكل مرة واحدة في اليوم على الاقل أن لم تقل مرتين أو ثلاث مرات . فاذا لم يكن مدخراً ما يلزم لغذائه فلا مناص له من الحصول عليه بأية ماله من الوسائط وإلامات جوعاً كأن يفساق الى انتزاع الجذور من مزارعها وجمع الحبوب المتفرقة والاستيلاء اذا استطاع على الحيوانات الشاردة ولكنه إذا فعل هذا أنفق جهداً كبيراً في سبيل الحصول على فائدة لا تذكر .

وقد يعتمد أهالى أستراليا الوطنيون أحياناً في اصطيد الحيوانات

التامة لغنائهم الى الاشجار التي تأوى اليها فيلقونها على الارض بعد
عناء طويل في قطع أصلها الثابت بمقاطع من الحجر الصلد والذين
هذه معيشتهم لا يتوفر عندهم الوقت والقوة اللازمان للحصول على
الاغذية بالطرق السهلة والوسائط الميسورة إذ يلزم لحرث لارض
وعزقها وبذرها وتعمدها بما يدفع الفوائل عنها زمن طويل جداً .

على أنه إذا تيسرت هذه الأعمال فلا بد من انتظار الحاصلات
سنة أشهر على الأقل . ولا شك في أن الأغذية التي تأتي من
طريق الزراعة تكون عظيمة الكمية بالنسبة لما يبذل من الجهود
الا أن الهنود المتوحشين والقبائل الجاهلة لا تطبق الصبر حتى تنبت
البذور وتنمو وينضج ثمرها . لهذا نرى فقراء الوطنيين في أستراليا
يفضلون التغذى بما يلتقطونه من الحبوب والديدان وبعض الحشرات
والحيوانات على الزراعة

وجاء في الامثال اليابانية : « أحفر البئر قبل أن تشعر بالعطش »
ونحن نود لو يكون مغزى هذا المثل سارياً ومعمولاً به . ولكن
لا بد من وجود رأس المال اللازم للمعيشة أثناء حفر البئر كما لا بد
إذا أردنا تحصيل الثروة بلا تجشّم عناء من أن يكون لدينا مقدار
احتياطي من الغذاء يساعدنا على حفظ الحياة أثناء مزاولة العمل .

فهذه الكمية الاحتياطية تسمى رأس المال وبدون رأس المال لا يفتأ المرء يلاقى في طريقه العقبات والصعوبات من كل نوع بل قد يتعرض لخطر الموت جوعاً . ولقد وصفت السيدة مارتينو في القصة الاولى من أقاصيصها التي وضعتها لتقريب فهم قواعد الاقتصاد السياسي بعنوان « المعيشة في الصحراء » أحوال النزلاء الاروبيين في مدينة الرأس ففرضت وهماً أن أمة البوشمن هجمت عليهم ونهبت جميع ما كان مدخراً لديهم من الاموال الاحتياطية وتذرعت بهذا الفرض الى بيان صعوبة الحصول على الاغذية واستحالة القيام بالأعمال النافعة اذ لا يتيسر القيام بالعمل الا بواسطة الآلات والمواد والزمن الضروري لاتعاشه ولكن أين الوقت والذين سلبوا أوالهم الاحتياطية لاقم لهم سوى البحث عن ملجأ يأوون اليه أثناء الليل اتقاء الحر والبرد وغذاء يطفقون به نار جوعهم

ومن ينشد الوقوف التام على ضرورة رأس المال والفائدة منه فعليه بتلاوة قصص السيدة مارتينو أولاً ثم بدرس مصنفاتها في علم الاقتصاد السياسي بعد ذلك

على أنه يتعذر القول بأن ضرورة رأس المال لاحداث الثروة تعادل ضرورة الأرض والعمل له لأن رأس المال لم يكن الاثمة

من ثمار الأرض أما العمل ففرع منهما وهما الأصل له غير أن هذا لا يمنع من أن يكون بيد الإنسان قبل الشروع في الاكثار من نتائج العمل رأس مال ولو صغير ولا فائدة من محاولة تصوير الكيفية التي يتكون بها رأس المال الاول إذ لا بد في هذا الموضوع من التقهقر الى العهد الاول من الخليفة حيث كان الإنسان في أسلوب معيشته أقرب الى الحيوانات العجم منه الى الإنسان

ومن المؤكد أنه لا يمكننا الحصول على الخبز والمدي والملاعق وأن نستجلب الحرارة الى جسامنا بالملابس والمساكن اذا لم يكن لدينا رأس مال يساعدنا على حفظ الحياة أثناء تدير هذه الاشياء فرأس المال ضرورى اذاً وضرورته مطلقة ولا حدة لها اذا لم يكن بالنسبة للعمل فللتأكد من اتمامه بنجاح مع رعاية الاقتصاد فيه .

وفي الوسع اعتبار رأس المال وسيلة ثانوية وهو ما يترتب عليه أن يكون ترتيب وسائل الاحداث كما يأتي :

واسطتان أصليتان : العمل والعامل الطبيعي

واسطة ثانوية : رأس المال

٢٠ — طريقة زيادة الاستثمار من العمل

يجب أن تكون الناية التي نكد لبلوغها زيادة الاستثمار من

العمل أي طلب الحصول على أكثر ما يمكن من الثروة بالعمل الذي نؤديه . لذا ينبغي العناية بالعمل على أحسن أسلوب بمعنى أنه يكون :

أولاً - في الوقت المناسب

ثانياً - في المكان المناسب

ثالثاً - بأنسب طريقة

٢١ - الاشتغال في الوقت المناسب

ينبغي طبعاً عمل الأشياء في الوقت الذي يسهل القيام بها فيه ويتيسر استثمار الفوائد الكثيره منه . فإذا تأملنا في أحوال الصياد مثلاً فأننا نراه يجلس على ضفة النهر قبيل الفجر أو في المساء أى في الوقت الذي تكثر فيه الاسماك وتظهر قابليتها لا كل ما يدلى به اليها في طرف الصنارة . وكذا الفلاح تراه لا يحصد الحشائش الا بعد شروق الشمس ولعمان ضوءها والطحان لا يطحن الحبوب إلا إذا هبّ النسيم أو امتلأ الغدير بالماء وربان السفينة لا يدع سفينه تمخر عباب البحر الا إذا كان الهواء موافقاً ودرجة المد والجزر مساعدة والفلاح لا يقوم بالأعمال الزراعية الا في أوقات السنة التي عرف بالاختبار الطويل أنها أنسب ما يصح فيه مباشرتها فتراه يهذر الأرض في فصل الخريف أو الربيع وينقل السماد في فصل الشتاء

عند تراكم الجليد على وجه الارض ويقيم الحواجز وغيرها من الاعمال الثانوية وقما لا يكون عنده ما يشتغل به من الاعمال ويحزن الحاصلات عند انتهاء النضج واعتدال الجو

وقد اعتاد فلاحو بلاد الترويح أن ينشطوا لقطع الحشائش وتجفيفها في شهرى يوليو واغسطس لاتخاذها كلاً للحيوانات فهم في هذه المدة لا يفكرون في الغابات وقطع الاخشاب منها لعلهم أن سيكون لديهم الوقت الكافى للقيام بهذا العمل في فصل الشتاء الطويل في بلادهم . وسبب قطعهم الاشجار في فصل الشتاء دون غيره من الفصول هو أن الثلوج في هذا الفصل تملأ تجاوبف الجبال وما بينها من الاودية فيتسنى لهم وقتئذ تقيل الاشجار المقطوعة بالسهولة الى حيث توجد الانهار الفائضة بالمياه المتخلفة من ذوبان الثلج فتدفع تياراتها تلك الاشجار الى حيث يراد من المدائن والموانى . ومن القواعد المستحسنة عندم ان لا يعمل أحدهم اليوم ما يعرف أنه يستطيع عمله بالسهولة في الغد . ولكن هناك قاعدة احسن من هذه وأجدر بالاتباع وهي أنه لا يصح أن تؤجل الى الغد ما فى استطاعتنا ان نعمله اليوم . على أنه لكي تدرع بالصبر ونعمل كل عمل فى الأوان المناسب له ينبغى أن يكون لدينا رأس مال نعيش به فى الفترة بين

كل وقت مناسب وآخر تتوقع أن يكون مثله

٢٢ — العمل في المكان المناسب

ويجب فضلا عما تقدم ان تقوم بالأعمال في المكان المناسب أكثر من مناسبة غيره من الامكنة له . وهذه حقيقة ظاهرة لا تحتاج في تأييدها الى دليل اذ لا يصح مثلا غرس أشجار الفواكه في رمال سواحل البحر كما لا يصح بذر الحبوب في الصخور الصلدة بأمل استنباتها . ولا ريب أن في العمل على هذا المثال ولهذا الغرض خسارة مؤكدة والشخص الذي يمرض تعبته ووقته للخسارة والضیاع لاختلاف في أنه من الجهلاء والنوكى

وفي أحوال أخرى يتوقف الأمر على التفاوت في المحصول فقد يتفق أن يوجد في جهة محصول لا يوجد ما يشبهه كمية في جهة أخرى كما هو الحال في جنوب انكلترا حيث يمكن زرع الكروم في الخلاء واتخاذ النبيذ منها إلا أن الكروم تنمو وتجد في فرنسا وألمانيا أكثر منها في انكلترا والنبيذ الذي يستخرج منها اذا بذل فيه نفس الجهد الذي يبذل لاستخراجه من الكروم الانكليزية كان أكثر في الكمية وأجود في الصنف وهو ما يستخلص منه أن الذين يرغبون من الانكليز في الاشتغال باستخراج النبيذ يحسن بهم

الاتقال من مواطنهم لسكنى القارة الاروية أو أن يدعوا الفرنسيين
والاسبانيين والالمانين يستخرجون التبيذ برسمهم . ولا خلاف في
أن البلاد الانكازية جيدة التربة كثيرة الخصب الا أن فيها من
كثرة الرطوبة ما يجعل أرضها أنسب لنمو الحشائش التي تقيد في
غذاء الماشية وبالتالي في استدرار ألبانها التي تصلح لصناعة الزبدة
والجبنة

ولكي يثرى الناس بقدر ما يصل اليه جهدهم ينبغي أن يتمسك
أهل كل بقعة منهم بما تنتجه أرضهم بسهولة وأن يحصلوا على الاشياء
الآخرى التي لا تنتجها هذه الارص من الخارج بطريق المقايضة
والمبادلة . فهذه بلاد الولايات المتحدة تستطيع أن تورد من الاقطان
والحبوب والشحم واللحم والفواكه وزيت البترول والذهب والفضة
والنحاس وغيرها من المعادن مقادير وافرة جداً وكذا استراليا
وزيلانده الجديدة وأفريقية الجنوبية فأنها تنتج الصوف والجلود
والسكر والتوابل والذهب والنحاس والاس كما أن الجهات المحصورة
بين المدارين من أفريقية تنتج زيت النخل والماج وخشب الينك
والصمغ العربي الخ وأمريكا الجنوبية تكثر فيها الماشية التي تتخذ منها
الجلود والعظام والشحم والقرون واللحوم الخ والصين تصدر الى

سائر الاقطار ماتخرجه أرضها من الشاي كما تصدر أيضاً الحرير
والزنجبيل وما لا يحصى عدده من البضائع المتنوعة والهند تصدر
القطن والنيلة والأرز والسكر وهكذا كل بقعة من بقاع الارض
تنتج فيها بعض المحصولات والبضائع بسهولة أكثر مما تنتج في
غيرها . ولو أنصف بنو الانسان وعدلت حكومات البلاد وجعل
حكامها الحكمة والتدبير رائدين لهم في أعمالهم لمنحوا التجارة الحرية
الممكنة ليستطاع استنتاج كل شيء في الجهة التي لا يكاف الاستنتاج
فيها عناء كبيراً وجهداً عظيماً

٢٣ — الاشتغال على الوجه الانسب

مها يكن نوع الصناعة الشائعة في مكان من الامكنة فانه يجب
إلزام العامل بأتمام عمله على أليق وجه وأنسبه أي لا تتركه يضيع
زمنه عبثاً أو يدخل الغش في عمله . وهناك طرق عديدة للقيام
بالعمل الواحد يلزم لاختيار أحسنها أن يكون العامل ذاته على جانب
من الذكاء والحنق بحيث يستطيع التصرف في عمله على ما يراه الأنسب
والأليق لأتمامه أو أن يكون تحت ملاحظته وإدارة شخص توفرت
فيه هذه الشروط . ثم لا بد عدا ما تقدم من تقسيم العمل الى جملة
أقسام يمهّد كل قسم منها الى عامل واحد وفريق من العمال إذ يتيسر

في هذه الحالة إتمام العمل على أحسن حال وأصلح وجه . وصاحب العمل ذاته في حاجة الى العلم بعمله والالمام بطريقة توزيعه

٢٤ - العلم

لكي يستفيد الإنسان من عمله بقدر الامكان لا يكفي أن يكون العامل حاذقاً وذكياً فقط بل ينبغي أن يكون ملماً بمعارف علمية لها مساس بالعمل الذي كلف بأدائه . ومعلوم أن الشطر الأكبر من علم الحوادث الطبيعية يبحث في أسباب وحقائق المواد التي تتكون منها الأشياء المراد عملها . مثال ذلك : آلة البخار فأنها مخرعة الاكتشاف الذي مآله أنه اذا سخن الماء تصاعد منه بخار يتمدد عدداً عظيماً وأن من مستلزمات صنعها إيجاد مكان فيها للوقوف . فالفحم الحجري والماء والمرجل هي اذاً من الأسباب المحدثه للقوة ومتى وجد لدى الانسان عمل يود اتمامه فإن أول ما ينبغي له الوقوف عليه العلم بما هيبة الاسباب التي يمكن الوصول بها الى ذلك بالسهولة لأن العلم لا يكلف الانسان مؤنة العمل الذي يضيع فيه الجهد هباءً وبلا فائدة

قال السرجون هرشل أن العلم يرشدنا أحياناً الى معرفة أن بعض الأمور التي نريد القيام بها يستحيل إبرازها في الحقيقة الى عالم الوجود . مثال ذلك اختراع آلة تتحرك بنفسها حركة مستمرة

ويرشدنا العلم أيضاً في أحوال أخرى الى فساد الطرق التي نحاول بواسطتها أداء عمل من الاعمال. مثال ذلك أنه كان من المسلم به زماناً طويلاً ان أجمع الطرق لأذابة الحديد إمرار الهواء البارد من الفرن الذي هو فيه . غير أن العلم قد أثبت أن الواجب للوصول الى هذا الغرض انما هو إمرار الهواء الساخن لا البارد فالعلم يدلنا في الغالب على وسائل اتمام الاعمال التي يناط بنا القيام بها مع توقي بذل الجهود الكبيرة في سبيلها لذلك ترى الملاحين يستطلعون حوادث لمدّة والجزر كي تكون موافقة لهم في أسفارهم ومساعدة على قطع الشقة كما ترى علماء الحوادث الجوية يضعون الخرائط البحرية التي ترشد رُبان السفينة الى مظان وجود مهابة الريح وتيارات المياه التي تساعد على قطع المسافات الطويلة في زمن قصير وخلاصة القول إن العلم يكشف لنا الغطاء عن أمور عجيبة لولاه لخلناها اقرب الى الخيال منها الى الحقيقة ومن الشواهد على ذلك التصوير الشمسي (الفوتوغرافيا) والمسمرة (التلفون) وغيرها مما اخترع أو لم يخترع بمد ويمكن القول معه بأن الرقي الصناعي الذي من شأنه أن يرفع مرتبة الإنسان الى درجة عالية تميزه عن الحيوانات المعجم لا مصدر له الا العلم

الباب الرابع في توزيع العمل

٢٥ — منشأ توزيع العمل

إذا اشتغل بعض المال بعمل من الأعمال فأننا نرى كل واحد منهم يتولى جزءا من العمل ويترك لزملائه مزاوله الاجزاء الباقية والعمل ينقسم في كل مكان الى فروع كثيرة كل فرع منها صناعة قائمة بذاتها ويرى هذا التقسيم في حالة السكك عند الأهم المتمدينة ومتفاوتا فيها عند الأهم التي في برزخ بين المدينة والوحشية لانك ترى في القرية الواحدة مع حقارتها وضيق نطاقها الجزار والخباز والحداد والنجار وقل من يجمع بين اثنين من هذه الصناعات والتقسيم موجود في الأسرة الواحدة اذ لو تأمل المتأمل فيما يقوم به أفرادها من الاعمال يجد أن الزوج أى رب الأسرة يحرق الارض أو يقطع الاشجار من الغابات أو يقوم بغير هذا من الاعمال التي يعالجها الرجال والزوجة تهنى الطعام وتعني بشئون المنزل وتنسج الاقشة الخوالأ بناء بصيغون الحيوانات أو يرعون الأغنام والبنات يعن الألبان الى آخر ما يناسب كل فريق منهم من الأعمال

وجاء في احدى الأغاني الاروپية بيت شعر معناه « ما الذى كان يصنعه المتظرفون وقما كان آدم يفلح الارض وحواء تغزل » فانه يؤخذ من هذا البيت أن توزيع العمل كان موجوداً فى العصر الاول من عهد الخليفة حيث الحاجة لم تدع لأحد مجالا يظهر فيه بمظهر المتظرف الذى لا يبالى بالعمل ولا يلتفت الا الى قضاء الوقت فى المسرات والحبور

وفى الأزمنة الحاضرة يتناول العمل ما لا حصر له من الأشياء فليست المدائن وحدها هى التى تحتوى الصنائع المختلفة بما يترقب عليها من وجود صناعات يباشر كل منهم عملاً خاصاً وموظفين يزاولون أعمالاً متباينة بل المراكز الصغرى للعمرة فيها أيضاً الصنائع الخاصة بها فاذا كانت تنسج الاقطان فى أحدها فى الثانى ينسج الصوف أو التيل والحريز. وفى انكلترا مثلاً تختص مراكز ستافوردشير وكليفلند وبلاد الغال وجنوب إيطاليا بعمل الحديد ومركز الغال الجنوبية بعمل النحاس ونوتنجهام وليفستر بصناعة الخزف والقبعات وشمال ايرلندة بالاقشة المخيطة وهلم جرا . يؤخذ مما تقدم أن توزيع العمل متبع فى كل معهد من معاينه إذ لا بد من أن يوجد فيه المدير والمحاسب والاساتذة (الاسطوانات) لكل قسم من أقسام العمل

والوسام (النشائجي) ومدير الآلات وسائقو العربات والشماسرة والجمالون الخ الخ وهؤلاء عدا الرؤساء الاصليين وأرباب الأعمال الخاصة وغيرهم مما يدل على أن قانون العمل سار على جميع أفراد الهيئة الاجتماعية من الصعلوك الفقير الى الملك الكبير

٢٦ — آدم سمع وتوزيع العمل

يفيد توزيع العمل الانسان فوائد جملة بطرائق مختلفة وقد بحث آدم سمع الذي أشرنا اليه في صدر هذا الكتاب بحثاً مدققاً مفيداً في هذا الموضوع آثرنا إيرادها اعتماداً للفائدة

قال هذا العالم : ان لتوزيع العمل ثلاث مزايا أساسية أولها مهارة كل عامل وتبريزه في عمله الخاص به . ثانيها اجتناب تضيق الوقت في الانتقال من عمله لمزاولة غيره . ثالثها المساعدة على اختراع عدد عظيم من الآلات لتذليل صعوبات العمل واختصاره بحيث يقوم الفرد الواحد مقام جملة من الناس غيره

ولا خلاف في أن التدريب والتمرن يزيدان الانسان مهارة مثال ذلك المرء الذي يعالج الدق على آلة البيانو قبل تعلم قواعدها والذي يقلد الحواة في حركاتهم وخز عجلاتهم المترتبة على السرعة والرشاقة والخفة فإنه لا يتأتى له اتقانها قبل التمرن الطويل على هذه

الأعمال والتخصص لها كما يفعل صانع القوارير الزجاجية الذي يتقن هذه الصناعة ويسرع في إنجازها بتكرار العمل فيها .

قال آدم سميث إن الحداد اذا لم يكن متعوداً صنع المسامير لا يقدر أن يصنع منها في اليوم الواحد أكثر من ٢٠٠ الى ٣٠٠ مسمار رديء ولكنه اذا تمرن أمكنه صنع ٨٠٠ الى ١٠٠٠ مسمار متقن في اليوم في حين أن الأطفال الذين تربوا في مزاوله صناعة المسامير يستطيع الواحد منهم أن يصنع ٢٣٠٠ مسمار في اليوم الواحد ولا حاجة لنا ببد هذا الى الاكثار من الأمثلة وغاية ما نقوله إن الذين صرفوا الوقت والجهد في مزاوله صناعتهم هم الذين يتقنونها مع السرعة في إنجاز أعمالهم

ومن جهة أخرى فإنه اذا تكرر انتقال العامل من عمله لمزاوله عمل آخر في اليوم الواحد ضاع في سبيل هذا الانتقال زمن طويل واللازم قبل الاسراع في مزاوله عمل من الأعمال أن يجمع الانسان كل ما عنده من الآلات والمواد الضرورية لصنعه حتى اذا أتته وكان ذلك العمل صندوقاً مثلاً أنس صنع غيره بمحذق أكثر منه حينما صنع الصندوق لأول مرة لكن اذا صرفه عن عمل الصندوق الثاني صارف وعمد الى اصلاح حذاء أو تحرير خطاب لزم له أن يجهرز

أشياء كثيرة استعداداً لهذه الأعمال الجديدة . ويقول آدم سمعت أن الرجل في هذه الحالة أى حالة الانتقال من عمل الى آخر يعتبره الفتور والتهاون فاذا تكرر الانتقال أصبح في عداد الكسالى المتهاونين بالأعمال . وجماع القول أن آدم سمعت قد أقام الدليل على أن توزيع العمل يفضي الى اختراع الآلات التي يختصر بواسطتها العمل لان الناس بحسب زعمه يقيس لهم الاهتداء الى الغاية التي يسمون اليها اذا كانوا منصرفين اليها على الدوام لاعنها

أما نحن فنشك في صحة هذا القول ومطابقته للصواب نعم أن العمال قد يهتدون أحياناً الى طرق وأساليب لتقليل العمل تفضي فيما بعد الى استنباط مخترعات خطيرة جداً ولكن توزيع العمل يساعد على الاختراع لأنه يمهد للماهرين من الصناع اتخاذ صنعتهم مجالاً للاختراع على أن أشهر المخترعين مثل جيس وات وبراما وفولتون وروبرتس ونسبت وهو وفيربن وويتورث واستفانس ووتيسون ويسمر ونسيمنس لم يوفقوا لمخترعاتهم التي خلدت أسماءهم باتباع الطريق الذي أشار اليه آدم سمعت وإنما بأعمال قرائحهم ومزاولة الدرس والبحث وكثرة التدريب على تشييد الآلات

والصحيح هو أن توزيع العمل يساعد كثيراً على الاختراع

من حيث يؤذن لكل معمل بأن يتخذ لنفسه نوعاً خاصاً من الآلات ويشاهد توزيع العمل في مظهره الأجلى بانكثرت حيث تندر مشاهدة نوع مامن أنواع البضاعة خارجاً من معمل لا يحتوى على الآلات الصالحة لأحداث هذه البضاعة ومثل هذا الأمر مشاهد في بلاد الولايات المتحدة الأمريكية . وتوزيع العمل جم الفوائد لأسباب نوردتها بالتوالى فيما يلى :

٢٧ — تعدد الخدمات

يمكن الاقتصاد فى العمل بوصف أن العامل الواحد يستطيع القيام بخدمة طائفة من الناس كما لو قام بها لكل منها على حدة. ومن الامثال على ذلك أنه اذا كلف خادم بالذهاب الى دار البريد ليلقى فيها خطاباً فإن فى وسعه أن يلقي فى الآن نفسه عشرين خطاباً بنفس السرعة التى ألقى بها الخطاب الاول فالعامل الواحد يستطيع القيام بألقاء تلك الخطابات كما لو توجه كل من أصحابها على حدة لألقائها ومن هذا المثال يتضح السبب الذى لأجله يمكن ارسال خطاب من طرف قطر الى الطرف الآخر منه ينس أو نصف بنفس على أنه يستحيل بالمرة ارسال التلغرافات بهذا الثمن النزر لأن كل رسالة بريقة ترسل قائمة بذاتها على طول السلك وتوزع كذلك

بواسطة مندوب خاص (الساعي) لا يحمل أكثر من رسالة واحدة
الا في النادر

ولاحظ واتلى أحد رؤساء الأساقفة ان السياح الذين يقصدون
اكتشاف البقاع المجهولة من الأرض اذا حطوا الرحال عند هجوم
الليل للمبيت اقتسموا الاعمال طبعا فياخذ أحدهم على عهده العناية
بالخيول ويجهز الثاني الذخيرة والمؤن ويوقد الثالث النار ويهيئ الطعام
ويذهب رابع لاستقاء الماء وهكذا وبديهي أنه من العبث ان يضرم
كل من الاثنى عشر سائحاً الذين يقصدون جهة واحدة نارا خاصة به
أو يهيئ طعاما خاصا به لأن اشعال النار وتحضير الطعام الاثنى عشر
نفسا يستلزم مقدار الوقت والجهد اللذين يلزمان لشخص واحد
وكثير من الأشياء إذا عملت صاحت الملاآف بل للملايين
من الأشخاص مثال ذلك إذا وصل لأحد خبر مهم كقيام زوادة
مثلا في البحر الاطلاق فيقفي وسعه أن يوصل هذا الى علم أمة
بتامها بنشره في الجرائد وإذاعته على لسان الصحف السيارة وانه
لمن الخيرات العديدة أن يوجد في مدينة لوندرة مكتب يقوم فيه
اثنان أو ثلاثة من العلماء بالبحث عن حالة الجو لجميع البلاد فيعلم بناء
عن ابحاثهم ماسيكون عليه الوقت في المستقبل من حرارة أو برودة

الخ وعلى هذا المثال يمكن تطبيق قاعدة الخدمات وتمدها

٢٨ — تعدد الصور

تعدد الصور من أنجح الوسائل لزيادة ثمار العمل لأنه إذا كانت الآلات والقوالب التي صلحت لعمل شيء ما في حوزتنا ففي الاستطاعة غالبا الأكثر من عمل هذا الشيء بعينه بلا تكلف صعبة ولا وقوع في حيرة . . مثاله أن حفر قطعة من الصلب لضرب نوع من النقود أو صنع وسام من الوسامات قد يستلزم عملا طويلا ومصاريف فادحة لكن متى تم الحصول على قالي النقود والوسام المصنوعين من تلك المادة سهل استخدام أحدهما لاصطناع كثير من النقود أو كثير من الوسامات حيث تكون قيمة تكاليف الضرب زهيدة جدا

وأحسن مثل يضرب في هذا المقام ليان مزايا تعدد الصور آلة الطباعة إذ لا يخفى أن نقل مؤلفات شكسبير الشاعر المشهور بخط اليد كان يكلف قبل اختراع هذه الآلة أكثر من ٢٠٠ جنيه وهو ما يؤخذ منه أن ثمن الكتب المخطوطة ياهظا جدا فضلا عما يقع فيها من الأغلاط العديدة والتعريف المريب

ومن السهل الحصول في أيامنا هذه على مؤلفات ذلك الشاعر

مطبوعة طبعاً جميلاً على ورق نظيف خالية من الأغلاط بمبلغ قل أن يزيد على شلن واحد وعلى كل مجلد من روايات والترسكوت الشهيرة بستة بنسات . ثم قد يكلف جمع حروف أحد المؤلفات المهمة وطبعه جملة مئات من الجنيهات لكن متى تم هذا العمل يمكن طبع مئات الآلاف من النسخ تباع النسخة بزيادة مبلغ قليل على ثمن الورق والتجليد والتأمل في الأمر يجد أن جميع الأشياء التي نستخدمها في مصلحتنا اليوم كالكراسي والموائد وأواني الشاي والسكر والملاعق الخ مصنوعة بواسطة الآلة طبقاً لمثال أصلي . لهذا أصبح في الامكان اقتناء الكرسي اللتين بخمسة شلنات أو أقل ولكنه اذا رغب في الحصول على كرسي من مثال آخر بلغ ثمنه أكثر من ثمن الأول خمس أو عشر مرات

٢٩ — التطبيق الشخصي

ومن مزايا تقسيم العمل أن اختلاف الصنائع يسمح لكل امرئ بأن يختار الصنعة التي توافقه ويأمن من نفسه القيام بها على أحسن وجه فترى الرجل القوي اللتين البنية يتخذ الحدادة حرفة له والرجل الضعيف يرأس صنعة من الصنائع أو يزاول صنعة الأحذية والحاذق الصبور يتفرغ لعمل الساعات أما الجاهل والغبى فقد يستخدمان

أنفثهما في كسر الأحجار وإزالة أسوار الحدائق الخ وحيث كان كل شخص يباشر على العموم الحرفة التي يرجو بالعمل فيها الحصول على أجرة رفيعة فمن الخسارة استخدام المهارة في كسر الأحجار أو رفع القمامات من قوارع الطرقات وبالجملة فإنه كلما اتسع نطاق تقسيم العمل كثر عدد المصانع والمعامل وسهل على كل واحد وجود خدمة تنطبق على معلوماته واستعداده فيصنع العمال الماهرين العمل الذي لا يمكن لغيرهم القيام به لأن لديهم طرقاً وأساليب تساعدكم على صنع الأشياء التي يقتضى عملها المهارة والحنق ويرسم المعلمون خطة العمل ويوزعونها على العمال فيقوم كتابة مسك الدفاتر بدفع المطلوب للدائنين وقبض المطلوب من المدينين . ومدير العمل ينبغي أن يكون رجلاً ماهراً خبيراً بأدارة الأعمال على أحسن وجه وشراء اللازم لذلك العمل بالاثمان الصالحة أو يخترع التحسينات العديدة التي من شأنها تسهيل العمل وتكثير الحاصل منه ويشغل كل واحد على هذا المنوال بحيث يأتي عمله بشمر وفير يدفع به نفسه وغيره

٣٠ — التطبيق الموضعي

ثم أن توزيع العمل يؤدي الى التطبيق الموضعي الذي هو القيام بكل نوع من الأعمال في المكان الأليق به وقد علمنا مما تقدم (فقرة

(٢٢) أن أنواع الاعمال ينبغي القيام بها حيث تكون الفائدة منها عظيمة غير أن هذا لا يمكن إلا بتوزيع العمل وقدراعي الفرنسيون هذه القاعدة فتراهم يصنعون النبيذ والاقشة الحريرية وأصناف البضائع الباريزية الشهيرة ثم يستوردون القطن من مدينة منشستر والجمعة (البيرة) من (بورتن أون ترنت) والفحم الحجري من (نيوكاستل) ومتى كانت التجارة حرة وتوزيع العمل مؤسماً على قاعدة إتاحة فإن كل مدينة وكل مركز يتقن صنفاً من البضائع أكثر من إتقان المراكز الأخرى له . وعلى هذا المثال امتازت مدائن (كلركنول) بعمل الساعات الفائقة في الإتقان و(برمنغهام) بصنع الأقلام الصلب و(رديتش) بعمل الأبر (وشفيلد) بصناعة المدى و(ستوك) بالأبداع في الأواني الخرفية و(كوفتري) بنسيج الشرائط و(سنت هلنس) بتسطيح المرايا و(لوتن) بضفر القبعات (البرانيط) من الخوص ومن المتعذر أيضاً سبب إتقان صناعة صنم من الاصناف في جهة دون أخرى كإتقان صناعة الحرير في ليون مثلاً على أنه هو الواقع المشاهد في الغالب . ومن الواجب أن يتمتع الشعب بحريته التامة في شراء البضائع التي يميل إليها أكثر مما يميل إلى غيرها فإن البضائع لم تصنع لتحصيل السرور والنفع فقط بل أيضاً لأيجاد العمل والعمال

واعطاء التجارة الحرية التامة لا يؤدي فقط الى توزيع العمل بين مدينة وأخرى أو بين مركز وآخر بل يؤدي اليه أيضا بين أمتين متبادلتين عن بعضهما . وارتباط أمتين بروابط التجارة من أهم وسائل زيادة الثروة واقتصاد العمل إذ بهذا الارتباط تنجح أُم الارض الى السلام والوثام التام مع بعضها فتصبح كأنها أمة واحدة

٣١ — ترتيب العمل

لننظر بأطراف الأنامل الآن المزايا الناجمة عن اتقان كل عامل مهنة خاصة وعلمنا أن هذا الاتقان لا يكون إلا بتوزيع العمل لأنه ينقسم في هذه الحالة الى أقسام مختلفة يقوم بكل منها فريق من العمال ليتيسر لهم تجميع عمل واحد بمساعدة بعضهم بعضاً فشلا لا إيجاد كتاب يجب أن يتعاون جملة صناع على عمله فيذيب السباكون الحروف ويركب صناع الآلات آلة الطبع بينما يصنع الورق من جهة والحبر من جهة أخرى عمال آخرون والمباشرون للطبع ينجزون الاشغال وينظمونها والمؤلف يقدم الأصول (أي النسخة الخطية مما يراد طبعه) والجماعون يصفون الحروف والمصحح يصلح النملطات وعمال المطبعة ينقلون الاوراق المطبوعة لحفظها ثم يأتي دور المجلدين . كل ذلك بخلاف الحرف الصغيرة المتعددة التي تشغل الآلات اللازمة للحرف العظيمة

فشل الهيئة الاجتماعية كمثل آلة متقنة مركبة من عدة دواليب يتحرك كل منها حركة واحدة مستديمة . هذا ما يمكننا أن نسميه ترتيباً مركباً أى أن جملة أناس ذوى حرف مختلفة يتعاونون معاً على إدراك غاية مقصودة . ومما تجب ملاحظته أن هذا التوزيع طبعى لم يقرره أحد فضلاعن أن أغلب الناس يجهلون عدد الحرف الموجودة وكيفية ارتباطها ببعضها لأنه يلزم على الأقل ستة وثلاثون قسماً من العملة لتشغيل الاجزاء المؤلف منها البيانو وقد يشترك في شغل ساعة الجيب عمال نحو أربعين مهنة وقد يبلغ عدد المهن التى ترمى الى تشغيل القطن أكثر من مائة

وكثيراً ما نستحدث الحرف خصوصاً عقب الاكتشافات الجديدة فالقوتوغرافيا (التصوير الشمسى) مثلاً كان سبباً فى وجود نحو عشرين حرفة جديدة كما أن السكك الحديدية أوجدت عدة وظائف لم يكن لها أثر معروف من قبل وليس للحكومة دخل فى إنشاء هذه الحرف والتصريح بها لأن القانون عاجز عن تحديد عدد الصنائع وما يشترك فى كل واحدة منها من العمال إذ ليس فى وسع أى انسان أن يعرف ما تقتضيه وتفقر اليه أحوال المستقبل ولكن هذه الأشياء كلها إنما يوحى بها الألهام الفرزى فى الهيئة الاجتماعية فكل يقوم

بنوع من العمل موافق لذوقه ومشربه وجد يرأى أن ينال منه ثمرة أتمابه
وقد يوجد نوع آخر من تنظيم العمل مخالف لما تقدم وهو التعاون
على أداء عمل واحد معين . ومن هذا القبيل اتفاق البحارة على شد
حبل واحد أو رفع حمل واحد أو التجديف في مركب واحد فيقال
في هذه الحالة أن هناك ترتيباً بسيطاً لأن الرجال يؤدون نوعاً واحداً
من العمل . أما إذا اشتغل كل منهم بعمل مخالف لعمل الآخر قيل أن
الترتيب مركب كما لو اشتغل عامل بتدبيب دبوس وآخر بصنع
رأس له . وعلى كل حال ففي السفينة الواحدة ترتيبان أحدهما مركب
والآخر بسيط

وإذا اشتغل جملة بحارة في مرفع (ونش) واحد فالترتيب عندهم
يكون بسيطاً لأن كل فرد منهم يؤدي العمل الذي يؤديه الآخرون
الا أن الربانين (القبطانين) الأول والثاني والرئيس والنجار ورئيس
النوتية والطاخ يعملون بمقتضى الترتيب المركب إذ يقوم كل منهم
بأعمال خاصة تخالف أعمال غيره ومثله لو نظرنا إلى فرقة من الجند
فأنا نجد أن نفار يعملون بمقتضى ترتيب بسيط بخلاف الضباط فأنهم
لتباين وظائفهم واختصاصاتهم يعملون بمقتضى ترتيب مركب .
فالتعاون يجعل مقدار العمل أعظم منه إذا اشتغل كل واحد مستقلاً

عن الآخرين

٣٢ — في مضار توزيع العمل

لا خلاف في أن التوزيع المعمول به بالبلاد المتمدية يأتي
بعض المضار إلا أن هذه المضار لا تذكر بجانب الفوائد التي نجتني
منها وسنأتي على بيان كاف لها فيما يلي :

أولاً — يشجع عن توزيع العمل تحديد وحصر قوة العامل
لأنه إذا تفرغ انسان لنوع ما من العمل فإنه لا يجد الوقت الكافي
لمباشرة الأعمال الأخرى واتقانها وليس في وسع الإنسان أن يشتغل
— كما يقال — أكثر من جزء من عشرة أجزاء الدبوس أي أنه
يوجد أناسي لم يتقنوا مثلاً إلا عمل رؤوس الدبابيس وكان الرومانيون
يقولون إنه ينبغي للعامل الجود على حالة واحدة فإذا انتقل عامل اعتاد
صناعة الدبابيس أو الأحذية إلى بلاد (فارويست) بأمريكا فإنه لا يرى
في نفسه الكفاءة للقيام بأعباء الأعمال التي يقوم بها المزارع النرويجي
أو السويدي الذي يظهر لأول وهلة أنه يستطيع على قصر فكره
بناء منزله وزرع أرضه والعناية بمجواده واصطناع عرباته وأوانيهِ
وآثاث بيته وكذلك تجمد حمر الجلود (قبائل بأمريكا) أعظم كفاءة
واستعداداً من الميكانيكي الماهر في قضاء لوازمه الصناعية الخاصة وهم

يعيشون في الصحراء وقصارى القول أن الصانع مهما تكن حرفته فالواجب عليه التمسك بالمهنة التي أنشأها

أما إذا أراد الشروع في عمل لا يستطيع القيام به أحسن قيام فإن عاقبته تعود بالضرر عليه وعلى غيره

أما الضرر الثاني من توزيع العمل فهو وقوع التجارة في الخلط والخبط إذ حصول فشل ولو صغير لا يلبث أن يعم ويتشرب فكل شخص يتقن فرعاً واحداً من مهنة ما يبق في فاقة حتى يتعلم مهنة غيرها وإذا حدث تغيير في الزمى المألوف وكسدت بضاعته قلت الحاجة إليها وكم كان في غابر الأزمان من بضائع شتى عظيمة الرواج ثم تلاشت مع توالي الأيام وأصبح الناس الذين كانوا يتعبدون منها مضطرين إلى السعي وراء أعمال أخرى تقوم بأود حياتهم ويزيد الطين بلة أن كل حرفة أصبحت عامرة بمن يلزمها من العمال إلا كفاء بحيث يصعب على العملة المستجدين لاسيما المتقدمين في السن منهم أن يتعلموا هذا العمل الحديث وينافسوا فيه الذين يشتغلون به من زمن مديد

على أنه قد تواترتهم الحظوظ أحياناً فتتحقق أمانيتهم ويصلون إلى مقاصدهم . مثاله أنه لما انتهى العمل من مناجم (كرنواي) قصد

العمال الى مناجم أخرى على نية الاشتغال فيها . ومن المتعذر بوجه عام وجود أشغال جديدة في انكلترا وهذا ما يوجب على شركات العملة عدم التعرض للعملة الحديشين في تعاطي مهنة لم يعارسوها من قبل . ولقد حاول عمال مناجم الفحم منع عملة (كرنواى) عن دخول المناجم خيفة أن تخفض أجورهم وهان عليهم بذلك ترك إخوانهم يموتون جوعاً وغير خاف ما في هذا السلوك من حب الذات والاضرار بالغير إذ لو استأثر كل صانع بمهنة واجتهد في إبعاد الصانع الآخرين عنها واحتكرها لنفسه لرأينا فتنة كبيرة ممن ساء حظهم يدخلون ملاجئ العمل المكدمة لم يدعى الكسب بدون أن يقتربوا ذنباً فالاجدر تحويل الحق لكل انسان بأن يشتغل في أى عمل يأنس من نفسه القدرة على مزاولته إذ من أقدم الحقوق الواجب منحها للعامل الحرية التامة في الاحتراف بأية حرفة شريفة نزعتم ميوله اليها

الباب الخامس

في رأس المال

٣٣ — ماهو رأس المال

سبق لنا الكلام على توزيع العمل ومنافعه ومضارّه ولنشرع

الآن في معرفة ماهية الوسيلة الناشئة من وسائل استنتاج الثروة وهي رأس المال الذي نستعين به على إيجاد أموال جديدة فنقول: قلبيكون كل رأس مال روة لأنه اذا ملك رجل مقداراً من النقود أو الأصناف التي يستطيع شراء مؤنثه بها يتسنى له العيش بدون أن يزاول عملاً ما فأن ثروته لا تدخل في عداد رؤوس الاموال لأنه لم يستعملها في استنتاج روة أخرى ولكنه لو كان مشغلاً ببناء بيت أو حفر بئر أو صنع مركبة أو إحداث شيء أيا كان يكفيه لأن يكون مؤنة عمل يعود عليه بمنفعة في المستقبل فأن ثروته تحسب في هذه الحالة من رؤوس الاموال

وأعظم فائدة لرأس المال تيسير اتمام العمل بطريقة لا تحتاج الى تعب عظيم فإذا أراد رجل مثلاً هل ماء من بئر الى منزله ولم يكن له سوى رأس مال حقير التزم بنقل الماء الى منزله دلواً دلواً ولا يخفى ما في هذا من المشقة والعناء أما اذا كان عنده رأس مال كبير فإنه يتمكن من اتياع حمار وقربة ويخفف بذلك بعض ما كان يعانیه من النصب واذا كان لديه مال أكثر من ذلك أيضاً فإنه يفر قناة أو يمد الأنابيب لجر المياه من البئر الى حيث يريد الارتفاع به نعم ان هذا وان يكن يستدعي بعض التعب والعناء إلا أنه يجلب الراحة

والأمن له بعد اتمامه ووصول الماء الى بيته بواسطته

٣٤ — رأس المال الثابت والمتداول

يجري على الأستة قولهم إن رأس المال ثابت ومتداول. ومن
الواجب الوقوف على الفرق بين الاثنين. فـرأس المال الثابت عبارة
عن المصانع (الفابريقات) والآلات والسفن والسبك الحديدية
وعربات النقل والركوب وغيرها من الأشياء التي تبقى طويلا وتسهل
العمل ولكن ذلك لا يشمل كل نوع من الأملاك اثابثة إذ أن الكنائس
مثلا والجوامع والآثار والرسوم والكتب وأشجار الزينة وغيرها قد
تتكث زمتا مديداً إلا أنها ليست برأس مال لأنها لا تساعد على إيجاد
أموال جديدة. فمربما أنت بعمل خيرى واغبط أصحابها بهابل ربما
كانت من بواعث زيادة ثروة المملكة وقوتها إلا أنها ليست برأس
مال ثابت في اصطلاح الاقتصاديين

أما رأس المال المتداول فعبارة عن المأكولات والملبوسات
والأشياء الضرورية لد عوز العملة. وسمي برأس المال المتداول
لأنه قليل المكث كثير النقل فالقول وغيرها من أصناف الطعام
مثلا تنفى بمجرد الاستعمال والثياب أيضاً تبلى بعد استعمالها بضعة
أشهر أو سنوات فـرأس المال المتداول الموجود اليوم في بلد ليس

هو الذي كان موجوداً به منذ سنين

أما رأس المال الثابت فهو الذي لا يتغير نعم قد تتدرس معالم أحد المصانع بالحريق أو تمتد إليه يد التداعي والفناء كما يتفق أن بعض الآلات يستأض عنها بغيرها إلا أن هذه التغيرات والتقلبات ماهي إلا نسبية فقط في حين أن رأس المال المتداول كله يتغير مرة في كل عام أو عامين تقريباً

على أنه لا يمكن التمييز بين رأس المال الثابت والمتداول لوجود أنواع من رؤوس المال ليست لا بالثابتة ولا بالمتداولة بالمرّة فدقيق الحنطة باعتبار أنه يستنفد بالأكل في زمن قليل يقال له رأس مال متداول أما الطاحون فإنه لا يمكن بقاءه نحو الخمسين عاماً يقال له رأس مال ثابت ولكن كيس الطحين الذي يعيش نحو عشر سنوات تقريباً فمن المتعذر إلحاقه بأحد القسمين .

وإذا نظرنا إلى السكك الحديدية فأننا نجد أنهم يطلقون على الفحم الحجريّة والزيوت التي تستهلكها الآلات البخارية في زمن يسير اسم رأس مال متداول بخلاف المركبات والآلات التي تظل الأولى منها صالحة للعمل عشر سنوات والثانية أكثر من عشرين عاماً وبخلاف المحطات التي تبقي قائمة لأركان أكثر من ثلاثين عاماً

والقناطر والافاق التي تمكث بحسن انتمهده ودوام العناية بها مائتين
من السنين

فمن ثم نرى أن تقسيم رأس المال متعلق بالمدة بمعنى انه يعتبر
ثابتاً كلما طالت مدة وجوده ومنفعته ومتداولاً كلما قلت هذه المدة

٣٥ — كيفية الحصول على رأس المال

رأس المال هو ثمرة القصد في الانفاق وبعبارة أخرى هو
نتيجة السعي وراء جمع المال بلملم استهلاكه دفعة واحدة وانك لتجد
الرجل الوحشي المسكين الذي يضطره الحصول على القوت الي إجهاد
النفس في العمل لا يملك شيئاً يصح إطلاق رأس المال عليه ولكنه
إذا توفر عنده شيء من القوت ثم امكنه الاشتغال بعمل القسي
والسهام التي تسهل له اقتناص الحيوانات كانت هذه القسي بمثابة
رأس مال له . وعلى العموم فكل عمل تقوم به لأصابة غرض من
أغراض الحياة إنما هو رأس مال ينبغي لنا صرف الجهد للتوسع فيه
والاستزادة منه

أما التقدير فعبارة عن الحرمان من التمتع بشيء أوجده الانسان
أو امكن له بإيجاده بكد وكدحه

فالقصد أو الاقتصاد هو اذا صون الشيء والمحافظة عليه حتى

تتم له حاجة في المستقبل تقضي به . وما دمتنا لا نحتاج اليه فيقال له أنه وفر . ولزيادة البيان نضرب الامثال فنقول إنه إذا كان لدى المرء ما يموته من الخبز ثم أكله فلا يكون في عمله هذا شيء من الاقتصاد ولكنه إذا أكله واشتغل بصنع محراث أو مركبة نقل أو أى شيء غيرهما قابل للبقاء ليستعين به في المستقبل على تكوين إيراد له فإنه إنما يكون كمن يحول الخبز الذي هو رأس مال متداول الى رأس مال ثابت أما لو أكله ولم يأت بعمل ما فإنه لن يحصل على رأس مال مطلقاً

فرأس المال يدوم بدوام الشيء المقصود استثماره به إذ أن المحراث الجيد مثلاً قد يمكث صالحاً للعمل نحو عشرين عاماً يحصل مالكة في خلالها باستعماله على قيمة العمل ورأس المال الذي استلزمه تشغيله فضلاً عن الفوائد . وكذا رأس المال المستثمر في مركبات قطر السكك الحديدية ففي الواسع استجماع ما يمدله في خلال العشر السنوات التي تمتد إليها حياة هذه المركبات بوجه التقريب . وعلى كل حال فرأس المال المخصص لعمل ما يعتبر بمثابة أجور أو أشياء تدفع كأجور يثبت أنه رأس المال في السكك الحديدية مثلاً يتركب من أغذية وملابس وأشياء أخرى أنفقت على العملة الذين قاموا بعملها

نعم من البديهي أن إنشاء السكك الحديدية يستلزم آلات وقضباناً وقرميذاً وأدوات أخرى ولكن لما كانت هذه الأشياء قد حضرت من قبل فلما أن تقول إن رأس المال المخصص حقيقة للعمل إنما هو أجرة الأجراء الذين صنعوها وهكذا كلما استقصينا عملاً وجدنا أن رأس المال عبارة عن نفقاته

٣٦ — استثمار رأس المال

لنا في هذا الموضوع أمران ينبغي الامعان فيهما : مقدار رأس المال والزمن الممين لاستثماره فيه لأن رأس المال لا بد أن يشغل عدداً من الناس يختلف باختلاف هذا الزمن طويلاً وقصراً. فالرجل الذي يزرع نوعاً من المزروعات مثلاً لا يلزمه أن ينتظر نتيجة أعماله إلا بعد مضي عام تقريباً

فاذا كلفه غذاؤه ولباسه ٧٥٠ فرنكاً في عام فإن مثل هذا المبلغ يكون كافياله باعتبار أنه رأس مال وإذا اجتمع ثلاثة من الرجال لزرع ذلك النوع فأن اجتماعهم يقضي طبيعياً إلى اريداد رأس المال ثلاثة أضعاف بحيث يصير ٢٢٥٠ فرنكاً وهم جراً على هذه النسبة

أما الكروم فلكي تأتي ثمارها لا بد من انقضاء بضع سنوات يجب على الزارع الانتظار في أثمارها. ولنفرض مثلاً أنه يجب الانتظار خمس

سنوات فإن زارع الكرم يكون محتاجا في هذه الحالة الى ٧٥٠×٥
 $= ٣٧٥٠$ فرنكا قبل أن يجنى من كرمه الجنية الأولى وإذا تعدد
 الزارعون فكانوا ثلاثة فإن رأس المال الذي يحتاج اليه يبلغ ٥×٣
 $= ١٥$ فرنكا وإذا كانوا عشرة فإنه يبلغ ٥×١٠
 $= ٥٠$ فرنكا وإذا كانوا عشرين فإنه يبلغ ٥٠×٢٠

ومن ثم يظهر جليا أن رأس المال اللازم لمهنة ما يجب أن يكون
 مناسباً لعدد المستخدمين والمدة التي يستخدمها رأس المال ومع هذا
 فليس ثمة من ارتباط ثابت بين عدد العملة ورأس المال اللازم
 لتعلق ذلك جميعه بالزمن الذي يسترد فيه رأس المال فالبدوى المسكين
 يدبر معيشته برأس مال لا يكفيه إلا زمنا قليلا والمزارع يحتاج
 لرأس مال يكفيه مدة عام على الأقل

أما صاحب الاملاك الواسعة الذي اعتاد إدخال الاصلاحات
 المهمة فيها فإنه يحتاج الى رأس مال أعظم مما تقسم ذكره بكثير
 ومثل هذا يقال فيما يلزم من المال للسكك الحديدية لأن هذا المال
 يتحول الى رأس مال ثابت هو الجسور والمحطات والقضبان
 والقاطرات والركبات وغيرها

٣٧ — لا يصح اعتبار العمل رأس مال

كثيراً ما نسمع أن العمل رأس مال الفقير الذي له الحق كما للفني في التماس الرزق من رأس ماله . نقول : نعم إن هذا الحق مخول له ولكن ماذا عسى أن تكون الفائدة المرجوة إذا كان لا يمكنه بواسطته إيجاد ثروة واستبدالها بغيرها لعدم وجود رأس مال حقيقي عنده بل إذا كان مضطراً في الغالب إلى سدّ عوزة به فيما لو وجد وقبل أن يتم العمل الذي شرع فيه . إذ أنه يحتاج لما يديره في هذه الأثناء كما يمكن أن تعوزه بعض مهمات وأدوات أخرى يستعين بها على أداء العمل فهذه الأدوات هي التي يتكون منها رأس المال .

فن البث إذا تسمية العمل برأس المال

ولقد سمعنا غير مرة أن الأرض رأس مال والدكاء رأس مال وهلم جرا . وهو خطأ واضح لأن إطلاق رأس المال على الأرض والدكاء الخ لا معنى له إلا أن بعض الناس يسترزقون من الأرض أو مما يستخدمون فيه ذكاهم كما يعيش غيرهم من فائدة رأس مالهم بجمع هذا فليست الأرض ولا الدكاء برأس مال إذ الاستثمار من رأس المال يقتضي ثلاثة أركان هي : الأرض والعمل ورأس المال . ولا فائدة من الخلط بين هذه الأشياء ولا من احاطتها بالشبه مع

ما هي عليه من الوضوح والجلال

الباب السادس

في توزيع الثروة

٣٨ — كيف توزع الثروة

عرفنا ما هي الثروة وكيفية وجوب استعمالها وكيفية الوصول لأحداثها بمقادير عظيمة مع القليل من العناء إلا أننا لم نتكلم الآن على أهم مسألة في الاقتصاد السياسي ألا وهي توزيع الثروة بين محدثيها ان مواد الصناعة ووسائلها هي كما ذكرنا الأرض والعمل ورأس المال . فإذا تيسرت هذه الوسائل لدى شخص واحد فلا مزية في أنه يصبح المالك للمحصول نقضاً منته ما يتقاضاه الحكومة من المال كالضرائب . ولكن يندر في الأحوال الحاضرة للبيئة الاجتماعية وجود عامل يملك الأرض كلها ورأس المال الذي يستثمره كله . إذ الحاجة كثيراً ما تضطره لأن ينتقل الى أرض أخرى أو يمشى في دار غير داره أو يستفيد من الاختراعات والاكتشافات والأعمال التي قام بها غيره

فأحداث الثروة اذاً لا يتوقف على ارادة شخص واحد بل على

اتحاد جملة أشخاص يأتي بعضهم بالارض والثاني بالمال والثالث بالعمل . ولكل فريق من هؤلاء نصيب من ثمار ما أتى به

أما اذا لم يتيسر سوى وسيلة واحدة من وسائل الثروة الثلاث فإن صاحبها مضطر الى عرضها في معرض المساومة وله الخيار وقتئذ في طلب ما يقابل هذه الوسيلة من ثمار العمل . على أن توزيع الثروة مبني على قواعد طبيعية ثابتة ليس للمصادفة ولا للجزاف تأثير فيها وسنشرحها بعد مقتصرين الآن على إبراد ما يلزم منه سبب اختصاص قسم عظيم من الأهلين بشئ يسير من الثروة واستثناء بعض الافراد بعظمها . وانما نجد بعضا من الناس يكدون ويكدحون ويبدلون ما في وسعهم لخدمة الارض حتى يستغلوا محصولاتها فيأتي بعدئذ صاحب الارض فيأخذ من تلك المحصولات الجزء الاعظم بحيث لا يصيب العملة إلا ما يكفي لقضاء حاجتهم فتعرفنا السبب في أن العامل يأخذ شيئا يسيرا سهل علينا الوقوف على الطريقة المثلى لنمو إرادته . غير أننا نقول إن هذا الأمر متعلق بالنواميس الطبيعية وموضوع كلامنا الآن إنما هو توزيع الثروة بين العملة وأصحاب الارض ورأس المال والحكومة فنصيب العامل يسمى أجرة ونصيب صاحب الارض يسمى دخلا ونصيب صاحب

المال يسمى ربحاً ونصيب الحكومة يسمى ضريبة
وهو ما يؤخذ منه إمكان القول بوجه عام أن ثمرة العمل تنقسم
إلى أربعة أنصبة على الصفة الآتية: الأجرة والدخل والربح والضريبة
٣٩ — نصيب العامل في الأجور

يجب علينا أن تبين معاني بعض الكلمات ونعمن النظر فيها
طويلاً . فإن كلمات أجرة وإيراد ورجح المتداولة هنا لا تنطبق انطباقاً
تاماً على التفسير الشائع لهذه الألفاظ بين الناس لأن ما يعطي من
الأجور للعملة يتضمن جزءاً من الربح كما أن الأيراد يتضمن جزءاً
منه أيضاً وأما ما يسمونه بالربح فيمكن إلى حد معلوم إنزاله في منزلة
الأجرة أو الأيراد

والأجر في الاقتصاد السياسي لا يطلق إلا على ما يدفع في
مقابل أتعاب القيام بالعمل لأن كثيراً من العملة يمتلكون أدواتهم
ومعداتهم اللازمة لهم . وهذه الأدوات كلها عبارة عن جزء من
رأس مال كل عامل منهم يستحق جانباً من الأرباح . فالأجرة إذاً
هي ما يتبقى بعد خصم هذا الزمخ وما يدفع للحكومة بصفة ضرائب
٤٠ — حصة الأرض

الأيراد وهو القسم الثاني من المحصول يدل في الاقتصاد

السياسي على ما يدفع لاستخدام أى عامل طبيعي سواء كان أرضاً أو نهراً أو بحيرة فأراد المنزل أو العمل لا يعتبر كله إيراداً حقيقياً لأن بناء البيت والعمل يستدعي صرف مبلغ من النقود ولا بد لهذا المبلغ من أرباح يجب خصمها من الدخل للحصول على الأيراد الحقيقي ومتى استنزات هذه الأرباح يكون إيراد المنزل ما بقي من الدخل وهو قيمة ما يخص الأرض المشيد فوقها المنزل . ويمكن إطلاق لفظة المكسب على الأيراد الحقيقي وهو ما سنقف على حقيقته بعد

٤١ — نصيب رأس المال أو الربح

هذا النصيب أقل بكثير في الحقيقة مما يتبقى تحت تصرف الممول . فصاحب المال هو الذى يشرع في عمل الأشياء كأن يستأجر قطعة أرض أو يشيد معملاً أو يشتري آلات ثم يستخدم رجالاً لأداء الأعمال في مقابل ما ينقدهم من الأجرة . وكثيراً ما يدير صاحب المال الأعمال بنفسه ويشغل مع العملة جنبا جنب وربما اشتغل أكثر منهم ومتى انتهت الأشغال وبيعت البضائع حفظ ثمنها . إلا أنه يكون قد سبق له دفع جزء كبير من أجور العملة أثناء قيامهم بالعمل كما يكون قد دفع أجرة الأرض . فبعد خصم هذه المبالغ

يتبقى له مبلغ يستعين بجزء منه على مداركة حاجياته المديشية وهذا المبلغ يجب أن يشمل أرباح رأس المال ومبلغاً آخر هو ما يستحقه نظير ما تكبده من المشاق في إدارة العمل . ولا يقوم مدير الاعمال بشئ من الأعمال اليدوية إلا نادراً إذ همه الاشتغال بالاعمال الفكرية كتقدير قيمة البضائع والاستفسار عن الاماكن التي يمكنه أن يبتاع منها المواد الأولية الجيدة بأرخص سعر واختيار العملة الماهرين ومباشرة مسك الدفاتر وما جرى هذا المجرى من الاعمال . وغير خاف أن العمل العقلي أكثر صعوبة وأدعي الى إضعاف قوى المرء من العمل اليدوي . وهو إذا بدأ بأدارة عمل مهم ثم صادفته أزمات وصعوبات كان هذا مدعاة لاضطراب الفكر ومماناة الاشجان بخلاف ما لو نجح هذا العمل فإنه يكون له الحق في أخذ النصيب الاوفر من الايراد في مقابلة تلك الالتماب . هذا النصيب هو ما يسمى بمصاريف إدارة العمل ومراقبته وهو وأن يكن في العادة أهم من نصيب الأجير البسيط الا أنه لا يخرج عن كونه أجرة . ويجب أيضاً حفظ جانب من المكسب وقاية مما عساه أن يقع من الطوارئ والاطار . لأن التجارة كثيرة التعرض لأخطار التقلبات وربما يتفق مع أعظم المديرين مهارة وأوسعهم عقلاً وأبدنهم

نظراً أن يضيع منه المال ويذهب أدراج الرياح لأسباب لم تكن في الحسبان فأحياناً بعد أن يشيد المعمل قد يعرض للناس عن طلب مصنوعاته أو يتعذر عليه شراء المواد الأولية وربما ظهر له فيما بعد أن المعمل يبنى في مكان غير موافق ويتفق أن يستاء العملة فيضرون عن العمل طلباً لزيادة الأجور. فهما يكن الخطأ فالحسارة عائدة على صاحب المال في كل حال لأنه يخسر مبالغ طائلة كانت تجعله في عيشة راضية لو لم تضطره دواعي الحال لأفراقها. وقد شوهد أناس كثيرون قد أمضوا حياتهم في العمل وأصبحوا أغنياء ولكنهم ضيخوا في آخر الأمر كل أرزاقهم وأموالهم لفساد في الرأي أو نزول طارئ غير متظر

فمن الواجب إذاً تنشيط صاحب المال تنشيطاً يحمله على انتحام هذه الاخطار لأنه لو أقرض الحكومة رأس ماله لتسنى له أن يتقاضى منها ربحاً مؤكداً عليه فإذا ترك هذا الربح المؤكد واستعمل أمواله في التجارة غير مبال بالاططار فلا بد من مكافأته بجانب وفير من الأرباح لكي تعادل أرباح الأعمال الناجحة بهذه الوسيلة خسائر المشروعات غير الناجحة بحيث يحصل أصحاب المال على أرباح أموالهم وقيمة أنماهم وعليه ففي الامكان وضع المعادلة الآتية:

المكسب = مصاريف الإدارة + الربح + مبلغ الضمانة من
الأخطار

٤٢ - الربح

الربح هو ما يدفع نظير الارتفاع برأس المال. وزيادته وقلته متعلقان بزيادة رأس المال وقلته. ويختلف بحسب طول المدة الموضوع لأجلها رأس المال وقصرها فمعدل الفائدة يقدر باعتبار المبلغ والمدة بمعنى أننا إذا قلنا إن سعر الفائدة ٥ في المائة فيكون المراد من ذلك أن كل ١٠٠ فرنك تريح في السنة ٥ فرنكات. وكما تعدت السنوات وتكوز وجود ١٠٠ فرنك في المبلغ ازداد الربح زيادة مناسبة لهذا التكرار

أما معدل الفائدة الذي يدفع الآن فيختلف من واحد إلى ٥ في المائة ولكن إذا تجاوز المعدل ٥ أو ٦ في المائة فإنه لا يكون وقتئذ ربحاً حقيقياً بل تعويضاً للأخطار التي تهدد رأس المال

ولعرفة حقيقة معدل الفائدة يلزمنا البحث فيما يدفعه أرباب الأملاك لأنه برهن تلك الأملاك يأمن صاحب المال من ضيائه حقوقه. فمن المحتمل إذاً أن يكون متوسط معدل الفائدة الحقيقي في الحالة الحاضرة ٤ في المائة تقريباً ولكنه يختلف باختلاف البلاد

لأنك تراه في انكثرا وهو لا ينده أقل منه في كل الجهات الأخرى
وفي الولايات المتحدة ٦ او ٧ في المائة

ومما يوجب الالتفات اليه أن معدل الفائدة لا يختلف باختلاف
الاعمال بعكس المكسب الذي يتغير لأن بعض الأعمال يستلزم
مصاريف أو يكون معرضا للاخطار أكثر من غيره إذ لا يهم صاحب
المال الوقوف على موضوع استعمال المبلغ المقرض منه ولذا نرى
أن معدل الفائدة يكاد يكون واحدا في جميع أنواع التجارة



الباب السابع

في الأجور

٤٣ — في الاجرة الظاهرية والاجرة الحقيقية

الاجرة كما اسلفنا هي ما يأخذه العامل نظير أتمابه سواء كان عن
يوم أو عن شهر أو عن سنة . فالبيستاني الذي يشتغل باليومية يستولى
على حقوقه كل مساء والصانع يأخذ أجرته عادة في صباح كل سبت
أو جمعة وأحيانا في كل ١٥ يوما . أما المستخدمون فيتقاضون مرتباتهم
شهريا . والمديرون والموظفون وكأمو الاسرار كل ثلاثة أشهر
وأحيانا كل سنة . فتي دفعت الأجرة شهريا أو بعد مدة أطول من

الشهر سميت بالرتب ولا يخرج هذا المرتب عن كونه أجراً
وقد قلنا في الفصل المتقدم إن الاجرة تتألف من جزء من إيراد
المحل والأرض ورأس المال وإنها عبارة عن دفعات تدفع للعامل
وهنا نلتقي بصعوبة كبرى في الموضوع الذي نحن بصدده فإن المادة
المتبعة الآن هي دفع الأجرة قدماً. فالشخص الذي يشتغل بعنة نسج
القطن لا يوفي حقه قطناً في آخر الأسبوع وإنما دراهم معدودات.
وهو أسهل منهاج ينهجه الإنسان في هذا الصدد لأنه لو استولى العامل
على حقه نسيجاً مما ينسج أو شيئاً آخر مما يصنع لوجب عليه يمه
لشراء قوته ولباسه ودفع أجرة بيته وعليه فبدلاً من أن يتقاضي
استحقاقه من المصنوعات التي يصنعها يتقاضاها من صاحب المال
نقوداً

وسنبين الآن ضرورة التمييز بين الاجرة الظاهرية والاجرة
الحقيقية فنقول إن ما يسمي وراء العامل في الحقيقة إنما هو تحصيل
للمأكل والملبس والتبغ وما عداها من احتياجاته المعيشية فهذه الأشياء
هي الاجرة الحقيقية والعامل لا يهتم كثيراً بزيادة أو قلة الدراهم التي
تدفع له لأنه إنما يصرفها فيما يلزم لقوته بحيث إذا ارتفعت أسعار
القمح والقطن تنقص أجور العمال لأنه يمكنه شراء جزء يسير منها

بما يتقصه من الأجرة بخلاف ما لو انخفضت أسعار البضائع فإن
أجرة العامل تزداد فيمكنه في هذه الحالة اقتناء جملة سلع بما وقع
له من هذه الزيادة في الأجرة وقد اعتاد الناس صرف اهتمامهم الى
كثرة النقود التي تدفع اليهم في كل يوم مقابلة عملهم لتصورهم أنه
بازدياد أجرتهم ٢٥ في المائة تزداد ثروتهم ٢٥ في المائة غير أن هذه
القاعدة ليست مطردة في كل الاحوال إذ لو ارتفع متوسط ثمن السلعة
٢٥ في المائة ل بقيت ثروتهم على ما كانت عليه دون زيادة ولا نقصان
ومن هنا نعلم أن أهم الامور إنما هو تكثير الثمرة وتنمية الفائدة
من العمل فاذا كان في الامكان مثلاً اصطناع سلعة من السلع كالقطن
بعمل أقل مما تستلزمه في الحقيقة فإنه يمكن بيع هذه السلعة بثمن
أقل بحيث يصير في وسع كل واحد أن يشتري بمبلغ معلوم من تلك
السلعة أكثر مما كان يشتريه به لو لم يقل العمل . وبتطبيق هذه
القاعدة الاحتمالية على سائر المصنوعات اللازمة للانسان كالأقشة
والجوارب والاحذية والآجر والمنازل والكراسي والموائد والكتب
الخ أي أنه إذا تيسر صنع هذه الأشياء بمقادير كثيرة بنفس العمل
الذي يلزم لصناعة المقادير القليلة منها تيسر للمرء اقتناء ما هو في حاجة
اليه بمقادير أوفر من ذي قبل

ومن المؤكد أن نمو الأجر الحقيقي للشعب لا يكون إلا بعمل
المصنوعات بأثمان بخسة إذ لا يشك عاقل في أن التاجر يخسر كلما
ارتفعت أسعار البضائع التي يبيعها لأن المستنفدين الذين اعتادوا
شراؤها من عنده يقتضون جزءا من اللازم لهم منها. أما لو صنعت
البضائع بأثمان زهيدة فإن جميع المستنفدين يرجحون وبما أن كل الناس
مستنفد فكلهم راجح ماداموا يستعملون الاصناف التي هبطت أسعارها
وليس معنى هذا أن الصناع والتجار يتألمون من هذا النقصان . لأنه
إذا اخترع أحدهم اختراعا من شأنه تسهيل العمل واكثر الحصول
ففي وسع الصانع بيع نصيبه من الحصول بثمن أرفع من ذي قبل
أي أن أجرته تزداد بدلا عن أن تنقص النقصان الناشئ عن هبوط
الحصول . أما التاجر فربما ربح قليلا من كل صنف يبيعه ولكن
مكسبه يزداد بازدياد الكمية التي يبيعها وبما تقلص يؤخذ أن ازدياد
الحصول ونقصان ثمن البضائع يفيدان الجمهور ويدعوان الى ربحه
وهذه هي الطريقة الصحيحة لجلب السعادة والرفاهية للأمة

٤٤ — مصدر فرق الأجور

مما يهم الوقوف عليه سبب الفروق التي تشاهد فيما يدفع من
الاجور للاعمال المختلفة . فإن من المال من يستولى في اليوم الواحد

على أكثر مما يستولى عليه غيره في مثل هذا الزمن مائة مرة بل ألف مرة والظاهر أنه ليس من الانصاف وجود هذا الفرق العظيم ولكن من السهل الاقتناع بأن هذا التفاوت البالغ ناتج طبعاً من تفاوت القوى العقلية والجسمية في الانسان ومن تباين الطباع أيضاً وكثيراً ما نسمع الناس يقولون إن بني آدم ولدوا أحراراً وغير متفاوتين في الدرجات وهو قول كما يصح أن يكون صواباً من وجه يصح أن يكون خطأ من وجه آخر إذ من الناس القوى البنية الوثيق العضلات منذ الصغر ومنهم الضعيف الذي لا يحتمل ما يعاينه الأول من الأعمال . وكما أن هناك تفاوتاً في الاجسام والقوى البدنية كذلك يوجد تفاوت في المدارك والمقول . والأجر تكفله نواميس تسمي بنواميس العرض والطلب سيأتي الكلام عليها فيما بعد وكما أن اثمان البضائع ترتفع اذا كان الموجود منها في الاسواق قليلاً والطلب متعاقباً فإن أجرة العامل ترتفع تبعاً لذلك سيما إذا كانت الكمية المتحصلة من عمله في نوع من أنواع السلع عظيمة وكان الموجود منه بالاسواق قليلاً ولاعبرة بتمييز الفرق بين طلب البضائع وطلب العمل الضروري لا صطناعها لأنه إذا كان يلزم من الشيء مقدار وافر فإنه يلزم البحث عن أناس أكفاء للقيام بعمله

وإذا اشتريت بارو مترا معدنيا فأني أدفع ثمنه قيمة عمل الصانع القادر على عمل مثل هذا البارومتر . وإذا راق لجملة من الناس أن يقتنوا جملة بارومترات معدنية وكان لا يوجد كثير من العملة الذين تتوفر فيهم الكفاءة الضرورية للقيام بعمل هذه البارومترات فإن هؤلاء يطلبون سعرا مرتفعا للقيام بعملهم . ثم ان الذين يشترون البارومترات لا يدفعون للمال عادة أجره عملهم . لأنه لا بد من وجود صاحب رأس مال يشتري البارومترات ويعرضها للمبيع في مستودع عام وذلك بأن يقدم هذا التمويل أجور العمال لعدة أسابيع أو لعدة أشهر على حسب ما إذا كان طلب البارومترات قليلا أو كثيرا . ويستخدم بناء على ذلك العدد القليل أو الكثير من المال وهذه المثابة يصير طلب البضائع تقريبا كطلب العمل وموازياله ثم لا بد من اعتبار الربح الذي يجب أن يكسبه التمويل ولكن بصرف النظر عن هذا الاستثناء فإن أجره العملة تكون خاضعة لناموس العرض والطلب كائنان البضائع . وما دامت صحة السواد الاعظم من الرجال جيدة فإن قوتهم العضليه تكفي للقيام بالاعمال التي تقتضي تجشم المشاق ومعاناة الالام ويكون ما يعرضونه من الأعمال كثير الكمية وما داموا لا يكتسبون معرفة خصوصية أو مهارة في فرع من

فروع العمل فلا أمل لهم في ارتفاع أجرهم والذين يقاربون الاقزام
أى قصار القامات من المال أو كانوا يملنون للغاية في ارتفاع القامة
وبدانة الجسم ليسوا بمنتشرين في الأعمال انتشار متوسطى القامة
فاذا اتفق أن عمال من الاعمال لا يقوم به سوى القزم أو البدين الجسم
الهائل الخلقة فإنه يحق لهما التماس أجره رفيعة فالاقزام يعرضون
في العادة على جمهور المتفرجين الراغبين في استطلاع خوارق الطبيعة
أو فلتاتها وكذلك ذوو القامات العالية والقوة النادرة فانهم لا يصلحون
لخدمة خاصة لأن الاعمال الشاقة اتى تستلزم القوة العظيمة تعمل في
هذه الايام بواسطة الآلات ومع هذا فيمكنهم الحصول على أجور
رفيعة باشتغالهم في قطع الفحم الحبرى من مناجمه أو في إصهار
الحديد لأن مثل هذه الاعمال تستلزم قوة كبيرة ومقاومة عظيمة ولا
يمكن أداؤها بالآلات إلا بعد تكبد عناء جسيم والمشتغلون بأصهار
الحديد يكسب الواحد منهم في السنة أقل من ٦٠٠٠ فرنك

وللمهارة والمعرفة دخل عظيم في حصول المامل على أجر عظيم
لأن الاغنياء يميلون الى التمام في كل شئ والذين في استطاعتهم إتقان
العمل الذى يعهد اليهم ويتمسون في مقابله أجره عالية جدا قليلون .
مثالة أن في قدرة سائر الافراد إتقان الغناء بدرجات متفاوتة عن بعضها

تفاوتا محسوسا ولكن لما كان القليل منهم يستطيعون ان يغنوا كالستر (سمس ريقس) الشهير برخامة الصوت وحسن الأداء واتقان التوقيع فان هذا الرجل ومن بلغ شأوه في شهرته لا يتنازلون عن التماس أجرة توازي ٥٠٠ أو ١٠٠٠ افرنك عن كل قطعة غنائية يقومون بأدائها وكما يحصل هذا بالنسبة للمغنين يحصل أيضاً بالنسبة لمهرة الشخصين والمحامين والمهندسين إذ قد تكون المهارة أحيانا رأس مال العامل فالمصور مثلا قد يقضي جملة أشهر أو سنوات في رسم صورة كبيرة فاذا بالغ في اتقانها كل المبالغة باعها بالآف معدودة من الجنيهات وتهافت على شرائها منه الاغنياء لأن الكثيرين منهم يميلون الى اقتناء الصور المتقنة

٤٥ — ومع هذا فهناك ظروف كثيرة تجعل الاجرا أكثر أو أقل في بعض الخدمات مما هو في غيرها وليس علينا في بيان ذلك الا التعميل على ما قاله آدم سميث في هذا الصدد فقد ذكر هذا العالم خمسة أسباب أصلية أسند اليها التفاوت العظيم بين الأجور في الخدمات المختلفة وهذه الاسباب هي :

(أولاً - محبة الخدمة) اذا كان العمل محبوباً بذاته فإنه يجذب الى القيام به عدداً من الصناع ربما كانوا لقلّة أجرتهم لا يرضون بها

لو لم يكن محبوباً عندهم ومن الشواهد على ذلك ضباط الجيش برا
وبحراً فإنهم لا يقبضون المرتبات التي توازي ما يبدلونه من المشقة
والتعب ولكنهم يميلون إلى أداء هذه الوظائف لما ينتظرونه من
المجد والفخار واتساع نطاق النفوذ إذا قاموا بها خير قيام وكذلك الجزار
فإن مهنته يأنف الكثيرون مزاولتها لما تستلزمه من قسوة القلب
وشدته ومع هذا فإنه لا يعبأ بذلك كله لما ينتظره من المكاسب البالغة
(ثانياً - سهولة تعلم العمل وتفقه هذا التعلم) إن لهذا الظرف
أهمية عظمى ترجع إلى فقر السواد الأعظم من الأمة وعجزهم عن
العناية بتربية أبنائهم وتعليمهم صناعة ينتفعون بها فتراهم يلقون بهم
إلى التمرن على الأعمال اليدوية الخشنة التي لا تكسبهم من الربح إلا
الطفيف ولا يخفى أنه لتعلم صناعة من الصنائع كالمهندسة يلزم بعد صرف
المبالغ الباهظة في سبيل اقتطاف ثمار العلوم المختصة بهذه الصناعة أن
يمضي الإنسان بضع سنوات في مكاتب المهندسين للتمرن على العمل
وكسب الأرباح الأولى من عمله ومن هنا يظهر لك السبب في أن
القليل ممن ينجحون في الصناعات الصعبة يكسبون مبالغ عظيمة جداً
(ثالثاً - دوام الخدمة) إذا كان الإنسان على ثقة من أنه سيق
مزاولاً عمله ويقبض أجرته بانتظام طول السنة فإن هاتين الميزتين

تحميله على الرضي بمرتب ضعيف . ومن السهل العثور على شرطة
 (رجال البوليس) يقبض الواحد منهم ٢٥ شلن في الاسبوع ولو أنهم
 في مقابل هذا المبلغ الذئء يقضون الليل كله في أعمال مخوفة
 بالصعوبة والاطار والسبب في رضائهم بذلك ثقتهم بدوام وظيفتهم
 مادام أولياء أمورهم راضين عنهم . أما البناء والنجار ومن على
 شاكتهما من أرباب الصنائع فمن العادة أن يخلوا من العمل عقب
 الفراغ منه وربعاً جاء وقت اخلائهم مطابقاً لوقت عسرهم وعدم
 إمكانهم موافاة أسرهم بالمساعدة المعيشية اللازمة وكذا الحال
 في البنائين والطوايين الذين لا يمكنهم العمل أثناء فصل الشتاء وسقوط
 الأمطار فأنهم يرفعون أجورهم في بقية فصول السنة ورجال أُرصفة
 الموانئ التجارية وهم من جودة الفصوص ومتانة البنية على مكانة عظيمة
 ولكنهم لا مهارة عندهم يكتسبون أجرة عظيمة إذا كانت الحركة
 التجارية في نشاط وتواردت السفن التجارية الكثيرة تحمل البضائع
 الوافرة ولكن إذا ضعفت حركة التجارة وكثرت الأنواء بحيث تضطر
 السفن الى البقاء خارج الميناء فإن الكثير منهم يقعون في هاوية الفقر
 المدقع لعدم وجود ما يشتغلون به ويكتسبون منه القوت الضروري
 (رابعا - الثقة التي يجب توفرها فيمن يقوم بالعمل) لا يمكن

للإنسان الحصول على وظيفة بأحد المصارف مثلاً أو عند صانع الساعات والجواهر وغيره إلا إذا كان حائزاً شهرة طيبة وصيتاً حسناً ولا شيء أصعب على الشخص الخائن الذي لا شرف له من وجود وظيفة لائقة به . وبناء على ذلك فحسن الصيت ضرورى لا يكون وسيلة للحصول على أجرة رفيعة فقط بل لأنه فى ذاته من الأمور التى لاغية للإنسان عنها ولا يصير الإنسان الماهر مديراً لعمل مهم من الاعمال إذا كانت ذمته فى موضع الشك والريبة

(خامساً - قد يكون الارتياح من النجاح فى خدمة ما سبىا فى الاضرار بأجرة الذين ينجحون فى خدماتهم) يحدث فى أحوال كثيرة أن الانسان يحول دون نجاح نفسه . مثاله : إن الذين يستخدمون فى المصارف أو فى المكاتب العمومية بصفة كتبة قد ينجحون فى الاعمال المخصصة بهذه المحلات ولهذا فإن أجورهم قل أن تكون رفيعة ولكن الذين يتعاطون حرفة المحاماة عن الحقوق أمام المحاكم يوجد قليل منهم واقفون على المعارف الخاصة والمهارة اللازمة للحصول على النجاح للأموال ومع ذلك فأنهم يكسبون المبالغ الطائلة والذين لا ينجحون منهم فى اكتساب هذه المبالغ يعدلون عن حرفة المحاماة ويزاولون حرفة سواها

وهناك أعمال كثيرة أجرة القيام بها قليلة جدا لانه يتيسر أدائها للذين لم ينجحوا في غيرها من الأعمال وقد يتفق كثيرا أن الانسان بعد أن يتعلم حرفة ويقف عليها وقوفا تاما يجدها غير صالحة له وفي أحوال أخرى قد يضطر بعض الصناع بسبب اقبال الناس على مصنوعاتهم أن يحثوا عن عمل غيره ليزاولوه وهؤلاء يكونون عادة ممن تعلموا في السن وعينهم فقرهم من الابتداء في تعلم صنعة جديدة صعبة والذين تربوا التربية الحسنة و تلقوا العلم بالمدراس ثم لم يفعلوا يعملون الى الأستخدام بوظائف كتابة الاسرار أو النيابة عن بعض التجار في جهة من الجهات وأما غيرهم فيسوقون المركبات أو ينتظمون في سلك الجندية أو يقطعون الأحجار وأما النساء الفقيرات فاستخدمن بصفة خياطات أو يشتغلن باليومية وجميع هذه الأحوال براهين وطيدة تدل على ضرورة تحويل كل صانع حرية الدخول في الصناعة التي يستطيع القيام بها إذ ليس من العدل ان تطلق أبواب الرزق وتضيق وجوه الكسب على المساكين بوسائل الحظر التي يتخذها الذين يريدون الاستئثار بهذه الأرزاق والمكاسب

٤٦ — اليومية الجيدة

كثيرا ما نسمع أن العامل يجب أن يكسب في مقابل عمله يومية جيدة وهي عبارة لاحقيقة لمناها وغاية الأمر أنها تعادل ما يقال من أن الانسان ينبغي أن يحصل على ما يجب أن يكون له. ولا توجد وسيلة يمكن بواسطتها الاستدلال على ماهية اليومية الطيبة فأن من العمال من يقبض شلنًا واحدًا في اليوم ومنهم من يقبض ثلاثة أو أربعة أو خمسة شلنات وغيرهم عشرة أو عشرين شلنًا في اليوم الواحد فما هي اليومية الجيدة بين هذه الأجور المختلفة؟

نقول إنه إذا أريد بهذه العبارة أن الجميع ينقدون اليومية الجيدة فيجب أن يتبدأ أولاً بالتسوية بين سائر الرجال في الصفات والخلال وقد رأينا أن الأجور تختلف بحسب قوانين العرض والطلب وأنه كلما تفاوتت الفعلة في المهارة والقوة اختلف عملهم فينشأ عن هذا أن اليومية الجيدة تتعلق بالعرض والطلب كأثمان القطن والحديد وكما أنه لكل صاحب جوب أوقطن أو حديد أو أية سلعة الحق في بيعها بأعلى ثمن على شرط ألا يمنع غيره من الاقتداء به كذلك الصانع له الحق في أن يشتغل بأعلى أجرة يمكنه الحصول عليها بشرط أن لا يمارض العملة الآخرين في حريتهم

الباب الثامن في شركات العملة

٤٧ — الغرض من شركات العملة

يرى العملة أن أحسن طريقة لارتفاع أجورهم الاتحاد إذ يضطرون باتحادهم أرباب العامل الي زيادتها فشركة العملة عبارة عن جمعية لعمال حرفة واحدة يتعهدون بالاذعان لتعليمات لجنة ينتخبونها ويدفع كل منهم مايفرض عليه من الرسوم لها. وليست هذه الشركات على نسق واحد إذ بعضها ينج منهجاً قوياً والبعض الآخر يتخبط في سيره وفضلا عن ذلك فأن هذه الشركات تشتغل بجملة أعمال مختلفة تجعلها أشبه بشركات التعاون بمعنى أنه إذا دفع أحد الاعضاء شلناً مثلاً كل أسبوع وهو قيمة المفروض على كل عضو منتظم فيها دفعه وزاد على ذلك رسم الدخول في الجمعية وبعض مصاريف أخرى طفيفة كان له الحق ولو بعد قليل من الزمن في أخذ اثني عشر شلناً أسبوعياً إذا أصيب بمرض بل كان له أن يسترد قيمة أدواته إذا أحرقت أو فقدت وإذا أصبح بلا عمل أخذ عشرة شلنات في كل أسبوع لمدة معينة من الزمن وإذا أصابته مصيبة أقعدته عن العمل أخذ مبلنا

افراً كتمويله وإذا مات دفن على مصارف الجمعية .
فكل هذه الترتيبات والنظامات حسنة في ذاتها لأنها تقي
الإنسان ما لم يقع في حسبانته من الغوائل وتحفظ العملة من السقوط
إلى مهواة الفقر والفاقة . ومادامت هذه غاية شركات الفعلة فمن
لواجب الموافقة عليها واستحسنها والميل إليها وتمضيدها إذ في قدرة
هذه الجمعيات أيضا السعى وراء مصلحة أعضائها بالأحلاح على أرباب
العمال أن ينظموا معاملهم بحسب القواعد الصحية فلو قام عامل
بفردده ورفع شكواه من ارتفاع حرارة محلات العمل (الورش) أو من
وجود آلة خطيرة أو من علم اعتدال وتقاوة الهواء في النجم لما
نعمت شكواه بخلاف ما إذا قام كل العمدة وأعلنوا شكواهم مما ثم
عربوا عن رغبتهم في عدم مباشرة العمل باعتبار أن الأحوال
غير سائرة على الطريقة المتلى والمنهاج الحسن فمندثذ يراجع صاحب
العمل نفسه ويتبصر مليا في الأمر ثم يعمل كل ما فيه الخير والصواب
منها للنزاع وإنا إذا كنا نذكر كل إنسان اعتنى بأمور حياته وصحته
وسعى لأصلاح شأنه فلا لوم ولا توبيخ على هؤلاء الفعلة إذا
عارضوا في مثل هذه الأحوال واتفقوا على التحسينات التي رأوا
من العدل طلبها اذ مثل هذا المسلك يكون مستحسنا كل

الاستحسان لدى الخاص والعام

ولكن إذا نظرنا الى الحقيقة وجدنا أن الانسان لا يخلو من الطيش وأن المجردين من حلية المعارف والعلوم الاقتصادية لا ينظرون الى نتيجة ما يطلبونه لأنهم ربما طلبوا شيئاً مستحيلاً أو موجبا لتعطيل العمل ففي هذه الاحوال يجب على الفعلة الاتقاد في سيرهم ومراعاة الحكمة والتبصر في سلوكهم واستشارة الرأى العام في أمرهم فأنهم بذلك لا يخسرون قليلا بل ينجحون في مساعيهم وتعود عليهم العاقبة بالربح والفلاح

٤٨ — في تحديد العمل

من أهم بواعث النزاع تحديد الساعات التي يقضيها العامل في اليوم حتى أنه في بعض الصنائع قد يقول الصانع بالساعة أو بالقطعة بحيث يمكن كل إنسان العمل كثيرا أو قليلا بحسب إرادته . وفي هذه الحالة يعمل كل إنسان على ما يوافقه دون أدنى تدخل للجمعية العملة . أما في المعامل على العموم فلا يصح ترك العملة وشأنهم بل يجب اشتغالهم مادامت آلات الحياكة والأ نوال دائرة وما دام رفقائهم في احتياج اليهم وعليه فمن الواجب تحديد مدة العمل أما صاحب العمل فإنه يفضل طول مدة الشغل لأنه يستفيد

بها زيادة ثمار العمل وبالتالي زيادة الأرباح ولكن العملة قد يأخذهم
 لغرور فيخيل لهم ان بأماكنهم الحصول على أجره سواء اشتغلوا تسع
 ساعات أو عشرًا اعتقاداً منهم أن في إمكان صاحب العمل زيادة ثمن
 ضائمه طلباً للمزيد من الربح لنفسه ولوائهم نظروا في قواعد الاقتصاد
 السياسي لوجدوا أن أجره العمل هي في الحقيقة قيمة البضائع
 لمصنوعة بعد خصم دخل صاحب الارض وفائدة صاحب رأس
 المال وعليه فإذا كانت الأعمال التي تميزها المصانع في تسعة أيام أقل
 مما تنتجه في عشرة كما هي العادة لما أمكن إعطاء العملة الزيادة التي
 يطلبونها. هذا وكلما كانت المصانع منصرفة الى الأتقان كان الشغل
 عظيم الثمار جم النتائج ومن مقتضى العدل ان يفضل العملة الذين
 يقدمون الرواتب العظيمة بتخفيض ساعات عملهم على زيادة أجورهم
 ولهذا المسألة شأن عظيم لذا كنا لا نستطيع أن نوفيها حقها في
 هذا المختصر وغاية ما يمكننا قوله في موضوعها أنه إذا أراد العملة
 تقيص ساعات عملهم فإنه لا يسوغ لهم طلب الأجرة التي كانت
 خصصة لهم يومياً قبل هذا النقص لأن تقيص الساعات شيء وزيادة
 جرة الساعة شيء آخر وفي بعض الاحيان يمكن الجمع بين هذين
 شيئين ولكن لا يسوغ مطلقاً اعتبارهما أمراً واحداً

٤٩ — في زيادة الأجور

من أهم المسائل التي توجه شركات العملة نظرها إليها ارتفاع قيمة أجورهم لأن العمال يظنون دائماً أنهم إذا لم يأخذوا حذرهم ويحرصوا على شؤونهم استأثر أرباب العامل بالشرط الأول في من المحصول أو أمسكوا عن دفع الأجور اللائقة بهم ورجعاً ذهب بهم الوهم في هذا الموضوع إلى أن أصحاب الأموال إذا لم يكونوا على الدوام مهتدين بالخسارة الناجمة عن اعتصاب العملة بل إذا لم ينظروا إليهم بوصف أنهم ظالمون أطلقوا لأنفسهم العنان واستباحوا كل محذور والحال أن هذه الأوهام كلها من تأثير الخيال فهي خطأ يبلغ إذ لا يتيسر لصاحب المال في الحقيقة التمتع أكثر من سنة أو سنتين بالأرباح الطائلة لأن نظرائه متى علموا بربحه اجتهدوا في تقليد مصنوعاته فتزداد حينئذ الحاجة إلى العملة وترتفع أجورهم. وغير مصيب من يتصور أن لشركات العملة بعض التأثير المستمر في ارتفاع أجورهم في أغلب الصنائع، نعم أن هذه الأجور مرتفعة بلا خلاف أكثر مما كانت عليه منذ ثلاثين أو أربعين سنة ولكن هذه الزيادة إنما نشأ معظمها عن وفرة الذهب في كاليفورنيا وأستراليا أما بقية الزيادة فنسب إلى التحسينات العظيمة التي أجريت في

المصانع والرشاء والخصب الذين حلا بالبلاد بدليل أن تلك الزيادة لم تكن قاصرة على العملة المتظمين في سلك الشركات لأن المال غيرهم يكسبون الآن أكثر منهم فيما غير من الزمان ومثلهم الخدمة الذين لم تكن لهم أية علاقة بالاعتصاب أبدا بل يتركون الخدمة التي يتولونها حينما يجدون خدمة أحسن منها فأنهم قد ارتفعت مرتباتهم بقدر ماله كانوا أسسوا شركة لهم

٥٠ — في الاعتصاب والطرء

الاعتصاب هو اضرب العملة عن العمل ليحصلوا من أرباب المعامل على بعض الطلبات كزيادة الأجرة ونحوها. والطرء هو منع العملة عن العمل لأجبارهم على قبول نقص في الأجرة أو ما يماثل ذلك فاعتصاب العملة يدوم أحيانا بضعة شهور فيقتاتون حينئذ بما كان متوفرا لديهم أو بالأعانات التي يمنحها إياهم العملة الآخرون وفي الوقت الجماعات التي من حزبهم أو أرباب الصنائع الأخرى وفي الوقت نفسه ينشأ عن وقوف الحركة في المعامل خسائر فادحة تصيب أربابها الذين يساعدهم أحيانا أرباب المعامل الآخرون فإذا وقعت اعتصابات المال أو أرباب المعامل عند الحد القانوني فلا يكون مسوغ لتطبيق القوانين لأن الإنسان الذي لم يتقيد بمهدي له الحق في مزاوله العمل

من علمها بمعنى أن القانون يرى أن من مصلحة الأمة إطلاق حرية العمل لكل انسان كما يرى من فائدة أرباب العامل أن يكون لهم الخيار في إدارة مصانعهم من عدمها ولكنه في الآن نفسه يحتم على كل من الفريقين فريق أرباب العامل وفريق الفعلة الاحتفاظ بما بينهما من اليهود فأذا وعد بعضهم مثلاً بالاشتغال حتى نهاية الاسبوع وجب عليه أداء هذا العمل إذ أنه لا يكون حرّاً إلا بعد الوفاء بوعدك ذلك لا يسوغ لمعامل أن ينادر عمله إذا كان ينجم عن فعله تعريض غيره من الناس للأخطار إذ كثيراً ما يتفق أن يعتصب سائقو القطارات في أمريكا أثناء سير القطار ثم يتركون المسافرين وشأنهم وهو ما ينبغي أن يحسب من الجرائم التي لا تقل عن جريمة القتل شناعة وفضاعة

نتج من هذا أن العملة المنوطين بتوزيع المياه أو بأي أمر له مساس بالجمهور في المرافق الميشية لا يجوز لهم إيقاف العمل قبل الاعلان عن عزمهم لأن الأمن العام يقتضى هذا الشرط ومن لواجب معاقبة الذين يلجأون الى مثل هذا الاعتصاب

٥١ — نتيجة اعتصاب العملة

إنه بالنظر لصغر حجم مؤلفنا لا يسعنا استقصاء هذا الموضوع

غير أننا لا نرتاب مع هذا في أن اعتصابات العملة تعود بالخسار الفادحة علي أصحابها وعلى غيرهم ونرى أنه لو لم يحصل أى اعتصاب في مدة الثلاثين سنة الاخيرة لكانت ارتفعت أجورهم في مثل هذا الأوان الى أكثر مما هي عليه الآن وتلوفيت الخسائر الطائلة التي حلت بهم وتخلصوا من التقدير الذى التزموه لضيق ذات يدهم

ولقد أقام الدكتور جون واتس في كتابه المعنون بالأجرة ورأس المال الدليل على أنه إذا نجح اعتصاب العملة نشأت عنه الخسائر الجمة حيث قال : «إنه لحدوث بطالات عرضية لا يوجد في الصنائع لتأثره على أحسن نظام أكثر من خمسين اسبوعاً في السنة يشتغل فيها العامل فكل أسبوع يقدر إذاً باثنين في المائة من السنة فإذا اعتصب العملة طالبين زيادة أربعة في المائة على أجورهم واستمروا على ذلك خمسة عشر يوماً فإنه يلزمهم الاشتغال اثني عشر شهراً بالأجرة الجديدة ليحصلوا على منافاتهم من الكسب في أيام البطالة وكذا إذا انتصب العملة طالبين زيادة ثمانية في المائة على أجورهم ودام الاعتصاب أربعة أسابيع فأنهم في آخر السنة يجحدون أنهم لم يربحوا شيئاً ويتفق في الغالب ادخال تعديلات جديدة في الأجور قبل تعويض الخسائر الاخيرة فيكون مثل اعتصاب العملة الذى ينجح

كالقضية المكتسبة لا يخلو كسبها من الخسائر» وإذا تذكرنا أن أكثر اعتصابات العملة لا تجدى نفعاً بل أنها تعود بالخسارة الفادحة على الجمهور وأنها إذا نجحت بالمصادفة فيكون من المحتمل أن تأتي هذه الزيادة تدريجاً بلا بطلالة ولا تمطيل في العمل وأن هذه الخسارة لا تنتهي بضيق الأجور فقط بل بأحداث ضرر لصاحب العمل في مراقبته ورأس ماله وهذا الضرر لا يعود سوء عقابه دائماً إلا على العملة أنفسهم. إذا تذكرنا كل هذا فلا يبقى هناك أدنى ريب في أن اعتصاب العملة إنما ينتج كل مضرة وخسران وإن هو إلا ضرب من الجنون والهذيان

٥٢ — التهديد في الاعتصاب

ليس للمعتصبين عن العمل أدنى حق في منع عملة آخرين عن الحلول في محلهم لأنه وجد فريق من العمال عطلاً من العمل وكانوا مستعدين للقيام مقام المعتصبين بأجرة تقل عن أجرتهم لعادت الفائدة على العموم دون المعتصبين لأن المسألة مسألة عرض وطلب وصاحب العمل له الحق في تشغيل عمله بأقل قيمة ممكنة بحيث إذا وجد فريقاً من العمال يقبلون العمل بأجرة أقل فيكون من سوء التدبير عدم قبوله إياهم

وقد يتفق أن المعتصبين من العملة يحاولون منع غيرهم عن

الحلول في محلهم بل قد يستعينون على ذلك بالتهديد والوعيد فمثلهم في هذه الحالة كمثل من يريد بدون مسوغ قانوني الاحتفاظ بمركره بعد تنحية عنه . ولا يكون اعتصاب العملة قانونيا الا إذا أجمعا على استحسانه وأما اذا شرع أحد المقتضيين في تهديد العملة الآخرين أو منعهم عن الشغل فإنه يرتكب جريمة بتقييده حريتهم الشخصية وإلحاقه الضرر بالجمهور لأنه إذا كان للانسان أن يحجم عن العمل فمن الضروري حفظ الحق لغيرهم في الاقدام عليه متى أرادوا ذلك . وهذه الأحكام لايسرى مفعولها على العملة فقط بل على أرباب المعامل أيضاً وتلزمهم جميعاً باتباع خطتها

أما لو تهدد بعض أرباب المعامل بأحداث ضرر لمن لا يريدون منهم إغلاق معاملهم فإنهم يعاقبون عقوبة صارمة وهذه الحالة نادر حصولها وهو ما يؤخذ منه أن اعتصاب العملة وطردهم لا يكونان مطابقين للقانون إلا إذا كان الغرض منهما معرفة ما إذا كان ممكنا تغيير الأجرة أو تعديل بعض الشروط الأخرى المتعلقة بالعمل

وإذا شكوا عمال حرفة قلة أجورهم دلهم الاعتصاب على صواب شكواهم من عدمه فشلا إذا شوهد أن أرباب المعامل عاجزون عن وجود عملة أكفاء بهذه القيمة نفسها فإنهم يضطرون لزيادتها أما لو

أمكنهم الحصول على آخرين بالقيمة الاولى فيكون ذلك برهانا على أن هؤلاء المقتضين كانوا في غرور لأن أجورهم كانت مناسبة لحالة التجارة

وصفوة القول أن المسألة مرتبطة بالمرض والطلب فيكون مثل من يضربون عن العمل إذا كثر من يكون لديهم شيء من البضائع في مخازنهم ثم يرفضون بيعه طمعا في الحصول على ثمن جيد فإذا كانوا بهذا الفعل مغرورين وجب عليهم احتمال ما يتكبدونه بقاء اغترارهم من الخسائر أما من سمحوا بالبيع في الوقت المناسب فقد حصلوا على الربح الكافي

وبديهي أنه غير مباح لتاجر ما أن يتهدد زملاءه أو يمنعهم عن البيع لمن يريدون . واتحاد التجار على أمر البيع لا يخلو من الاعتراض لأنه بمثابة اتحاد على اغتيال حقوق الجمهور فواجب علينا إذا أن نجعل صالح الأمة بأسرها نصب أعيننا وهي غاية لا تدرك إلا بأطلاق الحرية للناس في الزاخرة وبيع البضائع بأبخس الاثمان

٥٣ — احتكار شركات العمل

لا مشاحة في أن العملة في بعض الحرف يستطيعون باتحادهم الفوز برفع أجورهم الى ما يتجاوز المعتاد لأن الأجور كأنما السلع

تتقيد بقوانين العرض والطلب فاذا أمكن تقليل عدد صناعات القبعات قلت كمية المصنوع من هذا النوع وارتفع ثمنه وطلب هؤلاء الصناع أجوراً عالية لا يتسنى لهم الحصول عليها في وقت آخر ولقد حاول كثير من الشركات تحديد كمية المصنوعات بقبول عدد محدود من التلاميذ (الصبيان) بل قد لجأت إلى رفض عمل من لم يمارس هذه المهنة ولكن مثل هذا الاحتياط لا يكلل عادة بالنجاح إلا إذا كانت المهنة قليلة الأهمية في ذاتها وكانت الشركة قوية برأس مالها إذ بهذه الوساطة تصبح المهنة محتكرة ويحصل صناعها أجوراً وافرّة بما يبيعونه من ثمار أعمالهم للجمهور بأثمان مرتفعة ولكنهم بهذه الطريقة أشبه بمن يحصل ضريبة فرضها على جميع الأهلين ومنهم عمال الحرف الأخرى وهي طريقة طمع وفساد يجب على أولياء الأمور بذل الجهد لتثبيط هم أصحابها الذين لا يلبثون أن يصبحوا على توالي الأيام خطراً على العملة لأن أرباب الحرف جميعاً يحاولون حشد الاقتداء بمن نجحوا في مساعيهم وحينما يرى أن بين صناعات القبعات ارتباطاً زائداً يجتهد صناع الأحذية والخياطون وأرباب الحرف الأخرى في توحيد كلمتهم وحصر عدد الأشخاص المتدربين منهم ولو نجح هؤلاء في مشروعهم لكانت النتيجة وخيمة لأنهم وقتئذ لا يتمسكون من عملهم إلا الثروة

وهو ما يقضي الى استنزاف أموال الناس ليستأثروا بها وحدهم ولا شك أن العملة يتوهمون أنه إذا زيدت أجورهم فلزيادة تكون من أموالهم ولكن هذا خطأ محض لأن أر باب المعامل لا يتسنى لهم الاستمرار على هذا الحال إلا إذا رفعوا ثمن سلعهم وبذا يأخذون من المشتري قيمة زيادة الأجور التي يدفعونها بل لا بد لهم من إيجاد مبلغ يقابل الخسائر التي تنتج من اعتساب العملة في بعض الأحيان وإيقافهم للأعمال فالمشترون هم الذين يدفعون قيمة الزيادة

نعم إن الموسرين قد يدفعون جانباً منها إلا أن العملة يتحملون الجزء الأعظم فنتيجة احتكار شركات العملة تكون في الغالب مضرة بالعملة أنفسهم لأنها تعود بالفائدة على بعض الأفراد منهم وبالضرر على أكثرهم ذلك لأن تقييدهم وحبس حريتهم يمنعهم عن الاشتغال بالأعمال التي توافقهم فمن أسعدهم الحظ منهم تحسنت أحوالهم وساءت أحوال إخوانهم والاعتصاب الذي يحصل لاستمرار الاحتكار ينقص من المبلغ المخصص للأجور

٥٤ — جمعيات العملة الصناعية

ينتحل أنصار جمعيات العملة سبباً يسوغ قيامها ووجودها وهو أن للمحامين والأطباء وغيرهم جمعيات كجمعيات العملة وكأنى بالعملة

يقولون كثيرهم ممن تقدم ذكرهم : « انا نؤسس شركات كما تفعلون
أنتم » ولعمري الحق أن هذه الحجة ضيفة الركن لأن المخطي لا يسوغ
له انتحال عن مؤداه وجود أناس غيره واقفين في عين الخطأ . وأنا
نسلم أن كثيرا من نظمات المحامين لا تفضل على نظم شركات العملة
فمن ذلك إلزام المحامي الجديد الحضور في بعض الولايات ومنعه عن
قبول أية قضية تقصت قيمة أتعابه فيها عن مبلغ معلوم والزامه أن
يكون في مكتبه وكيل يتوسط بينه وبين أرباب القضايا وأن يكون
عنده شاب تحت الترين وغير ذلك من الاشتراطات التي غايتها زيادة
المكسب

وهذه الجمليات وإن تكن تحتاج إلى جملة اصلاحات إلا أنها
لا تخلو من فوائد لأنها تدرك كثيرا من الغلطات التي أسندناها إلى
شركات العمل فأن عدد الاعضاء الذين ينتظمون في سلكها لم يكن
محدودا اذ كل امرئ اشتهر بحسن السيرة وحصل على معلومات
كافية يمكنه الاحتراف بالمحاماة . نعم لا يقبل الآن بالحرف القضائية
والطبية وغيرها إلا من أدى امتحانا في مواد معينة إلا أن المقصود
من ذلك إنما هو تخصيص المهرة من الناس بالقيام بالأعمال التي
هم العموم

٥٥ — الأوهام الشائعة بشأن العمل

يظن الكثيرون من العملة أنهم إذا لم يسرعوا بإنجاز أشغالهم تزيد أجورهم بحجة أن الشغل يستوجب حينئذ زيادة العمال وهو خطأ فاحش يعود بالضرر الاقتصادي على الأمة فأن العملة يظنون أن العمل كلما استوجب عدداً أكثر منهم اضطر صاحب العمل أن يزيد الأجور التي يدفعها فيتحول بذلك جزء من ثروة أصحاب الأموال إلى العملة ويبدو لهم في هذه الحالة أن كل آلة أو اختراع أو تحسين تكون نتيجة وفرة العمل يقلل أرباحهم. لذلك امتنعت طائفة المعمار عن رفع المواد اللازمة للبناء بواسطة الجبل والبكرة وتمسكت بالطريقة القديمة القاضية برفعها على الاكتاف على ما فيه من التعب والخطر. ما ذلك إلا لأن هذا الأسلوب يستلزم فعلة عديدين وكذا الطوابون امتنعوا عن استعمال الآلات في صناعة الطوب بحجة أن البنائين لا يشتغلون بالهين المصنوع بواسطة الآلات

وامتنع فريق من صفاقي الحروف عن العمل بالمطابع التي أدخلت فيها آلات صف الحروف (اللينوتيب) خشية من سهولة العمل وسرعة انجازه فلا تعود المطابع تحتاج اليهم جميعاً ومن انخفاض أجور المشتغلين منهم. وعندنا أن هذه الفكرة غير صائبة ووخيمة العاقبة

لأن العملة الذين يتمسكون بوسائل العمل القديمة وطرقه
بعد أن اخترعت وسائل أحسن منها لا يحصلون إلا على أجور واهية
ولما كانت الطرق القديمة أصعب من الجديدة فأنهم يكونون عرضة
للأمراض والأخطار

مثال ذلك حائكوكو (سبيتا لفيلاس) فأنهم مبرحوا ينسجون بأيديهم
عوضا عن الآلات البخارية وصانعو المسامير بمدينة ستافوردشير
فأنهم يعملونها بأيديهم فأنهم أن عمال أية حرفة لا يكونون من ذوي
النظر الثاقب إلا إذا انتفعوا بالاختراعات التي تزيد في ثمار عملهم
وترقيته حتى يرغبوا منه الأرباح العظيمة. والخياطات يلدن الانكليز
فأن أجورهن كانت واهية جدا قبل اختراع آلات الخياطة الأمريكية
فلما اخترعت هذه الآلات خشين الموت جوعاً لأن شغل هذه
الآلات يزيد على شغل اليدعشرين مرة تقريبا ومع هذا فقد كانت
النتيجة بعكس ما توقعنه لأن اللواتي لم يتيسر لهن تعلم الخياطة على
الآلة زادت أجورهن واللواتي تعلمن الخياطة عليها زادت أجورهن
أيضا وتدرجت في الزيادة بحيث بلغت أجرة الواحدة منهن الآن
عشرين شلن في الأسبوع الواحد. ولو سأل سائل من أين لنا هذه
النتيجة قلنا إن بواسطة الآلات يتسرع عمل ملابس كثيرة فقل ثمنها

وكثر مشورتها

وإذا استعمل النحاتون الآلات في نحت الأحجار اكتسبوا أيضاً كالحياطات فإن أجرة نحاتي الأحجار الآن مرتفعة ارتفاعاً فاحشاً حتى لقد أصبح من المتعذر استعمال الأحجار إلا في أبنية الأغنياء فإذا أمكن تنقيص هذه الأجور باستعمال الآلات أقبل الناس على البناء بالأحجار فيكثر المطلوب منها ويسهل على البنائين حينئذ الاشتغال بتسوية الأحجار المقطوعة بالآلة بدلاً عن امضاء الوقت الطويل في قطعها وتسويتها باليد ولا شك أنه إذا استعملت الآلات زاد عدد البنائين فضلاً عن اشتغال الكثيرين من غيرهم بالآلات

ومثل هذا يقال بالنسبة لصفافى الحروف في المطابع فأهم إذا اشتغلوا بالآلات ألجم عاد عليهم ذلك بقوائد جليلة . نعم إن الصانع الواحد إذا استعان بآلة متقنة جمع من الحروف بها أضعاف ما كان يجمعه منها يده ولكن ذلك يؤدي طبعاً إلى تخفيض ثمن الطبع فيزيد عدد الكتب والمجلات والجرائد والنشرات على اختلافها وتشتغل طائفة من الناس فيها بلا انقطاع ومع هذا فإن قسماً من العمل في المطابع كالترتيب بين الحروف المختلفة وترتيب الصفحات والتصحيح وغير ذلك لا يتيسر عمله بالآلات فيشتغل به من لا يشتغل بالآلات

وعلى كل حال فلا يمكن دفع الأجور إلا بزيادة محصول العمل لا بتقيصه فان مجموع أجور العملة عبارة عن الايراد العام بعد خصم المصاريف والفوائد والرسوم ان كان ثمت رسوم مفروضة ولو نظرنا الى عمال لنكاشير لوجدنا أنهم يتقاضون أجوراً مرتفعة لأنهم يستعينون على النسج بالأ نوال التي تنجز أعمالاً عظيمة جداً بالنسبة لعدد العملة القائمين بأدائها فإذا لم يستعينوا بهذه الآلات اضطروا الى نسج القطن بأيديهم كما يفعل سكان كشمير . ولو فرض عدم وجود آلة واحدة في إنجلترا لنزل بأهلها الضنك والفقر ولا أصبحت حالتها كحالة مزارعي بلدة (ولتشير) منذ عهد قريب . فلا يفوتن العامل إذاً أن الغرض الاصلى من العمل هو إحداث البضائع والسلع بقدر ما يمكن من السرعة والكثرة لا مجرد الاشتغال

٥٦ — الشغل بالمقطوعة

ترى جملة من جمليات العملة بما تبذله من السعى الى منع أعضائها من الاشتغال بالمقطوعة بمعنى أنها تمنعهم من قبول أجور معينة بالنسبة للقدر الذي يشتغلونه وتحرّضهم على التمسك بالأ سلوب المعتاد الذي تحدّد الأجرة فيه بالنسبة للزمن الذي يعضونه في القيام بالعمل ومن المعلوم ان من مصلحة العامل الذي يكسب فرنكاً واحداً

في الساعة مثلاً الاشتغال يطء مادام لا يزال في الكسل الى حد
يوجب طرده. ومعلوم أيضاً أن من يشتغل بالمقطوعة ينجز أعمالاً
أكثر ممن يعمل بالساعة فمن المستحسن اذا التشغيل بالمقطوعة إذا
يسر قياس العمل بالضبط فيكسب العامل أجرة عالية لان منفته
تحملة على الجدة في العمل وهو يستحق في الغالب الأجرة التي تدفع
له ومع ذلك فإن شركات العملة تعارض في بعض الأحيان أسلوب
العمل بالمقطوعة محتجة بأن هذا الأسلوب يكلف العامل الإفراط
في العمل فيضر بصحته وهو احتجاج باطل إذ المفروض بوجه عام
أن كل انسان قادر على العناية بصحته بدليل أنه توجد صنائع ومهن
عديدة تقدر العملة فيها باعتبار العمل بالمقطوعة ومع ذلك لم تقم من
بينهم شركات لمنهم من التهاك على العمل وإذا كان ثمة شيء يخشى
منه فأنما هو إهمالهم وتكاسلهم. ولو دققنا البحث في الأسباب التي
تحمّل العملة على عدم الرضي بالشغل بالمقطوعة لوجدنا أنها تخشى
من هذه الطريقة لأن بواسطتها تنجز الأشغال بسرعة وهم يمتدنون
أن في ذلك خسارة على بعضهم وقد سبق لنا الجواب على هذا
الاعتراض وبيننا أن القصد من العمل إنما هو نتيجه وأنه كلما وفرت
ثمرا ارتفعت الأجور

أما أعضاء شركات العمل فيقولون إنه لا يجب على العامل أن يشتغل كثيرا فيحرم إخوانه من العمل ولكنهم لا ينظرون إلى الأثوف من العملة الذين لا يكسبون إلا أجورا واهية ولا يتيسر لهم إنغاؤها ماداموا متمسكين بمبدأهم فإذا أردنا أن نزيد في ثروة الأمة عموما فإنه يجب علينا جميعا بذل الجهد لاجداث الثروة وأن لا نغبط الآخرين الذين منحهم العناية الا - - - صيات لم تقرها فنجحت مساعيهم أكثر مما إذ ينذر وجودا - - - يحدث ثروة ولا يعود نفعها إلا عليه بل في الغالب يم نفعها الهيئة الاجتماعية لأن نتيجتها تقضي لي تنقيص أثمان الأشياء التي يحتاج إليها الانسان أو تسهيل مشاق العمل

٥٧ - الأوهام التي نشأت بشأن المساواة

كثيرا ما ينظر العملة عدم ارتياحهم من التباين بينهم لسببين (أول) توهمهم أنه إذا قام أحد العملة وجد في عمله ربما كان سببا في حرمان كثيرين من العمل . (الثاني) لما جبلوا عليه من غيرة والحسد

ولو أنعمنا النظر لوجدنا أن هذه العاطفة غير قاصرة على العملة إذ كل من يعم النظر في الهيئة الاجتماعية يأخذ الاسف من مشاهدة

العدد القليل من الناس في ثروة واسعة والسواد الأعظم في فاقة شديدة وقد يسوء ظن البعض في القوانين التي تتلافى هذه الفوارق في حين أن القوانين ليس لها ذنب في ذلك. ويقول أنصار المساواة بين المال أن بني الإنسان يولدون أحراراً ومتساوين وأنه ليتعذر التسليم بمبدأ أن الناس يولدون أحراراً لأنهم يمحضون أعواماً عديدة في حاجة إلى مساعدة والديهم

على أننا إذا سلمنا بأنهم يصيرون أحراراً عند بلوغهم سن الرشد فأنا لا نسلم بأنهم متساوون لأن بعضهم يكون قوى البنية متمكناً بالصحة التامة وعلى جانب عظيم من النشاط والذكاء وبعضهم ضعيفاً عديم الهمة خائر العزيمة. ولا تأثير للقوانين في هذه الاختلافات إذ لا يتصور أن قانوناً يقوي بنية ضعيفة أو يقيم من عزيمة واهنة

تج مما تقدم أن المصلحة العامة تقتضى تنشيط الذين يظهر استعدادهم لنفع الهيئة الاجتماعية بمنحهم الامتيازات وحفظ حقوق المؤلفين منهم لأننا إذا بطننا همهم أو حلتنا بينهم وبين الأعمال التي يعملون إليها بأقامة العقبات في طريقهم كان ذلك سبب التأخر والتقهقر لأن كل مجتهد في عمله وساع وراء الاختراع إنما يسعى لتحسين حاله وحال أمته لأنه يبين لها طرق زيادة الثروة وتسهيل العمل

وهذا القول ينطبق على الاختراعات المهمة كما ينطبق على كل تحسين فأذا وجدت طريقة يمكن بواسطتها نقل مقدار عظيم من القرميد اللازم للبناء فمن الواجب اتباعها لأن الغرض الذي ينبغي السعى اليه في هذه الحالة إنما هو منفعة أصحاب الأشغال وهو أمر يديهي لأن ما يزيد في صعوبة البناء أو يضاعف نفقته يفضي الى الزام الناس بالسكنى في الأماكن الغير اللائقة بهم في حين أنه لو كانت اتبعت الطرق الحديثة الممهدة للعمل حسنت الأحوال ورضي الناس ولما كان الحصول على الاشياء الجيدة بالثمن البخس لا تأتي إلا من طريق الاجتهاد في اتقان العمل وانجازه ومن طريق مكافأة المجتهد بما قدمت يداه فمن الواجب إذا تقرر مبدأ أن لكل إنسان الاشتغال فيما يريد للحصول على ما يستطيع من المكاسب بل من الواجب أيضاً مساعدة مثل هذا العامل وتنشيطه. لهذا لا يجوز لأحد التذمر من عدم المساواة بين الناس في الثروة لأن المرء الذي يعمل للثراء لا بد له أولاً من تكوين رأس مال يستعين على استثماره بحذقه ومهارته فلا يلبث أن يندرج في عداد المثرين . ولا صحة لزعم الزاعم أن الذين يربحون الارباح الوفرة يحرمون غيرهم من الربح ذلك لأن الاغنياء اذا تكدست بين أيديهم الأموال ثم أنشأوا بها المعامل

وأقاموا الأبنية ومدوا السكك الحديدية ورتبوا الحرف والصناعات
فتجروا أبواب العمل في وجوه الألو ف من العمال فريج هؤلاء ما كان
يتعذر عليهم ربحه لو لجأوا الى وسيلة أخرى من وسائل الكسب على
أن أرباح أصحاب الاموال ليست في الغالب الا جزءاً صغيراً بالنسبة
للمبالغ الجسيمة التي يصرفونها أجوراً لعملتهم فضلاً عن كونهم
لا يمكنهم أن يربحوا في ثروتهم إلا إذا دفعوا أجور العملة بحيث يتيسر
لهم أن يعيشوا عيشة راضية



الباب التاسع

في التعاون

أعنا فيما سبق الى المضار التي تنشأ عن الخلاف بين العمال
وأصحاب الأموال فلنتظر الآن في الوسائل العديدة التي استنبطت
لدفع تلك المضار ولتمهيد الوفاق بين الفريقين

٥٨ — التحكيم

فكر كثيرون في أنه اذا حصل خلاف بين العمال وأرباب الاعمال
فالواجب تعيين المحكمين للنظر في مزاعم الفريقين ونحن وإن كنا
نذهب مع الذاهبين الى القول بتعدد الاسباب المؤدية الى هذه الوسيلة

الا أننا نقول بمخالفتها مبادئ حرية العمل والانجاز اذ لو أردناه اعتبار الحكم قاضياً لوجب أن تمنح قراراته القوة التنفيذية ولا يخفى ما في هذا من الجبر على حرية الأجير الذي خول حق مزاوله العمل أو الاضراب عنه وعلى حرية صاحب المال الذي خول حق استثمار أمواله من عدمه وبيع تجارته بالاثمان الجارية من عدمه فإذا تيسر بهذه الطريقة الاستبدادية تحديد الأجور فقد سهل بالطريقة عينها تحديد اثمان الفلال والمعادن والاقطان وغيرها ولكن الشارع قرر استحالة تحديد الاثمان بالقوانين واللوائح لارتباط الاثمان بالمقدار المعروض للبيع من كل صنف والمطلوب منه .

وليس في قدرة أحد أن يمين هذه المقادير بالضبط قبل وجودها بشهر أو بشهرين لذا يكون مثل الحكومات التي تصدر القوانين واللوائح بشأن الحالة المستقبلية للتجارة كمثل الحكومة التي تضع قواعد لتعيين الحوادث الجوية والاثار العلوية في الاعوام المقبلة

تبين مما تقدم ان من المستحيل التكهّن بالاسعار والاجور لأن التحديد متعلق بحالة الاسواق فهو إذا مسئله يبع وشراء فقط لصاحب المال فيها الحرية أن يعطى للعامل أقل أجره جائزة وللأجير أن لا يقبل إلا أعلا أجره مع مراعاة النصوص القانونية القاضية على

الأجير بأن يملن صاحب العمل بعزمه على ترك العمل وان يكون هذا الاعلان قبل تنفيذ مضمونه بمدة تختلف من أسبوع الى ١٥ يوماً كما أن على صاحب العمل إنذار أجيره قبل فصله بالمدة عينها

٥٩ — الصلح

لا خلاف في أن مجالس المصالحات تأتي بفوائد جلية بالرغم من الاعتراضات القوية التي اعترضنا بها على تحديد الأجور تحديداً إلزامياً. وتشكل هذه المجالس من رجال ينتخبون لسماع المناقشة في أسباب النزاع. والطرق المتبعة في نظامها مختلفة فينتدب العملة ثلاثة منهم أو أكثر وينتدب أصحاب العمل مثل هذا العدد لموافاة المجلس بالمعلومات الضرورية. على أن ترمي مساعيهم الى جانب الوفاق ثم يقنم مندوبو كل فريق في الحال دعواه الى رجل اشتهر بالحزم وعدم المحاباة وعليه أن يذل الجهد في اقتراح شروط يقبلها الخصوم جميعاً أما إذا تعهد الفريقان مقدماً بقبول ما يحكم به الساعي في الصلح فإن هذه الطريقة تكون أقرب شيء الى التحكيم ولكنها تكون خالية من تداخل السلطة القانونية التنفيذية. على أنها لم تأخذ حظها من الشيوع لكثرة ما يخالف العملة قرارات مجالس المصالحات إذ ألفوها غير ملائمة لمصلحتهم وعندئذ يتوقف أصحاب العمل أيضاً عن

قبول قرارات لانعود عليهم بالفائدة لهذا يجب أن لا يكون الساعي في الصلح قاضيا بل خلا صادقا للطرفين لا يرمي إلا الى إزالة ماعلق بنفسهما من عدم ثقتهما أحدهما بالآخر ولا يطلع طرفا منهما على المستندات التي يرتكن عليها خصمه في دعواه كما يجب أيضا أن لا يكون الاتفاق بمثابة حكم بل بمثابة تراص اختياري لا ينفذ مفعوله إلا في مدي أسبوع أو أسبوعين أى في مدة التمهيد القانوني الذي أسلفنا ذكره. هذه هي الطريقة المفيدة وأن تكن لا تستأصل أسباب النزاع لأنها تثبت للعملة اتحاد مصالحهم بمصلحة أصحاب العمل

٦٠ — شركات التعاون

من أفضل الوسائل التي اقترحت لتحسين حالة التعامل شركات التعاون المقصود بها هنا اتحاد أصحاب الأموال والعمال لا ما يرمى البعض به الى غايات أخرى لا دخل لها في الموضوع الذي نحن بصدده. وأول من ابتدع التعاون عمال (روشدال) منذ بضع عشرة سنة لأنهم رأوا أن التجار الذين يبيعون بالفرد (القطاعي) يربحون أرباحاً بالغة فعولوا على الاتحاد لا يتباع جميع ما يحتاجون اليه بالجملة وتوزيعة على بعضهم وسموا شركتهم هذه بشركة التعاون ومن ذلك المهد انتشرت الشركات التي من هذا القليل وأنشأت مخازن لا يتبع

للمشتركين على أن تقسم أرباحها فيما بعد بينهم . فلهذه الشركات فوائد لا تنكر لأنها تساعد العمال على الاقتصاد وتحملهم على حب الاشتراك في الأعمال وتضطر التجار كافة الى تخفيض الأسعار ومعاملة المشترين باللفظ واللين

لكن هذه الشركات لا أساس لها بالمسئلة التي نبحث فيها الآن وهي مسئلة النزاع بين العمال وأرباب الأموال إذ لو دققنا البحث في نظام مخازن هذه الشركات لوجدناه مخالفا لمبدأ التعاون وربما تخطي في هذه المخالفة المخازن العادية . ذلك لأن الأخيرة يديرها مورها صاحبها أو من يهيمه نجاحها وأما الأولى فيديرها في الغالب جبر لا يهيمه أربحت أم لم تربح

ولا يكون التعاون حقيقيا الا اذا كان فيه لجميع المشتركين نصيب من الارباح أما في الحالة الراهنة فكل عامل يسعى للحصول على أجرة عالية لا يهنيه أراجت البضاعة أم كسدت فإن أحسن عمله انتفع صاحب العمل وإلا وقع في الخسارة وفي كلتا الحالتين تبقى أجزته كما كانت نعم انه إذا أهمل العناية بعمله طرده صاحب العمل حتما من خدمته ولو أنه أظهر القليل من العناية لأمن شر هذه النتيجة ويلاحظ النبهاء من أصحاب المعامل هذا الأمر فيكافئون المجتهدين

من المال بزيادة أجورهم وتقلهم الى درجات أسمي من درجاتهم إلا أن شركات المال تعترض على هذا النهج اذ من مبادئ المساواة بين العمال المشتغلين بعمل واحد فضلا عن أن الكثيرين من العمال يزعمون أنهم إذا بذلوا الجهد في العمل قلت الاعمال وحرموا بعض رفقائهم من التكسب فلا يبعدون يهتمون بانجاز أعمالهم على أن الأجر بهم العناية بانجاز العمل وتمهيد صعوباته لتوقف زيادة أجورهم على جدهم في عملهم

٦١ — الشركات الصناعية

أحسن طريقة لاتحاد العمال وأصحاب الاموال أن يمطي لهم جانب من الربح إذا سمح بذلك رواج التجارة وقد اقترح المسيو (شارل بياج) في سنة ١٨٣٢ قسمة أجرة العامل الى قسمين ثابت ومتغير بحسب اختلاف أرباح صاحب العمل وجرب هذا المشروع أخيرا في بعض العمال لاسيما في معمل حديد فوكس هيد وشركاه وفي معامل استخراج الفحم الحجري لبريجس

وكان النظام المعمول به أن يبدأ بخصم ١ في المائة من الأرباح فائدة لأصحاب الاموال وخصم مرتبات منها لائحة بمديرى المعمل جزاء حسن إدارتهم ومبلغ نظير ما يتلف من الآلات (هرش العدد)

وآخر في مقابل الديون الغير المتظر تحصيلها ثم قسمة الباقي الى قسمين يمطي أحدهما لصاحب المال ويوزع الثاني بين العملة توزيعاً مناسباً لأجورهم السنوية وبهذه الطريقة كان كل عامل يكافأ في آخر كل سنة بمبلغ يختلف من ٥ الى ١٠ جنيهات . وقد سميت هذه الشركات بالشركات الصناعية وعندنا أنها اذا انتشرت عمت مزاياها إذ بها يعلم العملة أنهم كلما جدوا واجتهدوا وازدادت مكافأتهم السنوية فيشعرون عن ساعد الجدد ويجمعون همهم للاقتصاد في الوقت والأدوات ويتحققون شيئاً فشيئاً ان أصلح اتحاد لهم الاتحاد مع أصحاب معاملهم فيزول بذلك وباء الأضراب عن العمل والبطالة إذ لو فرض وكانت أجور العملة قليلة لظهر ذلك في آخر السنة وآل نصف الزيادة اليهم

أما أصحاب المعامل فإن خواطرهم تهدأ من جهة ما يمكن للعامل أن يناوئهم به من المداوات سيما وأن ما يخسرونه ظاهراً بارضاء عمالهم يعوضونه باجتهد هؤلاء في العمل وأن تساهلهم معهم لا يمنهم من إدارة الاعمال حسب إرادتهم وبدون أن يكون هناك حق للعامل في طلب الاطلاع على الحساب أو غيره وغاية مايجب في آخر كل سنة أن تقدم الدفاتر الى أحد المالىين لمراجعتها وتهدير الارباح الواجب

توزيعها على العملة

وقصارى القول إنه إذا انتشرت هذه الشركات أدرك العملة أن فوائد أتعابهم ترجع اليهم وإلى أصحاب العامل سواء فيزول بذلك أغلب الصعوبات الحالية إلا أن الصعوبات التي تحول دون رواج هذه الطريقة وانتشارها عديدة لأن أصحاب العامل لا ينظرون إليها بعين الرضا خيفة ظهور حقيقة أرباحهم للعمال ولكونهم لا يقدرّون المنافع التي تنجم عن تحسين الحالة الحاضرة حق قدرها والأغرب من هذا أن العمال أنفسهم لا يميلون إلى هذه الشركات لاعتقاد « شركات المال » أنها مضعفة لسلطتها مع أنها سارت في طريق التقدم بجميع المدن التي أنشئت فيها إلى أن جاءت « شركات المال » فحملت أعضائها على الأغراض عنها وكان من شأنهم معها ما يكون من الأهلين الذين تسمى الخرافات بصيرتهم ويحيد بهم الجبل عن حجة مصالحهم الذاتية ومصلحة الوطن العامة ونظرا للتأخر المستحكم بين « شركات المال » والجهلاء من أرباب المعامل يخشى الآن أن لا تتقدم الشركات الصناعية التي يلائم وجودها قواعد الاقتصاد السياسي واعترفت بمزاياها البيوتات التجارية والشركات العمومية التي سجلت هذا الاعتراف على نفسها بمكافأة

مستخدميهما في آخر كل سنة تزيد الأرباح فيها ولقد تمشت على هذه الطريقة إحدى شركات السكك الحديدية الفرنسية منذ بضع عشرة سنة فاستقامت أمورها وبما أن الشركات تتفرد شيئاً فشيئاً بالأعمال ومزاياها تزداد في كل يوم ظهوراً للجمهور فبدى له أنه سيأتي يوم تنتشر فيه الشركات الصناعية كل الانتشار وتروج سوقها. وقد علمنا من مصدر وثيق أن هذه الطريقة متبعة في شركة الاعلانات الشهيرة فلخوجات سمث وأولاده

٦٢ — شركات العمل

قد يكون التعاون أيضاً باتفاق كثير من العملة على اقتصاد جانب من أجورهم ليكون في المستقبل رأس مال يشترون به معامل وآلات وأدوات يشتغلون بها على حدتهم ويكونون هم أرباب المال وأصحاب المعمل فترجع اليهم الأرباح كلها - والشركات التي من هذا القبيل عبارة عن شركات عادية مساهمها العملة أنفسهم ولا بد لهذه الشركات من رؤساء ومديرين ينتخبون من بين المساهمين وتمطي لهم أجور مناسبة لأعمالهم وجزء عظيم من الأرباح ليهتموا بإنجاح الشركة ويظهروا نشاطاً عظيماً لأن الرؤساء إذا لم يكونوا أكفاء أو لم يهتموا بأداء الواجب عليهم لا ينجح لهم عمل ولا يقام

لمشروعهم وزن

وقد تأسست أخيراً شركات من هذا القبيل بانكلترا وفرنسا وأمريكا إلا أن أغلبها لم ينجح لسوء الإدارة فأن العملة المساهمين لا يعلمون أن الإدارة عمل يقتضي حذقا عظيما لاعتيادهم مشاهدة دولاب الاعمال دائراً بواسطة غيرهم وتعاموا عن النظر في الاصول التي بدونها لا ينجح عمل كالالتفات المستمر والعناية التامة والحساب الدقيق . لذا كانوا يهتمون بانتقاء مديرين أكفاء فضلا عن أنهم لا يشقون كل الثقة بمن ينتخبونهم للإدارة ومع هذا فأن شركات كثيرة تزعم انها شركات تعاون مع أنها ليست منها في شيء لأنها إنما تستأجر عملة غير المساهمين ولا تعطيم شيئا من الأرباح كما لا تعطى لمديريها إلا مرتبات ضعيفة وعندنا أن الشركات التي من هذا القبيل ليست إلا شركات مساهمة مختلفة النظام لا يرجي لها نجاح بين الشركات

ومن الصعوبات التي تحول دون نجاح هذا الشركات قلة أموالها بمعنى انه إذا كسدت التجارة لا يمكنها تحمل الخسائر التي يتعاقب حدوثها في سنوات عديدة فتفتقر الى الاقتراض وترهن في هذا السبيل معاملها وآلاتها وعندئذ لا يثق بها أرباب الأموال لأنها لا تعد صاحبة

أملك فتضمحل اذا وتضطر الى بيع أملاكها المرهونة او التي كانت على وشك أن ترهن بأمنحس الأثمان ولا تعود الفائدة منها إلا على من اشتراها إذا كان من الازكياء العاملين

ولذا الأمل في أن يصبح المال في المستقبل على ثروة مناسبة لأنهم إذا تهبوا وربتهم التجارب نجحت معامل شركات التعاون بينهم أما الآن فالأصوب ترك إدارة الأعمال لأصحاب الأموال لأنهم من المهارة والخبرة بالأعمال على جانب يعرفون معه ان حفظ أموالهم متوقف على نجاح مشروعهم لذلك تراهم يوجهون عايتهم كلها لأنجاحه

٦٣ — التبصر والتدبير

مما يوجب الأسف والحسرة عدم عناية العملة بتوفير شطر من أجورهم يساعد على المعيشة إذا قلت الأعمال أو اعترتهم الأمراض أو حلت بهم المصائب فكثيرا ما نلاحظ عائلات عملة تنفق أجورها كلها في زمن رواج الأعمال فتصبح اذا قلت الأعمال في اسوأ حال والواجب اقتصاد جزء من الايراد لأسباب عديدة مختلفة تقتصر هنا على ذكر بعضها

١ — الاموال المقتصدة تنفع صاحبها اذا نزل به العوز وحاق

به الضيق كأن يصيبه مرض أو تعلق في وجهه أبواب العمل وهي أكثر نفعاً له في شيخوخته وفي حالة وفاته حيث تستغنى بها أرملة وأولاده بعد موته عن مساعدة الناس وبذل ماء الوجه لهم

ب — إذا استخلفت الأموال المقتصة فأنها تحيى بأرباح تزيد في دخل العامل

ج — إذا اقتصد العامل أموالاً أمكنه الاتجار بما اقتصد أو شراء آلات متقنة به . وإذا أراد الاستقلال بعمل وثق الناس به ولهذه الأسباب يجب على كل إنسان ذكرّاً كان أو أنثى مادام متمتعاً بصحته ألا يصرف كل مازاد عن احتياجاته لأن المرء لا بد ولو كان بمفرده أن تظراً عليه حوادث المرض والشيخوخة تمنعه من تكسب معاشه فمن الواجب عليه إذاً أن يقتصد أموالاً لينفقها على نفسه فيما لو طرأت هذه الحوادث وليربأ بها عن ذل لسؤال وبقائها شر الدخول في ملجأ الفقراء

أما إذا كان الإنسان متزوجاً وله أولاد صغار فإنه يكون أحوج إلى الاقتصاد لأنه إذا عارض عارض أودى بحياته فإن أولاده يصبحون وقد فقدوا الناصر والمعين وتثوق والتهتم الارملة مر العذاب في تربيتهم وربما اضطرت إلى مديد السؤال في هذا السبيل

وإذا كانت الأم ذاتها كثيرا ماتت في بلاء لم تكن لتتظن.
فلا ينبغي والحالة هذه الانشاء باللوم على الأفراد لأنهم لم يتخذوا الحيط
لدفع هذا البلاء عنهم. مثاله إذا أصيب شاب بفقد البصر أو عضو من
أعضائه فإنه يكون ولاريب جديرا بمواساة ذوى البر. غير أن هذه
الاحوال تدخل في باب الشواذ ويكفي لأداء هذه المواساة أن تقو
بها الجمعيات الخيرية ما لم يتواتر حدوث غيرها

ولسائل أن يسأل كيف يتيسر للمال الاقتصاد مع قلة أجورهم
وكثرة نفقاتهم؟ الجواب: نحن لا ننكر أن بعضهم كزاري جنوب انكثرا
لا يربحون إلا ما يكفي لقوتهم ولباسهم حتي أن دخل الأسرة بتمامها
منهم قد لا يتجاوز من ١٢: ١٥ شلن في الاسبوع ومثل هؤلاء لا يتيسر
لهم الاقتصاد. إلا أن عملة المامل يربحون جنينين أو جنيناً على الأقل
في الاسبوع فضلا عن أن الاولاد والبنات وفي بعض الاحيان
الوالدة يكسبون أيضا بالعمل بحيث كثير ما يبلغ ربح الأسرة الواحدة
في منشستر أو في لستر مثلاً ١٥٠ جنيناً في العام الواحد وبعض
العمال والمستغلين منهم في مناجم الفحم بوجه خاص يكسبون نصف
هذا المبلغ أيام الرواج فتكون رواتبهم أكثر من رواتب المعلمين
والكتبة الأول. فن الخطأ إذا القول بأن الاقتصاد غير ميسور للمال

أنه وإن يكن من المتعذر وضع قاعدة ثابتة في هذا الموضوع إلا أننا نول بوجه عام إن الاقتصاد ميسور لكل من زاد دخله على جنيته الأسبوع ومن السهل اثبات ذلك بما يحصل في حالة الأضراب من العمل فإن العملة يكتبون بنصف أجورهم المعتادة أو ثلثها بل قد يكتبون في مدة الثلاثة أو الأربعة الأشهر بالمبلغ الذي تصرفه لهم ركنهم وهو من ١٢ الى ١٥ شلنا. وكثيرا ما يماونون بالمال رفقاءهم. ينقطعوا عن العمل زمنا طويلا ومن كان في قدرته اقتصاد من أجرته لأعانة رفقاته على أصحاب الاموال قدير أيضا على صاده لنفسه

ومعلوم أن الاموال التي تصرف في سبيل تعاطي المشروبات وحية بلغت مبلغا عظيما إذ وصل متوسطها في انكلترا الى ١٤٠ مليون جنيه سنوياً بنسبة أربعة جنيهات لكل نسمة ولا شك أن في الامكان بصاد نصف هذا المبلغ على الأقل وهو مالو فعله العملة لاقتصادوا نوايا من المال ما يعدل بالتقريب دخل أمة من الأمم الكبرى فلا عما ينجم عن ذلك من حفظ الصحة وصون الآداب



الباب العاشر

في الملكية

٦٤ — أركان الاستثمار ثلاثة : العمل ورأس المال والارض .
وقد تكلمنا على الركنين الاولين والمعنا الى الخلاف الواقع بشأنهما
وستتكمّل الآن على الركن الثالث وهو الارض فنقول :
تختلف طريقة تملك الاراضي باختلاف الزمان والمكان فهي في
انكلترا الآن غيرها في فرنسا ونروج والروسيا والولايات المتحدة
بل وانكلترا نفسها قبل اجيال مضت لأن ما يوافق جهة في ظروف
مخصوصة لا يوافق الجهة عينها اذا تغيرت هذه الظروف
ولو بحثنا عن كيفية اجتماع مواد الاستثمار الثلاث لوجدناها
قارة متوفرة عند شخص واحد وطورا عند جملة أشخاص في البلاد
التي يباح فيها الرق كولايات أمريكا الشمالية في الازمان الغابرة كان
للك هو صاحب الارض والعمل ورأس المال اذ أن العبد لا يعتبر
في الحقيقة عاملا لأنه غير مخير في العمل وعلمه بحيث اذا اشتغل
فلا ينتفع بأجرته وتقرب حاله من حالة الحيوان الاعجم لا اعتبار
سيده اياه جزءا من رأس ماله كما يعتبر المزارع بهائم وأغنامه

جزءاً من أمواله سواء . وبما أن العبد يشتغل بالرغم منه ولا ينتظر
مكافأة على عمله فهولن يهتم بأدائه ولنا في حاجة للبحث فيما إذا كان
الرق مستحسنًا اقتصادياً أم لا لبعده هذا عن موضوعنا
على أننا نبين توزيع مواد الاستثمار في طريقة الاسترقاق
بالشكل الآتي:

مولى العبد : الأرض . العمل . رأس المال
وقد تحمل الحكومات في كثير من البلاد عمل اصحاب الارض
وتحصل على ضريبة تفرضها على المزارعين فيقومون بالعمل ورأس
المال كما هو مبين بالشكل الآتي :

الحكومة : الأرض

المزارعون : العمل . رأس المال
وهذه الطريقة هي المتبعة الآن في تركيا ومصر (١) وبلاد

(١) في الاصل كانت الاراضى المصرية كلها ملكا للحكومة قائم محمد على باشا يعضها
على سبيل التملك وفي سنة ١٨٥٤ ربطت عليها ضريبة توازى عشر غلتها ولذلك سُميت
بالارض المشترية وفي سنة ١٨٦٣ مسحت بقية الاراضى ووزعت على الاهالى على سبيل
الانتفاع في مقابلة دفع ضريبة معلومة ثم أخذت حقوق المنتفع تزداد شيئاً فشيئاً الى
سنة ١٨٧١ فصدرت لائحة المقابلة ونصت بأن من يدفع قيمة خراج أرضه مدة ٦
سنوات يعتبر مالكا ملكا تاما وفي ١٥ أبريل سنة ١٨٩١ ممر أمر عال ساوى بين الذين لم
يدفعوا المقابلة والذين دفعوها فأصبحت الاراضى المصرية عموما مملوكة ملكا تاما للاهالى
وهامو نس الامر المذكور « اعتباراً من تاريخ أمرنا هذا يكون لأرباب الاطيان
الحراجية التى لم تدفع عنها المقابلة حقوق الملكية الناجية في اطيانهم اسوة بأرباب الاطيان
التي دفعت عنها المقابلة بينهما أو جزء منها »

فارس وجملة من بلاد الشرق وهي متبعة مع تعديلات طفيفة في الهند الانكليزية . وعندنا أنها أضر طريقة بعد الطريقة التي تكلمنا عليها أى طريقة الاسترقاق لأن الحكومة هي التي تحدد قيمة الضريبة ولها أن تحددها كيف شاءت . ومن الصعب تمييز هذه الضرائب من العشور ولو عجز المحصول لما تيسر للمزارع أن يسد المطلوب منه فيضطر الى الاقتراض وتسد في وجه أبواب الكسب وهناك طريقة أخرى لا بأس بها لو أمكن استعمالها وهي أن يزرع صاحب الأرض بنفسه ويستعين على ذلك بأمواله . وهذه الطريقة أقرب شئ لطريقة الاسترقاق من جهة توفر مواد الاستثمار عند شخص واحد

المزارع : الأرض . العمل . رأس المال

إلا أنها تخالفها على خط مستقيم في بقية الوجوه . ومزاياها لا تنكر لأن العامل يمتلك الأرض ومستبعاتها وهو حر في أن يتصرف فيها ومتوفرة فيه شرائط الاقدام على العمل وإتقانه مع رعاية الاقتصاد فهو يعلم أن أى تحسين يدخله على زراعته يزيد في ثروته ويتنفع منه هو وعائلته من بعده

وقد سميت هذه الطريقة بسحر الملكية . ذلك لان المزارع

فيها لتحقيقه من أن فائدة عمله عائدة عليه وعلى فؤيه يزيد ميله الى العمل زيادة تجاوز ما يتصوره العقل حتي أن الاقتصاديين شبهوها بالسحر

ويسهل اتباع هذه الطريقة في البلاد الحديثة الاستثمار كغربي الولايات المتحدة والكندا ومستعمرات اوسترايا وحكومة الكاب لان أراضيها بخسة الاثمان ولا تستلزم لفلاحها أموالا طائلة لعدم احتياجها لماد غال ولا آلات متقنة ولا لتطهير ولا لتصليح

وقد اعترض على هذه الطريقة بأن الذي يزرع أرضه بنفسه لابد أن يكون فقيرا قليل المهارة إذ لو كان غنيا لاستحسن بالطبع أن يستأجر عمه لا يزرعون له أرضه فيكون صاحب مال لاعاملا ولو كان ماعرا لكان من العيب أن يجعل سعيه قاصرا على عمل طفيف حالة كونه قادرا على إدارة عمل مهم مع اتباع تجزئة العمل

ولو كان فقيرا لصرف ماعنده من المال في شراء الارض وبعض لوازمها وما بقي له لا يكفي لأدخال التحسينات التي من قبيل شراء آلات متقنة وبهائم أصيلة للاقتصاد في العمل وكذلك تراه لا ينتفع باتمايه اللهم إلا إذا كانت الارض بخسة القيمة كثيرة الخصب. نعم ان ماسميناه بسحر الملكية يحمل الفلاح على الجد والثبات في العمل

الا أنه لا يتبع وسائل الاقتصاد الحقيقية فيدوم فقيرا رغما من المشاق التي يتكبدها ومن الشواهد على ذلك أن المزارع في بلاد سوريا وبلجيكا واسويج ونزوح وبعض جهات أخرى من أوروبا يمتلك الارض التي يفلحها ويؤايلها بخدمته ليلا ونهارا طول مدة الصيف ولا تقوته فرصة للاقتصاد ومع ذلك فهو لا يكسب من زراعته إلا الكفاف ولوقل المحصول سنة أو سنتين لوقع في الفاقة ما لم يكن على جانب عظيم من التبصر وإلا لزمه أن يقرض أو يبيع محصوله قبل أوانه وإذا كانت أرضه تستحق الرهن فإنه يقرضها أى يعطيها لمدينه ضمانة فيكون للدائنين في هذه الحالة حصة في الارض وفي رأس المال كما هو مبين في الشكل الآتى:

الدائن : الارض . رأس المال

المزارع : العمل . رأس المال

٦٦ — الملكية المقارية في انكلترا

كما تقدم فن الفلاحة بالتطبيقات العلمية استلزم مهارة زائدة وأموالا كثيرة وبما أن الملكية المقارية في انكلترا مبنية على مبدأ تجزئة العمل وتشارك فيها طبقات الأمة فمن المحتمل أن تنتشر في المستقبل .

وكيفية اشتراك طبقات الأمة مبین في الشكل الآتي :

المالك : الأرض . رأس المال

المستأجر : العمل . رأس المال

العامل : العمل

وأصحاب الأملاك العقارية في انكلترا هم عادة أرباب ثروة عظيمة يسمون في الحصول على أملاك واسعة لا يرغبون تشغيلها وبما أن لهم الأرض التي هي مادة استثمار طبيعية فما يكسبونه منها هو مكسب حقيقي وأما ما يكسبونه من الاصلاحات التي أدخلوها على الأرض كالمباني والسكك والاسوار والاجران وما أشبه ذلك فهو ربح لا مكسب (في اصطلاح الاقتصاديين)

والمستأجرون قوم أسرياء متورون يستأجرون الأرض وما يتبعها ويشترون أغناماً ومركبات وآلات متقنة ويستأجرون عمالة للاشغال اليدوية ثم يقومون بالأدارة ومسك الدفاتر وشراء ما يلزم وبيع الحاصلات وهم جراً

أما العامل فهو أجير يعيش في دار يستأجرها من مستأجر الأرض أو من مالكها ولا يحمله شيء على الاجتهاد في العمل لأن نتيجة عمله لا تعود عليه بل على مؤجره . ولهذا الطريقة فوائد عظيمة كما أن

لها مضار جسيمة . فمن مزاياها أن المستأجر يكون على جانب من الذكاء وذادراية بفن الفلاحة ومالك لرأس مال عظيم فيمكنه اتباع الطرق والاساليب المسهلة للعمل وتطبيق الاكتشافات العلمية عليه وبذا ينتفع تمام الانتفاع من الارض والعمل الذي يقوم به فيها . ومن مزايا هذه الطريقة أيضاً أن المستأجر لا يمتلك الارض والاموال الثابتة فتبقي كل أمواله تحت تصرفه ويمكنه شراء السماد الجيد وأحسن أجناس الماشية . ومن المستحسن اتباع هذه الطريقة في الأملاك الواسعة لأنها تسمح بتجزئة العمل كما في المعامل فينجم عن ذلك بمض المزايا التي سبق الكلام عليها في مواد ٢٥ الى ٢٩ اما مضار هذه الطريقة فعمود خصوصاً على العملة الذين هم السواد الأعظم إذ ليس لهم استقلال العملة الذين يمتلكون الارض التي يشتغلون فيها . ولو طردم المستأجر أو تقدموا في السن بحيث لا يستطيعون مزاولة العمل لما أمكنهم اكتساب رزقهم فتدعوم هذه الحالة الى طرق أبواب ملاجيء الفقراء والعجزة المقعدين لان أجورهم تكون قليلة لا يمكنهم معها الاقتصاد . ومع هذا فترجع أسباب هذا الضرر بعضها الى القوانين المتعلقة بالفقراء أو الى كثرة العمال الفقراء الجهلاء . فلو أن القوانين المختصة بهم عدلت التعديل المناسب وهذب

الفلاحون لاشتغلوا بواسطة الآلات كعملة المامل وحصلوا على
الاستقلال مثلهم

وقد يختلف عقد الأيجارين صاحب الارض والمستأجر إلا
أن الكثيرين من أرباب الثروة الواسعة لا يرضون بتأجير أراضيهم
لمدد طويلة فهم يحبون أن يكون لهم الحق في فسخ العقد وطرده
مستأجرهم بعد إعلانهم بمدة لا تزيد عن سنة فيحرمونهم بذلك
من فوائد التحسينات التي أدخلوها على الأرض قاصدين بذلك التمتع
بنفوذ كنفوذ الملوك في ممالكهم وكثيرا ما شوهد فريق من الناس
بعد أن كسبوا أرباحا كثيرة من معاملهم اشتروا أرضا ولو بأثمان
مرتفعة جداً لما في نفوسهم من حب الرياسة والأثرة. ولو نظرنا إلى
الجهات الزراعية في انكلترا وإيروسة وإيرلنده لوجدنا أنهم لم تزل
جارية على نظام الالتزام (كأيام السناجق في مصر) وبما أنه لا يمكننا
هنا البحث في هذه المسألة إلا من الوجهة الاقتصادية فنقول إن هذه
الطريقة مضرّة ضررًا بليغاً فإن المستأجر لعلمه بأن لصاحب الأرض
الحق في طرده متى أراد لا يدخل التحسينات التي تقتضيها حالة
الأرض خيفة من طرده أو من زيادة قيمة الأيجار عليه يوما ما
ومع هذا فقد يتقن المستأجر في بعض الأحيان زراعته ويحسنها

كما لو كان متحققا من بقاءه في الارض إلا أنها إذا نزعته منه في هذه الحالة يكون هذا العمل أجدر بوصف السرقة والاعتصاب وتكون نتيجة أن لا يذوق المستأجر طعم الاستقلال مع أن كل إنسان يجب أن يتمتع باستقلاله

ومحسن بنا في هذا المقام القول بأن الواجب على الشارع ألا ينسى أن الغرض من القوانين إنما هو منفعة الأمة بأسرها لا منفعة طبقة منها فقط والقوانين المختصة بملاقات أصحاب الارض مع المستأجرين لم يسنها إلا أرباب الاملاك أنفسهم ولهذا لم يراعوا فيها مصلحة الزراعة ومطالبها بل منافعهم الشخصية . على أن في الامكان اتقاء ضرر هذه الحالة بطريقتين :

الاولى - بالايجارات لمدد طويلة

الثانية - بالايجارات التي يكون للمستأجر بمقتضاها الحق في طلب تعويض (خلو الرجل)

٦٧ - الایجارات لمدد طويلة

عقد الأيجار عبارة عن تعهد بين اثنين يلزم أحدهما بتسليم أرض أو بيت لمدة معينة ويلزم الآخر بدفع مبلغ محدد ويلزمهما معا باحترام جميع الشروط المبينة بالعقد

فإذا كانت مدة الايجار ثلاثين سنة أو أكثر فإن المستاجر يصير كأنه صاحب الارض بمعنى أنه يتسنى له في السنين الاولى ادخال الاصلاحات التي يرى لزوم ادخالها لتحقيقه من الارتفاع بها قبل حلول أجل الايجار في شرقي انكلترا وأيقوسه قد جرت المادة بأن تكون مدة الايجار طويلة ولذا ترى الزراعة فيها متقدمة وناجحة وهو ما يؤخذ منه أن طول مدة الايجار من أحسن الوسائل لتنشيط المزارعين وتقديم الزراعة وإذا نشأ عنها ضرر فيما بعد فاهو إلا الضرر الناجم من عدم عناية المستأجر بالاستمرار على اصلاح الارض بعض انقضاء مدة الايجار

٦٨ — الايجارات التي للمستأجر بمقتضاها الحق في طلب

تعويض

من المستحسن أيضاً منح المستأجر الذي ألزم بترك الارض الحق في طلب تعويض يعادل قيمة الاصلاحات التي أدخلها عليها وليس يتمتع على المستأجر اثبات ما أنفق له لبناء أجران أو أسوار أو إنشاء سكك أو تصليح أرض كما أنه لا يصعب على أولى الخبرة تحديد مدة الارتفاع بأي إصلاح لمعرفة قيمة ما يخسره المستأجر من جراء تركه الارض توصلاً الى إعطائه هذه القيمة كتعويض . أما صاحب

الارض فيلزم بأعطائه هذا المبلغ اذا هو صمم على طرده وله أن يزيد قيمة الأيجار على المستأجر الجديد وبذلك لا يخسر شيئاً ولئن تكن هذه الطريقة غير متبعة في سائر انحاء انكلترا إلا أنها ليست بمحدثة العهد فيها فقد استعملت مدة طويلة في شمال أرنلده حيث كان المستأجر الجديد يدفع بمقتضاها لسبقه مبلغاً جسيماً في مقابل التحسينات التي أدخلها فكانت نتيجة ذلك أن صاحب الارض لا يطرد المستأجر الأمين لمجرد أن إرادته اقتضت ذلك وكانت العادة المتبعة في (يوركشير) تقضى باعطاء تمويل للمستأجر الذي يكره على ترك الارض ولا مانع من أن تصير هذه العادة قانوناً نافذ المفعول في جميع انحاء القطر. هذا وقد خولت لائحة أراضى أرنلده التي وضعتها المستر غلادستون المستأجر هذا الحق تقريباً وإذا كان الغرض من الارض هو استثمارها فيما خصصت لاجله لا تركها تحت تصرف المالكين الذين أعني الكبر بصيرتهم فقد أصبح من الواجب إجبارهم على تأجير أرضهم لمدة طويلة تختلف من ٣٠ الى ٥٠ سنة مثلاً أو على اعطاء المستأجرين تمويلات يحددها أهل الخبرة من أرباب الفلاحة .

٦٩ — أصل المكسب

من الضروري أن نفهم منشأ المكسب لنعلم السبب في استيلاء صاحب الأرض على جزء عظيم من الأيراد بدون أدنى مشقة ونحن لو نظرنا في حقيقة هذه المسألة لوجدنا أنه لا بد للإنسان من التماس أبواب المكسب. لذلك كان البحث في الموضوع لا يدور إلا حول محور واحد وهو: هل يستحسن وجود أُناس كثيرين يحصلون على مكاسب طفيفة أو وجود عدد قليل يحصلون على مكاسب كثيرة؟ وتختلف فروق المكاسب باختلاف خصوبة الأراضي فإذا كانت الأرض كلها مسطحة ومنزوعة بطريقة واحدة لا يكون هناك فرق بين المكاسب بعضها بعضا ولكننا نعلم أن سطح الكرة فيه الجبال والوديان وبعضه قابل للفلاحة والبعض الآخر غير قابل لأنه أرض قاحلة أو صخور صماء وبديهي أن صاحب الأرض الجيدة يحصل على محصول أكثر من الذي يحصل عليه صاحب الأرض الرديئة فإذا فرضنا أن كل مزارع يمتلك قطعة الأرض التي يفلحها وينذل جهداً معادلاً لجهود الآخرين لفاز صاحب الأرض الجيدة بزيادة في دخله وهذه الزيادة هي عبارة عن المكسب وهكذا يكون الحال إذا أجر صاحب الأرض أرضه عوضاً عن أن يزرعها

فن السهل اذاً تحديد قيمة المكسب فإن الارض التي تنتج محصولاً مساوياً لأجور العمل وأرباح المبالغ التي استلزمها الزراعة لا يقال عنها انها تنتج مكسباً لأننا نقصد بالمكسب هنا الفرق بين محصول الاراضي الجيدة ومحصول الاراضي الغير الجيدة فيما لو تساوت النفقات التي أنفقت عليها ويمكننا ايضاً أن نبين هذه المسألة بعبارة أخرى إذ نقول إن ثمن الغلال تحدده النفقات التي أنفقت لاستغلالها من أرض يعادل إيرادها هذه النفقات لأنه إذا قضت الضرورة بالحصول على كمية وافرة من الغلال فانه يجب استغلال أرض قاحلة أي من درجة أقل من درجة الاراضي التي لا تنتج غير النفقات لأن الاراضي الخصبة قد استغلت من زمن مضي ولأن الغلال المتساوية في الجودة تباع بأثمان متهاودة مهما تباينت النفقات التي استلزمها وعليه يكون مكسب الارض الجيدة عبارة عن الفرق بين ثمن إيرادهم و ثمن إيراد الارض الرديئة



الباب الحادي عشر

في المبادلة

٧٠ - كيف تكون المبادلة

المبادلة من أهم الوسائط التي يمكن بواسطتها إلغاء الثروة ومعنى المبادلة المقايضة على الأشياء التي لا حاجة إليها بأشياء أخرى تمس إليها الحاجة وقد سبق لنا القول بأن الثروة تتألف من سائر الأشياء النافعة القابلة للتداول

فاذا كنا نحتاج الى صنف معلوم وحصلنا عليه فلا لزوم عندنا لما يزيد عن اللازم لنا منه ولكننا نحتاج الى اشياء غير هالذا يتبين أن المبادلة تعود بالمنفعة على المتبادلين

وقد زعم بعضهم أن المبادلة لا تأتي بفائدة ما لأنها لا تكون إلا عن شيئين متساويي القيمة وذهب البعض الآخر الى أن ما يكسبه أحد المتبادلين يخسره بالطبع المتبادل الآخر وهذه الأقوال تحمل سامعها على توهم أن التجارة عبارة عن سلب المتبادلين بعضهم بعضا والحقيقة أن الشئيين المتبادلين متحدان في القيمة ولكنهما مختلفان في المنفعة . والغرض من التجارة إنما هو زيادة المنفعة

وغير خاف أن ثمن الأشياء لا يتناسب مع منفعتها إذ لو كان كذلك لكان الهواء والماء والخبز من أغلى الأشياء ثمناً مع أن الهواء والماء لا يدفع لهما ثمن والخبز ثمنه زهيد جداً بالنسبة لمنفعته ولكي نفهم هذه المسألة النظرية ينبغي أن نبحث عن حقيقة « القيمة »

٧١ - ماهي القيمة ؟

إذا أردنا المعاوضة على صنف بآخر وجبت علينا معرفة القدر الواجب اعطاؤه من أحد الصنفين الجارية عليهما المعاوضة للحصول على قدر معين من الصنف الثاني ويقال إن الشيء قيمة عظيمة إذا استطعنا بمبادلته الحصول على كمية وافرة من الصنف الآخر فيقال إن للذهب أو اللآس قيمة عظيمة لأن كان المبادلة عليهما بمقدار وافر من الأصناف الأخرى . أما الرماد فإن قيمته زهيدة جداً أو معدومة بالمرّة لأنه لا يمكن استبداله بشيء . على أن كلمة « قيمة » نشير إلى عدة معانٍ مختلفة فيقال إن الكينا ذات قيمته لأنها دواء الحمى وأن الحديد ذو قيمة لأنه يقوى الجسم وأن الماء ذو قيمة لأنه يطفئ الحريق وهلم جرا . وفي الأمثال المتقدمة لا تفيد لفظة « قيمة » معنى المبادلة إذ الكينا دواء للحمى سواء كان القيراط منها يساوي بنسباً واحداً أو عشر شلّات . يؤخذ من ذلك أن كلمة قيمة تفيد أحياناً قيمة الاستعمال وأن

لكل شيء قيمتين قيمة استعمال وقيمة مبادلة وأن أشياء كثيرة تكون قيمة المبادلة عليها طفيفة في حين أن قيمة استعمالها عظيمة وقيمة استعمال أى شيء عبارة عن مقدار منفعة أو بالأحرى منفعة القدر الذى نستعمله منه فمثلا قيمة استعمال الماء هي عبارة عن المنفعة المائدة علينا من الماء الذى نستعمله للشرب أو للفصل أو للطبخ أو للرى وهلم جرا ومما تكن هذه المنفعة جلية فانها لا تشمل مياه الفرق أو المياه التي تسبب رطوبة المنازل أو املاء المناجم بها الخ وهذا الذى ذكرناه يعمد لنا فهم آراء العالم الاقتصادى الايطالى جينوفيزى الذى قال : « بالمبادلة نعطي ما يزيد عن احتياجنا للحصول على ما نحتاج اليه » فأن من عنده مقدار وافر من صنف معين ينتفع بهذا الصنف اتفاعات ما غير أنه يحتاج الى كمية محدودة من صنف آخر فالمبادلة تعود اذاً بالفائدة على المتبادلين لأن كلا منهما يحصل على ما هو لازم له من عند الآخر بالتبادل على ما يفيض عن حاجتهما من الاصناف فانكثرا مثلاً يستخرج منها مقدار عظيم من الفحم وفرنسا تصنع فيها كميات وافرة من النبيذ وإذا كانت انكثرا لا تصنع نبيذاً فانها تضطر لاستصداره من فرنسا أو من أى بلد سواها وكذا فرنسا فانها لما كانت تحتاج الى مقدار وافر من الفحم فأذا أعطت

انكثرا ما يزيد عن حاجتها من النبيذ نظير ما تقدم هذه لها من الفحم
 الفائض عن حاجتها عادت هذه المبادلة بالفائدة على المملكتين
 وقد اعترضوا على التجارة بأنها عديمة الفائدة من حيث كونها
 لا تنتج بصنائع جديدة ففي المثل السابق كمية الفحم والنبيذ لا تغير
 حصلت المبادلة أو لم تحصل ولكن هذا الاعتراض مردود بأن
 علم الاقتصاد السياسي لا يبحث عن الثروة إلا من جهة منفعتها أى من
 جهة استهلاكها بفائدة وإذا كان الامر كذلك نقول إن الشيء الذى
 لا يلد ثروة بالنسبة للشخص الذى يمتلكه يصير ثروة بمجرد انتقاله
 الى شخص آخر وهذا هو المقصود من المبادلة

٧٢ - القيمة تدل على النسبة فى المبادلة

لا يمكن تصور قيمة مبادلة لأى شيء إلا بمقارنة هذا الشيء
 بالاشياء الأخرى وتختلف هذه القيمة باختلاف الاشياء فكمية
 البطاطس الذى يمكن اتياعها بشلن واحد تكون أكثر من كمية
 الخبز وكمية الخبز أكثر من كمية اللحم وهكذا فإذا تكلمنا على قيمة
 أى شيء فمن الواجب علينا ذكر الشيء الذى نقارنه به لان كلمة
 «قيمة» تدل على أن الكمية المخصوصة من صنف معلوم يمكن
 مبادلتها بكمية مخصوصة من صنف آخر والقيمة عبارة عن نسبة

هاتين الكميتين مثال ذلك : للحصول على طن من الحديد يلزم اعطاء كرتير «مكيال انكليزى» من القمح فالنسبة هنا هي كنسبة ١ الى ١ أما إذا أريد الحصول على طن من النحاس فإنه يلزم اعطاء ٣٠ كرتيرا من القمح فتكون النسبة هنا كنسبة ١ الى ٣٠ وهكذا . الا أننا في الغالب نبر عن القيمة بالثمن فثمن أى شيء هو عبارة عن مقدار الدراهم التى تصرف للحصول على هذا الشيء والنسبة هنا محصورة بين هذا المقدار وكمية البضاعة التى نبتاعها وسترى فيما بعد أن الدراهم لا تخرج عن كونها بضاعة كبقية البضائع

والتعبير عن القيمة بالنقود سهل مقارنة قيمة الشيء بقيمة شيء آخر فإذا علمنا أن رطل البطاطس يساوى بنسباً وان رطل الخبز يساوى ثلاثة بنسات وأن رطل اللحم يساوى تسعة بنسات تعين لنا في الحال أن قيمة رطل واحد من اللحم تساوي قيمة ثلاثة أرطال من الخبز أو تسعة أرطال من البطاطس

٧٣ - قانون العرض والطلب

تختلف قيمة الأشياء تبعاً لقوانين مخصوصة سنشرحها الآن وأهمها قوانين العرض والطلب والعرض عبارة عن كمية البضائع المراد بيعها والطلب عبارة عن كمية البضائع المراد شراؤها

وقد يختلف العرض والطلب لأنه إذا أراد إنسان شراء أى صنف فانه يبحث أولاً عن الثمن ثم يحدد الكمية التى يرغب فى شراؤها فاذا فرضنا أن ثمن الرطل من الخبز أربعة بنسات عوضاً عن ثلاثة كما هى قيمته الحالية فربما اضطر الفقراء الى تقليل مرتبهم أو الى شراء صنف آخر أقل قيمة من الخبز كالبطاطس وكذلك إذا كان ثمن الرطل من اللحم شللاً أو أربعة عشر بنسات عوضاً عن تسعة بنسات امتنع بعض الناس عن أكل اللحم واقتصد البعض الآخر فيه . هذا ما يختص باختلاف الطلب أما اختلاف العرض فانه إذا فرض ارتفاع ثمن اللحم فإن أصحاب المواشى يادرون ببيعها طلباً للربح وإذا هبط السعر ارجأوا البيع الى وقت آخر وعليه فارتفاع الثمن يزيد العرض ويقلل الطلب وهبوطه يقلل العرض ويزيد الطلب وكذا إذا زاد العرض وقل الطلب هبط الثمن وإذا قل العرض وكثر الطلب ارتفع الثمن وبما أن هذه القوانين على جانب عظيم من الاهمية فسنبينها فيما يأتى

الطلب	العرض	الثمن
قليل	كثير	مرتفع
كثير	قليل	منخفض

يسهل علينا الآن أن نفهم كيف يتحدد ثمن أى بضاعة كانت

إذ الواجب أن يصل الثمن الى حد يكون فيه المرض مساويا للطلب لأن الذين يريدون شراء بضائع بثمن معلوم ولا يمكنهم الحصول عليها يضطرون الى زيادته ليسحبوا بعض التجار على البيع وقد علمنا مما تقدم أنه كلما ارتفع الثمن كثر العرض

ولو أن أحد المشتريين غبن في ابتياع صنف معين بسعر أعلا من السعر الجارى لعلم بذلك في الحال البائعون الآخرون فالمرأة الرقيقة التي تأخذ قدرا من المسلى لبيعه في السوق تعلم بمجرد وصولها اليها إذا كان العرض أكثر من المعتاد أم لا فإذا قلّ المشترون خشيت عودتها بالبضاعة وبدون أن تشتري الأشياء التي كانت عزمت على شرائها بالثمن الذي ستحصله فتضطر الى تقليل ثمن كل رطل بنسبة واحدا أو اثنين مثلا وفي الحال تضطر بقية بائعات المسلى الى البيع بهذا الثمن إذ لا يرغب أحد في شراء مسلى بسعر الرطل الواحد ١٨٠ فرنك من بائع إذا أمكنه الحصول على مسلى يماثله في الجودة بمبلغ ١٦٠ فرنك من بائع آخر

وإذا فرضنا أن كمية المسلى المراد بيعها قليلة أو أن المشتريين عديدون فإن الحالة تكون بعكس ما تقدم إذ تحقق بائعات المسلى من سهولة تصرف ما عندهن من البضاعة ويسرع المشترون باقتياع

ما يلزمهم من المسلي قبل نفاذه . وهذا الاقبال يحمل البائعات على رفع الأثمان وبهذه المساومة تحدد أثمان البضاعة . وخلاصة القول أن السعر الجاري هو الذي يتساوى به العرض والطلب

٧٤ — في ارتباط القيمة بالعمل

نبحث الآن في مسألة مهمة موضوعها الجواب على السؤال الآتي : هل القيمة نتيجة العمل أم لا ؟ وبعبارة أخرى هل هناك ارتباط بين القيمة والعمل ؟ للجواب على ذلك نقول : رأيت فئة من الاقتصاديين أن الأشياء ذات القيمة المرتفعة كالذهب تستلزم في الحصول عليها مشقة كبرى وعناء عظيماً فقالوا إن التعب الذي يعانيه الإنسان للحصول على أن شيء هو السبب في ارتفاع قيمة هذا الشيء على أن هذا خطأ بين لأننا لو اعتمدنا هذا المبدأ لوجب علينا أن نقول إن كل شيء استلزم الحصول عليه عناء كبيراً يكون مرتفع القيمة . وهذا المذهب غير صحيح إذ لو استلزم تأليف كتاب وطبعه وتجليده عناء كبيراً ولم يقبل عليه أحد لكانت قيمته زهيدة ولنا في السكة التي انشئت تحت نهر التاميز أعظم دليل على ما قدمناه فلقد استوجب انشاؤها أعمالاً كثيرة ومع هذا فإنه لما تم العمل فيها لم يقبل الناس على المرور منها فكانت قيمتها إذاً لا تذكر ولم تتحسن حالتها إلا

بعد أن أنشئت بها سكة حديدية فمن الحق إذاً أن مجرد العمل لا يعطي الشيء قيمة وإنما يجب أن يكون من خصيته إعطاء الشيء منفعة

وهناك أشياء ذات قيمة جسيمة لا تستلزم عملاً بالرة أو لا تستلزم سوى عمل يسير فمثلاً إذا مر أحد الرعاة الاستراليين في جبل فوجد به سبيكة من ذهب وأخذها فلا يعد أخذها أياه عملاً متعباً ومع هذا فلهم القطعة الذهبية قيمة كقيمة أية قطعة ذهب أخرى بوزنها . وكذا بعض المناجم يستخرج منه مقادير وافرة من الذهب وبعضها لا يستخرج منه إلا مقادير طفيفة بالرغم من الأتعاب التي يستلزمها ومع هذا فتمن ذهب أي منجم يساوي ذهب المناجم الأخرى عند اتحاد العيار

نتج من هذا أن السبب في ارتفاع قيمة الذهب لم يكن العمل بل السبب هو انصراف رغبة الكثيرين الى زيادة مالديهم منه . وعلى العموم فالشيء تكون له قيمة عند احتياج الناس اليه ولو تيسر الحصول على شيء رفيع القيمة كالذهب بمناء قليل لكان عدد المشتغلين باستخراجه قليلاً . إذاً تكون قيمة الذهب المستخرج كقيمة الذهب الموجود سابقاً فرض أن درجة الاحتياج اليه لم تتغير عن ذي

قبل ولكن من المعلوم أن الكمية التي يرغب الإنسان في الحصول عليها منه محدودة لأننا قلنا فيما سبق أن الثروة لا بد أن تكون محدودة الكمية فإذا كثرت كمية الذهب حتى عادت كميات الرصاص والنحاس فلا بد أن تقل قيمته عن الأول لأن كميته تفيض عن القدر الكافي لعمل الحلى والساعات والمصنوعات ويتسنى استعماله لعمل الأواني والاحواض ولا يخفى أن استعمال الذهب ليس بضروري في مثل هذه الأشياء

وخلاصة القول إنه إذا أمكننا الحصول على كمية وافرة من أي صنف بقليل من العناء اكتفى الناس بما عندهم منه ولم يرغبوا في زيادته وهو ما ينتج عنه أنهم لا يشترونه بثمن مرتفع . فالعناء المبذول للحصول على أي صنف لا يؤثر في قيمته اللهم إلا إذا كانت نتيجة هذا العناء زيادة أو نقصان الكمية المطلوبة منه بحيث تزداد أو تنقص منفعة جزء من هذه الكمية

٧٥ — ما السبب في ارتفاع قيمة اللؤلؤ؟

لفهم ما تقدم جلياً لا يحصى لنا من الأجوبة على السؤال الآتي : هل يناس في قاع البحار للحصول على اللؤلؤ لارتفاع قيمته أو أن ارتفاع قيمته هو لأنه يستلزم الغوص في قاع البحار ؟ فنقول :

لا يخفى أن الحصول على اللؤلؤ أمر محفوف بالأخطار والمشاق
فإن العواصين يضطرون إلى حمل أثقال تهوى بهم إلى قاع البحر
حيث لا يتنفسون مدة وجودهم فيه فضلاً عن أن كمية اللآلئ التي
يجدونها تكون قليلة جداً بالنسبة لما يجدونه من المصاعب. فيستنتج
من هذا أن الأجور التي تعطى لهم لا بد أن تكون مرتفعة وإلا كانت
غير مناسبة لعملهم على أن هذا لم يك السبب الوحيد في ارتفاع
قيمة اللؤلؤ ذلك الارتفاع العظيم إذ لو كان هو السبب الوحيد لكان
للصدف الموجود بداخل الدر قيمة مرتفعة كقيمة الدر نفسه. والحال
أن الصدف داخل في عداد الأشياء القليلة القيمة ولو كان السبب
الوحيد هو العناء لكان لمن ينوص ويأتي من قاع البحر بأى شيء
الحق في بيعه بثمن مرتفع نظراً لكون الحصول عليه استلزام القوص
في البحر والحقيقة أن ارتفاع قيمة اللؤلؤ هو لأن كثيراً من السيدات
لا يملكن منه عقوداً من أقصى أمانتهن الحصول عليها. فالسبب إذا
في ارتفاع قيمة اللآلئ منفعتهما للسيدات كما أن السبب في هذه
المنفعة أن السيدات لم يحصلن منها على كمية كافية وليس في قدرتهن
الحصول على القدر الكافي لتعذر العثور عليه في قاع البحر. وخلاصة
القول أن المرض تابع لمقدار التعب والمشاق والاحتياج تابع للعرض

الباب الثاني عشر

(في العملة)

٧٦ — المبادلة أو المقايضة

قد تكون التجارة بالمبادلة فيعطى الانسان شيئاً يأخذ بمقابلته شيئاً غير النقود كأن يعطى قمحاً يأخذ بمقابلته سكراً أو كتاباً يأخذ عوضاً عنه نظارة . وهذه الطريقة شائعة بين الأمم المتأخرة في الحضارة لذا ترى السائح في أواسط أفريقيا يحمل معه كمية وافرة من القلائد والخناجر الخ ويعطى هذه الاصناف للأهلالي مقابلة ما يؤدونه من الخدم أو القوت ويرجع الى المبادلة أحيانا بين أفراد الامة الانكليزية أو الامركانية ولكن حصولها يدخل في باب التادر الذي لا يقاس عليه لما تستتبعه من الخلط والارتباك لأنه إذا احتاج الانسان الى نظارة وكل عنده كتاب فإنه يضطر الى بحث طويل ليتهدى الى شخص تكون عنده نظارة يريد استبدالها بكتاب على أنه إذا واجده محتاجا الى كتاب يريد المقايضة عليه دون غيره فإن هذا يعد من الاتفاقات العجيبة وفضلا عن ذلك فقد يتفق أن تزيد قيمة الكتاب

عن قيمة النظارة أو تنقص وفي الحالتين لا يستطيع صاحب النظارة
المتينة الصنع أن يشطرها شطرين كي يعطي كل شطر منهما الى
شخص معين من غير أن تضع قيمتها

٧٧ - في مزايا العملة

ان العملة تزيل العقبات من طريق المبادلة لأنها عبارة عن
بضاعة قابلة للتجزئة ومتفق على قبولها عند جميع الناس لحصول المبادلة
عليها وفي الامكان اعتبار جميع أنواع السلع عملة فقد كانت الفلال
في الأزمان الماضية عملة للبلاد الزراعية إذ كان الفلاح يخزن غلاله
حتى إذا احتاج لابتاع حصان أو عربة دفع الثمن غلالا وإذا فرضنا
أن العملة المستعملة هي الفلال وأراد شخص استبدال عربة بمحراث
فلا يضطر الى البحث عن يأخذ العربة ويعطيه محراثا بل يستبدل
العربة بمحارب من الفلال ثم يستبدل الفلال بمحراث وإذا زادت
قيمة العربة عن قيمة المحراث فانه يكفي لصاحب المحراث اعطاء
صاحب العربة شيئا من الحبوب لأيجاد التوازن في المبادلة فوظيفة
العملة اذاً أن تكون واسطة في المعاملة بحيث تقسمها الى عمليتين

بيع محرات

عملة

ابتياح عريه

ورغما من فصلها العملية الواحدة الى عمليتين فانها تسهل التعامل
لأن العمليتين لا يشترط انعامهما مع شخص واحد
٧٨ - في تقدير قيمة الاشياء بالعملة

اذا تم الاتفاق على عملة ما يقال لمن يقدها أنه مشتر ولن
ياخذها أنه بائع ولو تأملنا في الحقيقة لوجدنا البيع والشراء لا يخرجان
عن المبادلة غير أن إحدى البضاعتين للبيعة أو المشتراة مستعملة لسهولة
التعامل وفي الامكان تسمية العملة بالبضاعة المتداولة أو الجارية لأنها
موضوعة لتكون واسطة للمبادلة تنتقل من يد البائع الى يد البائع
ففي كل عملية بيع أو شراء توجد نسبة بين كمية العملة وبين البضاعة
وتدل هذه النسبة على قيمة تلك البضاعة بالنسبة لغيرها وقيمة المبادلة
هي عين هذه النسبة (انظر مادة ٧٢) فحينما تستعمل العملة يكون القدر
المنفوع منها للحصول على بضاعة ما هو ثمن هذه البضاعة فيكون
الثن إذا عبارة عن قيمة الشيء معبرا عنها بالعملة وبما أن العملة
تستعمل في تقدير قيمة جميع الاصناف فيمكن والحالة هذه معرفة

قيمة أى صنف بالنسبة للاصناف الأخرى ولكن إذا علمنا مقدار ما يلزم من النحاس للحصول على جانب من الرصاص أو ما يلزم من الحديد للحصول على صلب وهلم جرا بالنسبة للزنك والطوب والاختشاب لما أمكننا مقارنة قيمة النحاس بالزنك أو الحديد بالخشب بخلاف ما لو علمنا أن المثلث الذهب يساوى من النحاس ١٧٠٠ مثقال ومن الرصاص ٦٤٠٠ ومن الحديد المشغول ١٦٠٠٠ لحكمنا أن ١٧٠٠ مثقال من النحاس تساوي ١٦٠٠٠ من الحديد وهلم جرا وحينئذ يكون الذهب أو الصنف الآخر الذى اتفق عليه ليكون عملة عبارة عن مقياس مشترك لتقدير قيمة الأشياء وبواسطته ييسر للإنسان معرفة أثمان البضائع وبالحالها من مزية عظيمة تسمح للإنسان أن يتصور قيمة الأشياء ويعبر عن هذه القيمة بعملة معلومة عند الجميع إذ قيمة كل بضاعة يعبر عنها بثمان مخصوص فإذا يكون للعملة وظيفتان

الاولى - أنها واسطة في المبادلات

الثانية - أنها مقياس مشترك لمعرفة قيمة الأشياء

ولا يعزب عن الفكر أن العملة وإن أدت هذه الخدمة القليلة فإنها لا تخرج عن كونها نوعا من البضاعة قيمتها معرضة لقانون

العرض والطلب (انظر مادة ٧٣) وإذا ازدادت كمية العملة قلت قيمتها أى ارتفعت أثمان السلع والعكس بالعكس

٧٩ — مادة العملة

قد ذكرنا أن كل الاصناف صالحة لأن تكون عملة وفي أزمان متفاوتة من التاريخ استعمل النييد والبيض والريث الطيب والأزر والجلود والتبغ والمحار ولسامير بمثابة عملة ولكن الرأي العام أقر على أن المعادن لاسيما الذهب والفضة أصح لاداء هذه المهمة لمدة وجوه

أولا - قد يكون حمل هذين المعدنين سهلا بمعنى أن جزءا صغيرا منهما يعادل قيمة كمية وافرة من القمح أو الخشب أو غير ذلك

ثانيا - لكونهما غير قابلين للتلف كالبيض والنييد والخشب ويحفظان الى ما شاء الله بدون نقص في قيمتهما

ثالثا - لأن معدنيهما متحدان في الصفة فالذهب النقي لا يختلف في شئ عن مثله ومهما اختلط بجسم آخر أقل منه قيمة سهل علينا معرفة مقداره

رابعا - لكونهما يتقسمان بسهولة وبدون نقص في قيمتهما

إذ يكون مجموع الأجزاء مساويا في قيمته للوحدة الاصلية
خامساً - لانفرادهما بالبهجة واللعمان ولأن الذهب والفضة
يصعب تزييفهما والاعتقاد يكفي لتعريف الانسان بالنش فيهما
سادساً - لأنهما لا تغير قيمتهما بسرعة
وإذا كان المحصول رديئاً نضائف ثمن الغلال كما أن الأشياء
المروضة للبيع إذا كانت قابلة للفساد كالبيض والجلود وغيرها تغيرت
أثمانها أما الذهب والفضة فأنهما لا تغير قيمتهما إلا بعد زمن طويل
بحكم التداول ومع هذا فإن قيمة الذهب والفضة تتغير كما تتغير قيمة
الأشياء غيرها

٨٠ - في العملة المعدنية

ان أغلب المادان كالتحاس والحديد والقصدير والرصاص
وغیرها استعمل لصناعة النقود كما أن أنواعا كثيرة من الأجسام
المرکبة كالبرونز والتحاس الاصفر استعملت لهذا الغرض ولكن
الأتم عدلت عن هذه المواد كلها مفضلة عليها الذهب والفضة والتحاس
فالتحاس بالنسبة لدناءة قيمته صعب الحمل والنقل على أنه كان العملة
الوحيدة لبلاد السويد وقد رأينا قطعة من نقود هذه البلاد طولها
قدمان وعرضها قلم بمعنى أنه إذا أراد التاجر شراء شيء اضطر الى

حمل نقوده على مركبة وأما الآن فالتحاس يستعمل في عمل القطع
الدينثة القيمة ليس إلا وقد يضاف اليه جزء من القصدبر لزيادة
مئاته فيستحيل الي برونز وكانت العملة الانكليزية في العصر
السكسوني فضة كلها فكان ذلك عبثة في سبيل دفع المبالغ الصغيرة
والكيرة وأحسن طريقة استعمال الذهب والفضة والبرونز كل
فيما يناسبه ففي انكلترا نرى أن الذهب وحده هو العملة المتيرة
قانوناً بمعنى أن الإنسان هناك لا يكره على قبول مبلغ جسيم من
نقود غير ذهبية فمن كان مدياً بمائة جنيه يجب عليه دفع مائة جنيه
ذهباً لوفاء دينه وأما الفضة فلا يكره إمرئ على قبول أكثر من
أربعين شلناً منها دفعة واحدة أما البرونز فلا يحبر على قبول ما يزيد
قيمته منه عن شلن واحد

٨١ — في الجنيه الانكليزي

أغلب التعاملين بالجنيه الانكليزي لا يدرون ماهية هذا الجنيه
وغاية ما يعلمونه عنه أنه قطعة ذهب . ولكن ماهي هذه القطعة ؟
هي قطعة ذهب حقيقة إلا أنها ضربت بمقتضى أمر برلمانى في دار
الضرب بانكلترا ونقشت عليها علامة هذه الدار ولا تقل زتها عن
مائة واثنين وعشرين قشة ونصفاً

ومتوسط وزن الجنيه هو ٢٧٤ و ١٢٣ حبه ولكن لا يتفق أن
 وزن كل جنيه هذا القدر بالتدقيق وفضلا عن هذا فإن تداول الأيدي
 له يخل سرياً بهذا الوزن والجنيه يكون مقبولا قانونا مادامت زنته
 لا تقل عن مائة واثنين وعشرين قحمة ونصف وسكته ظاهرة . وقد
 اعتاد الناس قبول الجنيهاً الناقصة عن هذا القدر . والقانون يجبر
 على قبول عشرين شلناً من الفضة مقابل جنيه واحد من الذهب وهو
 أمر ضروري بالنسبة للقيم الجزئية لأنه لو ضرب الشلن الواحد
 من الذهب لسهل ضياعه وقل وزنه بالتداول في حين أن الفضة
 الموجودة في عشرين شلناً لا تعادل في الحقيقة الجنيه الواحد من
 الذهب لأن قيمتها تتغير بتغير أثمان الفضة بقيمة العشرين شلناً من
 الفضة تعادل الآن ستة عشر شلناً وثمانية بنسات أى خمسة أسداس
 الجنيه . ولمنع الناس من إذابة النقود الفضية لاستخراج فضتها اضطرت
 الحكومة إلى تقييد مقدار الفضة في كل قطعة فضية عن المقدار
 المين عليها ومثل هذا عمل بالنسبة للبرونز الداخل في البنس فإن
 قيمته فيه لا تتجاوز سدس بنس والسبب الذي دعا إلى ذلك إنما هو
 تهديد الناس في إذابة النقود أو تبديلها لما يترتب من الخسارة عليهم
 بهذا الفعل

٨٢ - في العملة الورقية

كثيراً ما تستعمل رقائق من الورق تتضمن وعداً بدفع قيمتها بدلاً عن النقود الذهبية والفضية والبرونزية وهذا الاستعمال مستحسن في حالة ما إذا كان المبلغ جسيماً لأن الورق سهل الحفظ خفيف الحمل فورقة المصرف المرقوم عليها خمسة جنيهات عبارة عن تعهد من المصرف الذي أصدرها بدفع هذا المبلغ لمن يحملها ولذا يقال إن الورق قابل للتحويل فيما إذا أمكن مالكيها استبدالها بالنقود في أى وقت أراد وفي هذه الحالة تكون بمثابة النقود بل أفضل وغاية ما يخشى منه أن المصرف الذي أصدرها يعجز يوماً عن إبدالها بالنقود وكثيراً ما يحدث ذلك للمصارف فتتوقف عن الدفع ولا تفي بما تعهدت به ومع هذا فقد تقوم الأوراق مقام النقود فيما لو تعذر وجود عملة أخرى فيقال حينئذ لهذه الأوراق إنها غير قابلة للتحويل أو أنها عملة فيقبلها كل إنسان لعلمه أن غيره لا يقدر على رفضها لو عرضت عليه غير أن هذه الطريقة وخيمة العاقبة لارتباط قيمة السندات بالقدر المبين فيها حتى أن بعض الناس يتمكنون بواسطتها من سداد ديونهم بقيمة أقل من القيمة التي استدانوها وعلى كل حال فأنا نتحاشي الاسترسال في هذا الموضوع لو عورته ولخروجه عن الاختصار الذي نرمي إليه في هذا

الكتاب ومن شاء التوسع فعليه بالمطولات في هذا البحث

الباب الثالث عشر

(في السلفة والمصارف)

٨٣ — ماهي السلفة؟

من الضروري لطالبي الاقتصاد السياسي أن يعلموا ماهي السلفة
فقد يقال إن زيدا أقرض بكرا إذا أعطاه جزءا مما يمتلكه بشرط
أن يرده بعد زمن محدود فزيد في هذا المثال يقال له مقرض وبكر
مقرض . والسلفة مبنية على ثقة الناس بعضهم ببعض فأقدام زيد
على التسليف هو لنا كده من أن بكرا يرد اليه ما افترضه منه
(وكثيرا ما يكون هذا الاعتقاد خطأ) فزيد دائن وبكر مدين . ولا
تستعمل لفظة السلفة في جميع الأحيان لأنه إذا استعار إنسان جوادا
أو كتابا أو آلة أو غير ذلك ودفع شيئا في مقابل استعماله إياه صبح
أن يقال حينئذ إنه أجرة وسمى المبلغ الذي يدفعه قيمة الأيجار ففي
البلاد التي لم تستعمل فيها النقود لناية الآن تري الأهالي يقرضون
ويقترضون القمح أو الزيت أو البنيذ أو الأرز أو صنفا آخر مرغوبا
فيه من الجميع . وفي الجهات الأفريقية التي يصنع فيها زيت البلح

تتخصر السلفة في هذا الصنف

أما في البلاد السعدية فقد جرت العادة أن يكون الاقتراض على التقود بمعنى أنه إذا أراد إنسان اقتناء آلة ولم يكن عنده المال الذي يشتريها به بحث عن شخص يقرضه هذا المال ثم اشترى الآلة بالثمن الأليق وكثيرا ما يأتعن البائع المشتري فيعطيه الآلة ويقرضه عنها أى أنه لا يأخذ منه فورا . والسلفة ذات أهمية كبرى لأنها إذا حسن استعمالها جعلت الأملاك في قبضة الذين يحسنون إدارتها فأن لكثير من الناس كالنساء والاطفال والشيوخ وأرباب المعاهد وغيرهم أملاكا لا يستطيعون القيام بشؤونها وقد تكثر أملاك الأغنياء فلا يهتمون بالاشتغال التي تقتضيها لو وجدوا من يقوم مقامهم في إدارتها ومنهم من يهتمون بأشغالهم إلا أنهم تتوفر عندهم مبالغ يميلون الى إقراضها لمدة قصيرة وفضلا عن ذلك فأن كثيرين من النبهاء المجتهدين بمنعهم ضيق ذات اليد عن انشاء المعامل وفتح المناجم والاشتغال بالتجارة لعدم وجود ما يشترون به الاثوات والالات والمحلات والاراضى اللازمة لهذه المشروعات وليس في قدرة الانسان أن يقترض إذا كان يمتلك شيئا مالم يكن متصفا بالخدمة والاستقامة فإنه يحصل في هذه الحالة على ما يريد من المال

٨٤ — السلفة على رهن

أنواع السلفة عديدة فأحياناً ترى القريب أو الصاحب يمدد المساعدة لقريبه أو صاحبه بأقراضه مبلناً من النقود لئلا له فيه من الثقة . وقد تسلف المبالغ العظيمة بمقتضى رهنات فصاحب معمل غزل القطن يرهن هذا المعمل على مبلغ يقتضيه أي أن يعطي للدائن الحق في بيع المعمل لو تأخر عن الدفع في الميعاد المحدود وفي هذه الحالة يقال إن المعمل مرهون . والشركات التي تقرض بهذه الطريقة كثيرة منها شركات الضمان وشركات البناء وقد يفعل الأغنياء مثل هذا وإذا كان لا يكون عدد من المنازل والعقارات والمعامل والمخازن ملكاً للمالك الظاهري بل لصاحب الرهن ومعدل فائدة هذه الديون هو من ٤ إلى ١٠ في المائة إذا كان الرهن مأموناً أي في حالة يكون ثمنه معها إذا بيع زائداً على أصل الدين والمادة ان تقدر الأشياء بأقل من قيمتها ليأمن الدائن عاقبة الخطأ في التقدير أو المهبوط في الاسعار فالعقار الذي قيمته ١٠٠٠ جنيه يرهن على ٧٠٠ أو ٨٠٠ جنيه وقد يرتفع سعر القرض من ٦ إلى ٧ أو أكثر في المائة إذا كان الشيء المرهون مطعوناً في ملكيته أو مشكوكاً في استقرار قيمته على وتيرة واحدة فزيادة السعر في هذه الحالة تعادل ما يتهدد

الدائن من خطر عدم حصوله على المبلغ الذى سلفه والرهن يكون
فى الغالب على الأموال الثابتة أى التى تعيش مديداً كالبيوت والمعامل
والسفن ولكنه يكون أحيانا على البضائع كالقطن والنبذ والغلال
لضمانة الديون الوقتية

٨٥ — فى البنوك أى المصارف

فى البلاد المتقدمة تعقد السلفات مع المصارف (والمصارف
محلات عملها الاتجار بالقروض أو الديون) . وقد يشتغل أصحابها
بثلاث أو أربع عمليات فى آن واحد إلا أن وظيفتهم الحقيقية هي
اقتراض المال من الناس برسم تسليفه الى المحتاجين اليه فاذا باع اخذ
التجار بضاعة وحصل على ثمنها فأنه لا يحتاج الى هذا الثمن إلا إذا أراد
شراء بضائع جديدة كذا الذين تصرف اليهم المربيات أو الاقساط
أو الذين لهم دخل يرد اليهم فى أوقات معينة فأنهم لا ينفقون هذه
الاموال دفعة واحدة . وإنما يحتفظون بها كلها أو بعضها وبدلا من
أن يتركوها عندهم معرضة للسرقة أو التبيد أو الحريق بدون أن
تأتيهم بفائدة فأنهم يحسنون صنعا إذا أودعوا المصارف أى يقرضونها
أيابا بشرط ردها عند الطلب والمادة أن التجار وأرباب المعامل
يرسلون يوميا المبالغ المتوفرة عندهم الى المصارف ولا يقعون منها الا

ما يلزم للتعامل أو القيام بالنفقات اليسيرة

وهالك يبان أم الزايا الناشئة عن وضع النقود في المصارف :

١ — النقود تكون في أمن لأن صاحب المصرف يضعها في

خزينة من حديد محكمة الأقفال يحرسها الحرس ليلاً ونهاراً

ب — من السهل الحصول على اللازم منها بواسطة تحاويل

تحويل من أعطيت له الحق في مطالبة المصرف بالمبلغ المذكور بها

ج — في أغلب الأحيان يتعهد المصرف بدفع فائدة طفيفة

لصاحب المبلغ المودع

وتختلف كيفية تسليم الأمانات فبعض المحلات يشترط على

صاحب المال إعلانه قبل أخذ المبلغ بأسبوع وبعضها يقتض النقود

لمدة شهر أو ثلاثة أشهر أو سنة وكلما زادت مدة السلفة ارتفعت

الفائدة

وقد يكثر وضع الأمانات على سبيل ما يسميه التجار بالحساب

الجارى وهو كناية عن وضعها في المصرف بشرط إمكان الأخذ منها

في كل وقت يريد التاجر بدون سابقة إعلان وفي هذه الحالة تكون

الفائدة ضعيفة جداً أولاً تكون فائدة بالرة لأن المصرف مضطر

الى تحويل جزء من المال تحت طلب غملائه لجهله ميقات حضورهم

ولكن بينا البعض يسحبون أمانتهم يسلم غيرهم أمانات جديدة ولا يحتمل أن عملاء مصرف مهم يحتاجون كلهم في وقت واحد الى نقودهم ولهذا السبب تجد دائماً لدى المصرف عدداً من رأس ماله مبلغاً وافراً من النقود يستثمره بأقراضه للمحتاجين الى المال. وللسلفة أنواع عديدة فقد رأينا بعض الناس يقرضون أموالهم بعد أخذ الرهن اللازم على المنازل أو البضائع أو أسهم السكة الحديدية أو غيرها واستعمال المصرف لهذه الطريقة لا يكون في المبالغ الجسيمة لما يلقاه من صعوبة الحصول على المال وقت الحاجة اليه وأقرب طريقة للسلفة التصريح للعميل بأن يأخذ من المصرف أكثر مما وضع فيه من المبالغ ولا بد للمصرف في هذه الحالة من الاستيثاق من مدينه بأن يحصل منه أو من أصحابه على الضمانات الكافية

٨٦ - الخطيطة

أعم وأوفق طريقة يجب على صاحب المصرف اتباعها لاستثمار أمواله أخذ الاوراق التجارية مع استعمال الخطيطة أى أنه يقدم مبلغاً من عنده لصاحب الورقة في مقابل وعد الدفع المشتمل عليه السند فلو قدرنا أن زيداً باع لبكر قماشاً بمبلغ ألف جنيه فقد تمضي شهور بلون أن يبيع بكر ما اشتراه فإذا كان رأس ماله صغيراً اتفق

مع زيد على تأجيل دفع ثمن القماش فيسحب زيد عليه كميالة كالأية:
القاهرة في أول فبراير سنة ٩٤

جنيه مصرى ١٠٠٠

بعد مدة ثلاثة شهور تدفع الى من أريد الف جنيه والقيمة

زيد

وصلتك

فيقال لزيد أنه صاحب التحويل وليكرأ أنه مستحوب عليه وهذا
عبارة عن اقرار من زيد بأن بكرأ مدين بالبلغ المذكور فاذا صادق
بكرأ على ذلك كتب على ظهر السند عند عرضه عليه كلمة «مقبول»
ثم يضع امضاءه تحتها

فاذا كان الساحب للتحويل والمسحوب عليه ممن يوثق بهم
لا يمتنع صاحب المصرف من استلام التحويل مع مراعاة الخطيطة
أي أنه يشتريه بالبلغ المرقوم عليه بمقد خصم قيمة الفائدة باعتبار
خمسة في المائة للمدة الباقية من استحقاق الدفع وهذا التحويل
من أعظم الضمانات لأنه عند حلول الميعاد يضطر بكرأ الى دفع
مافيه وإلا قدم التحويل الى المحاكم. وكثيرا ما يتنقل التحويل من
شخص الى آخر بمباراة تكتب على ظهر الورقة تشير بالدفع الى آخر
مستلم وعند حلول الميعاد يذهب هذا المستلم الى بكرأ ويطالبه بما عليه

فإذا توقفت عن لدفع كان له أن يطالب جميع من سبقوه في امتلاك
والتحويل

الباب الرابع عشر (في أدوار السلفة)

٨٧ — في أن الصناعة دورية

من البديهي أن حركة التجارة لا تثبت على حالة واحدة بل
تدخل في أدوار مختلفة متوالية وقد يقال عن الأشياء إنها تدخل في
أدوار مختلفة إذا كانت تنيب وتظهر في مدد متساوية كالشمس
في غروبها وشرقها أو ترتفع وتنخفض كالبحر في مده وجزره فالصناعة
لها مد وجزر في أوقات معينة كما قال المستر (وليم لانجتون) ولقد
صدق شكسبير حيث قال : « إن الزمان في أفعاله مداً وجزراً فن
صادفه المدرفنه الى أوج السعادة » من هذه التقلبات ما ينتج عن توالي
الفصول فترى أن رواج الأعمال يكون في فصل الربيع والصيف
بخلاف فصل الشتاء فتكون فيه كاسدة وقد تسهل السلفة في يناير
وفبراير ومارس ويونيو ويوليو وأغسطس وسبتمبر ولا تيسر إلا
بصعوبة في أكتوبر حيث ترتفع الفائدة فيزداد عدد التفليسات

فيه عنها في بقية أشهر السنة وقد يخشي التاجر شهرى أبريل ومايو
أيضاً إلا أنه إذا تبصر لهما واستعد لكساد الاشغال فهما أمن خطرهما
وتوجد في الأشغال حركة أخرى إلا أنها أطول من الحركة
المتقدمة لاستغراقها عشر سنوات صعوداً وهبوطاً وسبب هذه الحركة
الدورية مجهول ولكن مما لا شك فيه أن الناس في بعض السنوات
تزداد ثقتهم فيهم تقدون أن ثروة البلاد تنمو وأنهم سيحصلون على
فائدة عظيمة إذا أقرضوا أموالهم للمعامل والمصارف والسكك الحديدية
والسفن وغيرها من المشروعات الجديدة فتي مرت هذه الافكار
بخواطر بعض الافراد سرى تيارها الى أفئدة الآخرين كما أنه إذا
وجد شخصان أو أكثر من محبي البسط والسرور في حفلة فإن
الحاضرين فيها يزعون الى مجاراتهم فيبدو الانسراح على وجوه
الجميع وقد تتناول هذه الحركة شيئاً فشيئاً سائر فروع التجارة فينشط
من الأئمة الماهرون ويستنبط من المشروعات الجديدة والاختراعات
الفريدة ما يتهاقت الثرون معه على المساهمة فيه ويكون هذا الاقبال
سبباً لاستنهاض همم الذين يروق في أعينهم الكسب فيقدمون على
ابتكار أعمال أخرى وكلما ارتفعت شهوم بعض الشركات ظن الناس
أن السهوم الأخرى سترقع أيضاً وبالجملة فإن الأفكار حتى المستحيل.

منها تجد لها أنصارا في هذا العصر عصر الآمال العظيمة فينشأ عن ذلك ما يدعو الاقتصاديون بسرعة الحركة التجارية

٨٨ — في سرعة الحركة التجارية

إذا رغب التجار في إبراز المشروعات التي اتفقوا عليها أثناء سرعة الحركة التجارية من حيز القول إلى حيز الفعل فأنهم يفتقرون إلى كميات وافرة من الأدوات التي لا تلبث أن يرتفع ثمنها بسرعة. وينتقد صائموها أجورا وافرة فينفقونها في تحسين حالهم وفي شراء الثياب الجديدة والآلات. وغير ذلك. لهذه الأسباب يكثر طلب هذه الأصناف ويربح بأثمنها ربحا جسيما فضلا عن أن أثمان الأنواع الأخرى تصعد مع عدم توفر أسباب الصعود ويكون هذا الارتفاع ناشئا من مجرد وجود ما يدعى بالجاذبية لأن محتكرى هذه المواد يظنون أن بضاعتهم سترتفع أثمانها أيضا فيدخرون منها مقادير عظيمة طمعا في الربح الكثير وترى التجار مقبلين على الشراء ظنا منهم أن صعود الأثمان مستمر وأنهم إذا باعوا في الوقت المناسب ألقوا عن عاتقهم كل خسارة تنشأ عن هبوط الأسعار فيما بعد.

ولكن دوام هذا الحال من المحال لأن الذين ساهموا في الازدياد الجديد يلزمهم أن يدفعوا قيمة الاقساط أي أنهم يحصلون

على قيمة رأس المال الذي تمهدوا به فينجبون الأمانات التي كانت لهم في المصارف وتصبح المبالغ التي كانت برسم السلفة أقل منها عن ذي قبل وينكب أصحاب المعامل والتجار وغيرهم من أرباب الاشغال الذين يصنعون أو يشترون أنواع السلع على الاستلاف رغبة في توسيع نطاق أعمالهم وطعما في الأرباح الجسيمة فترتفع قيمة النقود تبعا لقانون العرض والطلب أي تزداد الفائدة إذا كانت السلفة قصيرة تختلف من أسبوع الى ستة اشهر وهكذا تزداد الحركة التجارية سرعة بحيث تتركز على التاجر المخاطر أو المديون التدقيق ويقال في هذه الحالة إن السلفة شاملة فإن المحل الذي رأس ماله ١٠٠٠٠٠٠ جنيه قد يكون عليه ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه أو ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه ثمنا للبضائع التي اشتراها فسرعة ارتفاع فائدة السلفة ضربة قاضية على المشتغلين بالتجارة لأنه ربما كانت فائدة الدين في وقت بدئهم في العمل ٢ أو ٣ في المائة فإذا ارتفعت هذه الفائدة الى ٧ أو ٨ في المائة خيف من استغراق فائدة رأس المال المقترض لجزء كبير من الأرباح إذا لم يكن لها كلها وقد يقش القلق والوسواس بال الذين أخذوا حوالا أو اقترضوا على رهن البضائع فيبادرون بالسعى للحصول على أموالهم ويضطرب التجار الى بيع ما عندهم من البضاعة بأوفق ما يستطيعون الحصول

عليه من الأثمان ومتى شرع بعض الناس يبيعون بهذه الكيفية توهم الآخرون أن يبيع ما عندهم من الأصناف قبل هبوط الثمن هبوطاً كلياً أجدر بهم وأسلم عاقبة فيسرع كل تاجر الى تصريف ما في مخازنه من البضائع ولكن الجمهور بسبب ما ناله من الاضطراب والقلق يكف عن الشراء ما لم تكن الاسعار متهاودة جداً وعندئذ تكون الطامة الكبرى على فريق التجار لأنهم لا يستطيعون من جهة الاستمرار على السلفة ومن جهة أخرى إذا باعوا بالأثمان المتهاودة نالهم من الخسارة ما لا يكفي لتعويضه رأس مالهم فيقف حالهم ويتأخرون عن دفع ما عليهم وبعبارة أخرى يشهر إفلاسهم وبالتعاسة هذه الحالة على بعض أرباب المعامل الذين باعوا للمفلسين ولم يقبضوا منهم ثمتاً لأنهم يحصلون على المبالغ التي كانوا يرجون الحصول عليها وبما أنهم يكونون في الغالب اقترضوا المبالغ اللازمة لتشغيل معاملهم فإن فقد الثقة يعم حتى يتناول المحلات التي لم تقترض إلا بمبالغ زهيدة بالنسبة لرأس مالها إذ تصبح مهددة بالأفلاس

٨٩ — الأزمة التجارية

الأزمة هي الحالة التي وصفناها أو هي الساعة الخطيرة التي تقتضح فيها حالة من أصيب بمرض الأفلاس ومن علامات هذه

الساعة هبوط الأمان بسرعة والتهافت على الاقتراض وانقلاب
أحوال المشروعات والأعمال من الحسن إلى القبيح بحيث لا يرى من
يجازف بمرض مشروعات جديدة أو إنشاء شركات غير الموجودة
لأن جميع الناس يجدون حينئذ أشد الصعوبات في سداد ما تعهدوا
به من قبل وقد تهبط الحركة ويظهر للعيان أن كثيراً من المشروعات
التي كان يؤمل منها الربح العظيم ليست إلا خطأ محضاً كأنشاء سكك
حديدية في جهات خالية من السكان أو فتح مناجم في أماكن
لا فحم فيها أو تشغيل سفن حيث لا بحر ولا نهر فإن ما يصرف في
هذه المشروعات من النقود يضيع هباء بل يكون ضرر العمل فيها
غير قاصر على خسارة المساهمين إذ ينشأ عنه أيضاً وقوف حال
العمال الذين يصعبون ولا عمل عندهم

نعم لا ننكر أن المشروعات الحسنة قد تتم وأنها تشغل القائمين
بتنفيذها وبإثبات الأدوات اللازمة لها ولكن هذه الأعمال لا يأتى
إتمامها مرة واحدة بدون أن يجسر أحد على الشروع في غيرها لأن
الخصائر والتفائيس والنش الذى أماط عنه اللثام انقلاب الأحوال
قد أرعب الناس ومتى دخل الخوف قلب بعض الأفراد سرى لغيره
بالمدوى ثم صار عاماً وهنا يكون مثل أرباب الاشتغال كمثل قطيع من

الأغنام مطلق السراح يتبع بعضه بعضاً ثم لا يمضي عام أو عامان حتى يهبط ثمن الحديد والفحم والاختشاب وغيرهما هبوطاً عظيماً فيتكبد المشتغلون باستخراجها أو يمسها خسارة جسيمة ويبقى عدد عظيم من القطعة عطلاً من العمل فيرجعون من عيشة التوسع ويقل بهذا طلب بعض الاصناف فتكسد التجارة ويرتدي كثير من الناس رداء العوز والفقر وينفقون الأموال المدخرة عندهم منذ أعوام خلت وتستمر هذه الحالة زمناً ينسي التجار فيه مآلم بهم وما فاتهم من تحقيق الأماني أو ينشأ جيل جديد يجهل ما وقع بالقوم من المصائب ويمل نفسه بفيل أرباح أخرى

وفي مدة الكساد ترى المومنين يضمنون في المصارف ما زاد عن حاجاتهم من الأموال وهكذا يفعل التجار بما يتوفر عندهم من أثمان السلع فيزيد رأس المال بالتدريج وتنقص فائدة السلفة ولا يمضي زمن بعد ذلك إلا ويرى أصحاب المصارف الذين كانوا أشد الناس حرصاً في مدة الأزمة أن من صالحهم إقراض النقود المتركة عندهم فتحسن بذلك الحال وتدخل السلفة في دور جديد يحصل فيه ما حصل في الدور السابق

٩٠ في أن الأزمات التجارية دوريه

لو كان في الامكان معرفة وقت سرعة الحركة والأزمة لجاء التحذير منهما بأجل الفوائد ولكن من الأسف أن مثل هذه الاحوال من الطوارئ المفاجئة التي لا يمكن الأخبار عنها بالتاكيد لأن حركة التجارة قابلة لتأثير الحوادث فيها كالحروب والثورات والاكتشافات والمغامرات التجارية ورداءة المحصول أو وجوده ونحو ذلك إلا أن من الأمور الموجبة للدهشة والاستراب مشاهدة الأزمات التجارية كل عشر سنوات ففي القرن الثامن عشر مع اختلاف حركة التجارة عما هي عليه اليوم حصل كساد في سني ١٧٥٣ و ١٧٦٣ و ١٧٧٢ أو ١٧٧٣ و ١٧٨٣ و ١٧٩٣ وفي القرن التاسع عشر حصل في سني ١٨١٥ و ١٨٢٥ و ١٨٣٦ و ١٨٤٧ و ١٨٥٧ و ١٨٦٦ ولولا الكساد الذي حصل في أميركا سنة ١٨٧٣ لاشتدت الأزمة أيضا في سني ١٨٧٦ و ١٨٧٧

وقد لوحظ أن الكرم في أوروبا يكون جيدا مرة في كل عشر سنوات أو احدى عشرة سنة وأن القحط في الهند يحدث في المدة عينها مرة أيضا وربما كان للأزمات التجارية علاقة بأحوال الحو التي تتغير دوريا في جميع أنحاء الكرة الارضية تغيرا منشوء

زيادة الحرارة المنبعثة من الشمس التي تشاهد تقريباً في كل عشر سنوات. وكسور وقد تنشأ عن ارتفاع الحرارة زيادة في المحصول ورأس المال ثم إن أرباح التجارة تزيد في الأمانى المسببة لسرعة الحركة التجارية. وأما انخفاض الحرارة فإنه يقلل من كمية المحصول ويوقف حركة كثير من المشروعات في أقسام العمور وهذه علامة تنبئنا بمواقيت انتهاء مدة السرعة وابتداء الأزمة التجارية

وقد يستمر كل دور من أدوار السلفه على الأرجح مدة عشر سنوات كما لاحظته المسترجون ميلس في منشترقى الثلاث سنوات الاولى تكون حركة التجارة بطيئة ومحلات الشغل قليلة والايمان متهاودة والفائدة لا تذكر والفقراء ما ثم تأتى بعد ذلك ثلاث السنوات تكون حركة التجارة اثناءها في ثبوت ونمو وترتفع الاثمان باعتدال وتحسن السلفه ثم تلوها أعوام أخرى تزداد فيها حركة التجارة زيادة عظمي تنتهى بانقلاب عظيم في الأحوال وهذا الانقلاب يشمل السنة الاخيرة من السنين العشر فيكون دور السلفه قد تم

على الصفة الموضحة بعد

سنة	سنة	سنة	سنوات	سنوات
١٠	٩	٨ و ٧	٤ و ٥ و ٦	١ و ٢ و ٣
الازمة	حركة التجارة زائدة الشدة	حركة التجارة شديدة	حركة التجارة نامية	حركة التجارة ضئيلة

ومن الأمور التي يجب التنبيه عليها أن الحركة التجارية لا تسير دائماً على هذه الوتيرة فقد يمكث الدور أحياناً تسع أو ثمانى سنوات فقط كما يتفق أن تطرأ أزمات ضعيفة تحدث اضطراباً في الدور ولكن من الأمور المدهشة أن الانقلاب الكلى يأتي دائماً في آخر الدور مهما تكن حالة الأمة من حرب أو سلام ومهما تبينت الحوادث والتقلبات

٩١ - في الاحتراس من الأزمات التجارية

لا يخفى على العاقل البصير ما يترتب على هذه الأزمات من المصائب الجمة وما ينشأ عنها من خراب كثير من الناس وقلما تنجو أسرة من الخسارة أما المال فأنهم أكثر الناس تأثراً بهذه التقلبات إذ يصبح بعضهم بلا عمل ويبقى البعض الآخر جاهلاً بالاسباب الموجبة لخفض أجرته فيضرب عن العمل ولا يكسبه هذا الاضرار إلا الأحران والالام ومن ذا يظهر أن الواجب على جميع أفراد الأمة تجاراً كانوا أو عمالاً أو أصحاب أموال أو لهم علاقة بالاشغال معرفة أنه إذا كانت التجارة في رواج فلا بد من سقوطها يوماً ما في الكساد فعلى الانسان إذا رأى الحالة في تحسن تام أن يعم النظر جيداً في استثمار ثروته فلا يقلد غيره اعتباطاً ومن غير روية لأن أغلب الناس يعملون كما فعل. فثلاً إذا ارتفعت أثمان الفحم وحصل أرباب المناجم على ربح

عظيم فأنت ترى كثيرين من الناس يبحثون عن مناجم جديدة وفي مثل هذا الوقت لا يصح شراء أسهم المناجم إذ لا يعصى زمن حتى تفتح مناجم جديدة وللمناسبة الأزمة يقل طلب الفحم وتكبد أصحابه خسارة عظيمة وهذا الأمر متواتر الوقوع في انكلترا وكثير الحوادث في التجارات فالقاعدة العمومية التي يجب العمل بمقتضاها هي إنشاء العامل وفتح المناجم وبالجملية البدء بأى مشروع كان في الوقت الذى تكسده فيه سوق التجارة وتكون أجور الفعلة وفائدة السلفة قليلة وفي مثل هذا الوقت يتم حفر الآبار وتشييد المهارات وعمل جميع الاشغال اللازمة بمصاريف قليلة وتكون الورش قد استمدت فيصادفها تحسن الاحوال وتكون العامل المراحة لها قليلة العدد . وهذه القاعدة لا تنطبق على ذوى المطامع الذين يجهدون أنفسهم في انشاء الشركات وتفريق السهوم في وقت إقبال الجمهور عليها أى في زمن سرعة الحركة التجارية وهم جريصون على التخلص من سهومهم قبل ان تبدل الحال فيلقون الخسارة على عاتق من ينفرونهم فالواجب على العاقل مجانبة المشروعات الجديدة في المدة التي تكون حركة التجارة فيها سريعة جداً بل الواجب عليه بيع السهوم المشكوك في أمرها أو المقصود منها مجرد الربح المؤقت والاستعاضة عنها بسهوم

أخرى لا تؤثر فيها الأزمة وطالما أغفل النقلة هذه القاعدة على أهميتها التي يدل عليها كتاب السير لسبحان نيوتن محفوظ في المكتبة الملكية يكلف فيه أحد أصحابه بشراء بعض سهام له من شركة بحر الجنوب.. وكان تحريره لهذا الكتاب في الوقت الذي كانت فيه هذه الشركة آخذة بالاضمحلال فليستفد الريب الخائق من هذا المثال ولا ينحدر في تيار التقليد وبهذه الطريقة يقل وقوع الأزمات وإذا وقت كان ضررها قليلا. هذا ولا بد أن تتوالى أدوار السلفة حتي يتنبه لها الناس ويكونوا على حذر منها ومن الواجب على أرباب الاشغال الاقدام على العمل في زمن الكساد والتبصر والتروي في زمن الرواج حتي لا يقعوا في سوء المصير فالوقوف التام على أدوار السلفة كفيل بمعرفة أوقاتها

الباب الخامس عشر

(في الاعمال التي يجب على الحكومة القيام بها)

٩٢ — الاعمال التي يجب على الحكومة أداؤها هي الخدمات التي تطالبها الأمة بها وتنقسم الى قسمين اضطرارى واختيارى فالاضطرارى يحثى الاعمال التي لا مفر من للحكومة منها كاللذفاع عن البلاد من

سطوات الأعداء وتوطيد الأمن في داخليتها وتلافي الثورات
المهددة لكيان الحكومة ومعاينة المجرمين المنتهكين لحزمة القانون
والكسرين لصفاء الأمن العام وترتيب المحاكم للفضل في المنازعات
بين الأهالي ونحو ذلك.

أما القسم الاختياري فيشمل الأعمال التي يأتي قيام الحكومة
بها بأجل الفوائد كضرب العملة الجديدة وتوحيد طريقة المكايل
والموازين وتمهيد الطرقات وترتيب البريد وتأسيس المراصد الفلكية
ومكاتب الأنباء بالحوادث الجوية وهلم جرا. والأعمال الاختيارية
لا حصر لها كما لا حد لما تعهد الحكومات به منها ولا الأعمال التي
يجب على كل من هذه الحكومات والأهالي الاختصاص بها لأن
أخلاق وعادات الأمم وطرق معيشتها وحياتها تختلف اختلافا من
شأنه أن يكون ما يصلح لقوم معه وبلا وضراً على آخرين.

فإن حكومتي روسيا وأستراليا مثلاً تنشئان السكك الحديدية
على نفقتهما فإذا فرض أن هذه الطريقة لازمة أو مستحسنة في
هذه البلاد فلا يضمن أن تكون كذلك في انكلترا أو إيرلندة أو
الولايات المتحدة. وقد عرف بالتجربة أن إدارة البريد في انكلترا
تأتي بأرباح وافرة وأن إدارة التلفراف فيها لا يني إيرادها بنفقتها

ومن المؤكد أن تسليم زمام الخطوط الحديدية الانكليزية الى عمال الحكومة يدعو الى خسارتها وهو ما يؤخذ منه أنه لا بد لكل حالة من بحث خاص وغاية ما يجب على الاقتصادي هو أن يبين بطريقة عامة ما هي المزايا أو المضار التي تنشأ عن تدخل الحكومة في الأعمال

٩٣ — المزايا الناشئة عن تدخل الحكومة

من المسلم به أن يحدث وفر عظيم من تشغيل ما يلزم البلاد من صنف معلوم في معمل واحد . مثال ذلك مكتب الحوادث الجوية بلوندره فأن هذا المكتب ترد اليه كل يوم من انحاء المملكة البريطانية ومن الممالك الاوربية رسائل برقية تتعلق بالجو فيقارن بين ما يرد اليه من هذا القبيل بعرضه الى بعض ثم ينشر نتيجة هذه المقارنة في الأرجاء كافة بواسطة التلغراف والصحف . وعمل كهذا ليس في قدرة أحد من الأهالي القيام به على أن ماتفقه الحكومة ستويا على هذا المكتب قليل بجانب المزايا الجملة الناجمة عنه للجمهور إذ ينبي بالأوقات التي تكثر فيها حوادث الفرق أو انفجار المناجم أو غيرها من الطوارئ الخطيرة التي طالما كان وقوعها نتيجة الجهل بأحوال الجو فيؤخذ مما تقدم أن اختصاص الحكومة بالنظر في الحوادث

الجوية وتعهدها إياها في مكانه من الصواب
والحكومة اذا أنشأت إدارة خاصة بنقل الصرر الصغيرة تقتصد
اقتصادا عظيما . نعم إن بانكلا شركات عديدة تقوم بهذا العمل
إلا أنها كثيرا ما ترسل المركبة الى جهة بعيدة لنقل صرة واحدة
وفي لوندرة وحدها ست أو سبع شركات أهلية لنقل الصرر داخلها
كما أن لكل شركة من شركات السكك الحديدية طرق مخصوصة
لتوزيع البضائع وفي هذا من إضاعة الوقت والمجهودات من غير فائدة
مالا يحقي فلو أن الحكومة قامت بهذه المهمة لاكتفت بأن ترسل
مركبة واحدة الى كل شارع أوحى من الأحياء لتوزيع على كل بيت
ما يخصه فتقتصد بذلك مالم يس في وسع تلك الشركات أن تقتصده
من الوقت والمسافة .

٩٤ — في المضار الناشئة عن تداخل الحكومة .

من الامور المحققة الضرر اشتغال الحكومة بأعمال يمكن للاهالى
أو الشركات القيام بها مكامها إذ من المأدة أن يحال مستخدمو الحكومة
على المعاش أو الاستيداع إلا بأدرا وأنها إذا بدأت بتنفيذ مشروع
فلا يسما سوى تحمل مصاريف إتمامه ومكابدة عناء انجازه صالحا
كان أو غير صالح وإذا كان أولئك المستخدمون لا يؤدون واجباتهم

بالنشاط والغيره والعناية المطلوبة منهم اعتمادا على ما يتقاضونه من المراتب فانهم لا يستطيعون مجارة الأهلين في تلك المزايا إذا عهدت الحكومة اليهم بتلك الاعمال

يؤخذ مما قلتم أنه لا ينبغي للحكومة الاشتغال بشروع جديد فلم يتبين لها جليا أنها أقدر من الاهالى على إتمامه بأقل ما يمكن من المال مع مراعاة الجودة والاتقان . وخلاصة القول إن فائدة تداخل الحكومة لا يكون إلا حيث يفيض الأيراد على المصروف وأن ضرره لا يكون إلا حيث يزيد المصروف على الأيراد . وفي البريد تربو الفوائد على المضار وربما تحققت هذه القاعدة فيما لو أنشئ بريد خاص لتوزيع الصرر . أما التلفراف فزياده وإن تكن عديدة إلا أن خسارته جسيمة ولو أن الحكومة هى التى تملك وتدير حركة السكك الحديدية الانكليزية لأضحت المزايا قليلة والخسائر جسيمة . أما في أمريكا فشركات البريد أحسن إدارة وأكثر انتظاما من إدارة بريد الحكومة . ومن المؤكد أن إدارة السكك الحديدية والتلفرافات بالولايات المتحدة أحسن اتقاناً الآن وأكثر نظاماً مما لو دخلت تحت إدارة الحكومة

الباب السادس عشر

في الضرائب

٩٥ - في ضرورة الضرائب

مهما تكن الاعمال التي تشهدها الحكومة بأدائها فانها لاغني لها عن الاحتياج الى مال كثير يمد حصولها عليه من الاعمال التي تديرها. لذا تراها مضطرة الى فرض الضرائب المختلفة على الناس. والضرائب في اصطلاح علماء الاقتصاد كل مبلغ يطالب من الأمة لسداد النفقات اللازمة للحكومة المحلية والعمومية.

وكثيرا ما يدفع الناس ضرائب متنوعة بدون أن يشعروا بها منها ثمن طوابع البريد. ويدفع بعض المدن الضرائب ضمن ما يدفعه نمنا للغاز أو الماء الذي تستنفده.

ولقد تفتت الأمم على اختلاف الأزمان والأماكن في كيفية تحصيل الضرائب فمنها ضريبة النفوس وهي التي تضرب على سائر الاشخاص ذكورا أو أنثاء راشدين أو غير راشدين وقد أبطلت هذه الضريبة من انكلترا في عهد غليوم الثالث. وكانت هناك ضريبة أخرى على الوقود فكان أهل اليسار الذين يسكنون الدور الواسعة

والقصور الفخيمة يدفعون عن المواعد ضريبة أكبر من التي يدفعها الفقراء الذين يسكنون المنازل الحقيرة القليلة المواعد وقد رأت الحكومة أن تلغى هذه الضريبة وتستبدلها بضريبة أخرى على النوازل لأن الأهالي كانوا بدأوا ينمرون من دخول الجباة في المنازل لاحتواء المواعد ولأنه يسهل على هؤلاء تعداد النوازل فيجبر الطواف حول المنازل ولقد ألغت الحكومة هذه الضريبة أيضاً وفرضتها على كل إنسان بالنسبة لقيمة أجره يتيه ومقدار دخله

٩٦ — في الأموال المقررة والأموال غير المقررة

الأموال المقررة هي التي يتحمل المولون أعباء دفعها بصفة نهائية كضريبة مفروضة عليهم مثال ذلك من عنده مركبة خاصة. فإنه لما كان الناس لا يستعملون المركبات إلا في مصلحتهم الخاصة فليس في الامكان تحويل ما يدفعونه عنها من الضرائب على غيرهم من الاشخاص. أما اذا كانت الضريبة مفروضة على مركبات النقل والمركبات الحاملة للبضائع التي يرسم المبيع فإن الركاب والمتاعين للبضائع المعروضة للمبيع على هذه الصفة هم الذين يحملونها على عواتقهم ويدفعونها ولهذا سميت الضريبة في الحالة الاولى مقررة وفي الحالة الثانية غير مقررة. ومن الاموال المقررة في انكلترا الضريبة

المفروضة على الدخل أو على الكلاب أو على الفقراء وهم جراً .
وقد يكثر تحويل الضريبة المقررة الى غير مقررة ولكن يستحيل
بوجه التقريب الوقوف على الذين يدفعون الضريبة في الحقيقة .

نم إن الأموال غير المقررة تحصل من التجار إلا أنهم
يستعصون ما يدفعونه منها بما يتقاضونه ربحاً من معاملهم وأهم هذه
الأموال في انكثرا الرسوم الجمركية المضروبة على التبذ والمشروبات
الروحية والدخان (الطباقي) وغيرها من الاصناف المجلوبة من الخارج
برسم المبيع . وكانت العادة أن يؤخذ جانب من البضائع المصنوعة
داخل المملكة مقابل المستحق عليها من الرسوم الجمركية ولكن هذه
العادة أبطلت تقريباً إذ صارت لا تؤخذ هذه الرسوم في انكثرا إلا
على بعض الاصناف دون البعض الآخر كالمشروبات الروحية .
واعتادت الحكومة أن تحمل هذه الرسوم مساوية لما يؤخذ في
الكمرك على الواردات الاجنبية فالعرق الانكليزي يدفع عنه
بقدر ما يدفع عن العرق الفرنسي فيحدث هناك توازن يضمن خربة
التجارة ويسمح للحكومة بتحصيل أموال طائلة . ورسم الترخ من
أهم الاموال الغير المقررة إذ القانون يقضي بأن الصكوك كاللحجج
والايصالات والحوالات لا يكون معمولاً بها إلا إذا دفع عنها رسم

القيمة الذي يختلف من بنس واحد الى آلاف الجنيهات بحسب قيمة الشيء الذي هو موضوع الصك . وهذا الرسم ضريبة مقررة ولكن بالنظر لتعذر معرفة من يتحملة نهائيا أدرج ضمن الأموال الغير المقررة

٩٧ — توزيع الضرائب

كان الاقتصادى (آدم سميث) أول من وضع القواعد لأرشاد الحكومة الى كيفية فرض الضرائب وبما أن هذه القواعد على مكانة من الحكمة والسادد فقد آثرنا بيانها هنا :

١ — قاعدة المساواة : من الواجب على رعايا كل دولة مساعدة حكومتهم مساعدة تناسب مكانتهم من الثروة أى قيمة الدخل الذي يحصلونه فى ظل هذه الحكومة . فكل فرد من أولئك الرعايا ملزم بأن يدفع الى حزينة الحكومة جزءاً من أجرته أو بوجه عام مما يكسبه مناسباً لأجرته أو دخله . ومجموع الأموال التي تحصل فى انكسار بناء على هذه القاعدة يبلغ العشرة فى المائة من الأيراد أو المكسب ويكون توزيعه على الأمة بقبان طبقاتها واختلاف صناعاتها ينسب متعادلة على وجه التقريب إذ ربما كان أرباب الثروة الواسعة يدفعون نسبياً أقل مما يجب أن يدفعوه كما أن الفقير المعق من دفع

المال المفروض على الدخل . والذي لا يدخن ولا يشرب المشروبات
الروحية لا يتحمل من الرسوم الأخرى المتنوعة سوى الضريبة
المفروضة على الفقراء ومن المتعذرو وجود ضريبة يتساوى فيها الأهلون
وهو ما يؤخذ منه أن الضريبة المفروضة على الدخل إن هي إلا ضريبة
نسبية تقريبية إذ يستحيل تعيين دخل كل إنسان على التحقيق
والفقراء من الناس لا يدفعونها أبداً وهو ما يوجب فرض ضرائب
مختلفة حتى أن الذي تجيز له حالته الأعداء من أحداها لا يفر من
دفع الأخرى

ب — قاعدة التحديد : يجب تحديد مقدار ما يدفعه كل فرد
من أفراد الأمة بمعنى أنه يجب على الحكومة تعيين زمن الدفع
وكيفيته ومقدار الأقساط وهذا التحديد مهم إذ بدونه ييسر للجاني
ظلم الأهالي وتجصيل ماشاء وربما تعرض لقبول الرشوة متعمداً
بتتقيص الضريبة لذا كان يجب أن لا يجعل تسمين البضائع ذريعة لتجصيل
الاموال فالزيت مثلا تختلف أصنافه وشهرته ولكن يسد على الجاني
أن يقدر بالتدقيق قيمته لأنه إن صدق ما يقوله أصحاب الزيت خشي
أن تكون القيمة أعلى مما يقولون وبما أنه من الصعب إظهار ما يرتكبه
التجار أو الجبأة من النش فيخشي من أن يقبل المثلثون الرشوة

أما لو كانت ضريبة الزيت متوقفة على كميته فقط لسهل عندئذ ظهور
النش. وما ذكرناه عن الزيت يصدق على جميع الأصناف التي
تفاوتت في الأثمان تفاوتاً كبيراً

ج — قاعدة الديقان: يجب تحصيل الضرائب على الوجه اللائق
وفي الوقت المناسب للممول وهذه القاعدة عظيمة النفع لأنه لما كان
الغرض من الحكومة المحافظة على مصالح الأمة فقد وجب عليها
أن تكفل راحتها بما في وسعها فلا تطالبها بالأموال إلا في الزمن
الذي يسهل فيه الدفع عليها وقد يفترض كثيراً على العادة المتبعة
في انكسارها من جهة التحصيل في يناير لكثرة الطلبات على الأهالي
في هذا الشهر فما تقدم يظهر أن رسوم الجرك والكوس موافقة
لهذه القاعدة لأن الممول يدفع الرسم عندما يشتري زجاجة من
المشروبات أو أوفية من الدخان مثلاً فإذا لم يشأ دفعها فاعليه إلا أن
يكف عن الشراء (وربما كان ذلك أحسن له من جميع الوجوه)
وعلى كل حال فأن من هان عليه صرف النقود في اشتراء الدخان
أو المشروبات يهون عليه أيضاً مساعدة الحكومة بيمض الدرهم
ومن هذا القليل يكون الرسم المتحصل على الأيضالات صواباً لأن
الشخص الذي يتحصل على ماله يسهل عليه إعطاء جزء ضعيف من

النقود التي استلمها الى الحكومة

د — قاعدة الاقتصاد: يجب اتباع طريقة للحصول تكون فيها المصاريف قليلة بحيث يرد معظم ما تدفعه الاهالى الى الخزينة وعلى ذلك لا يستحسن فرض الضرائب التي تستلزم عمالا عديدين لتحصيلها لأن مرتباتهم تستغرق جزءا عظيما منها أو تحدث اضطرابا في التجارة يؤدي الى ارتعاع الائتمان فضلا عن أنه لا يجب على الحكومة أن تنفق وقتها وثروتها في التحصيل لأن ذلك يكون بمثابة ضريبة أخرى وبناء عليه يكون رسم التهمة مذموما لانه يلزم المتعاقدين بالتوجه الى مكتب التهمة ويضطر الحكومة الى استخدام عمال عديدين لمباشرة تحصيل رسمها على أن التهمة كثيرا ما تقضى الى أضرار عديدة لأن المتعاقدين لا يدفعونها واثقين بذمة بعضهم بعضا وهو ما يجعل عقودهم ملغاة ومن الواجب أن لا تحرم الحكومة رعاياها من حماية القانون طمعا في بعض درهمات

٩٨ — مذهبها حرية المبادلة التجارية وحماية الحاصلات الوطنية فرض أغلب الحكومات على توالي الازمان الضرائب لمساعدة صناعة البلاد اعتقادا منها أنها اذا اتخذت الضرائب ذريعة لمنع الأهالى من ابتاع البضائع الأجنبية أقبلوا على شراء حاصلات البلاد فتروج

حركتها وهو خطأ بين يمكننا أن نسميه بخطأ حزب الحاصلات الوطنية ولكنه ينطلي سريعاً على عقول الجمهور إذ من المشاهد أن التاجر يكره كل شخص قام ليهطل عليه أو يبيع الاصناف التي يتجر فيها بأثمان أقل فأذا أقبل الأهالي على البضائع الأجنبية فأنت ترى الصناع والتجار الوطنيين يشكون ويتجمعون ليفهموا الناس أن النبن كل النبن في شراء هذه البضائع وهي أقوال تحرك في قلوب الشعب عواطف حب الذات والأناية فلا يرضى بأن تغلب عليه أمة أجنبية وترى أرباب المعامل لما لهم في ذلك من المصلحة الذاتية يقيمون الحججة على الحكومة ويوجهون إليها بما عندهم من الأدلة المقصود بها إقناعها بأنها لو منعت دخول البضائع الأجنبية لاجتهدوا في تشغيل ما يضارعها في زمن قريب وأشغلوا في هذا العمل كثيراً من العملة فتحسن حالة البلاد التجارية وتزداد ثروتها وهم في الحقيقة في ضلال مبين (انظر مادة ٥٥) إذ المقصود من العمل لم يكن مجرد تحصيل الرزق للعمال فقط بل تمتع الجمهور بحبوبة العيش والرفاهية هذا ولا يسعنا إنكار أن لكثيرين من أرباب الأملاك أو للتاجم أو المعامل مصلحة كبرى في فرض الرسوم على البضائع الأجنبية الماثلة لما يصنعونه أو يتجرون فيه إلا أننا نقول إن الذين

تعود عليهم هذه الرسوم بالفائدة يجب عليهم التنازل عنها إذ المقصود من الاقتصاد السياسي منفعة الأمة بأسرها لا شطر معين منها وقد يفوت أرباب مذهب حماية الحاصلات الوطنية أن الغرض من البضاعة إيجاد الاصناف بكثرة وتصرّفها بثمن بخس وأنه من المستحيل أن ترد بضائع أجنبية بأثمان متهاودة بدون أن تصدر بضائع وطنية لدفع قيمتها وقد شرعنا فيما سبق أن الثروة تزداد بتشغيل الاصناف في المحل المناسب وليس هناك دليل على مناسبة المحل أسطع من بيع الاصناف التي توضع فيه بثمن متهاود أى أنه لو كان في قدرة أرباب المعامل الأجنبية التغلب والفوز على أصحاب المعامل الوطنية لهذه هذا دليلا على فائدة تشغيل الصنف المقصود في البلاد الأجنبية

ورب معترض يقول ماذا تصير اليه حالة عمالنا إذا وردت اليانا الاصناف جميعها من البلاد الأجنبية فالجواب أن هذا الأمر مستحيل الوقوع إذ ورود البضائع الأجنبية الي بلادنا يستلزم دفع أثمانها إما نقدا وإما بضائع أخرى فأذا بادلناهم بالبضائع لزم تشغيل هذه البضائع عندها وكلما زاد ابيعاعا للواردات الأجنبية زاد استخدام العمال للحصول على ما يلزم من البضائع وبهذه الطريقة يكون مشتري الأصناف الخارجية أعظم مساعد للمعامل الوطنية لأنه يزيد في

حركة أنواع الصناعة المتوفرة شروطها في البلاد والتي بواسطتها
تزداد الثروة

٩٩ — في النظرية التجارية

أما إذا دفع ثمن البضائع الأجنبية نقداً فإن ثروة البلاد لا تنفذ
خلافاً لما زعمه الأقدمون الذين كانوا يظنون أن البلاد تزداد ثروة
كلما دخلها شيء من الذهب أو الفضة. ولعمري الحق أنها الفكرة سخيفة
إذا ما الفائلة من جمع القناطير المقنطرة من هذه المعادن الثمينة التي
فضلا عن عدم الفائدة من تكديسها يتكبد مقتنوها نقصاً في الأرباح
وربما كان وجودها من الأسباب الباعثة للأغنياء على استعمال الذهب
والفضة في أوانيهم فيزداد سرورهم وفرحهم باقتنائها والافتخار بها
بقدر ما تنقص أرباحهم إلا أن تخزين النقود الزائدة بوجه عام على
ما يلزم لحركة التجارة الاعتيادية لا يعود بالخسارة إلا على صاحبه ولا
خوف من أن تصبح البلاد يوماً ما وقد نقد ما فيها من النقود لأنه
إذا قلت كميتها زادت قيمتها (قانون العرض والطلب) وهبطت
الأسعار فقتل الواردات وتزداد الصادرات وبالنظر لما حوته بلاد
أستراليا وأمريكا الشمالية من مناجم الذهب والفضة يستحسن أن
تدفع قيمة وارداتها نقوداً لتوفر المعادن الثمينة عندها وليس يخاف أن

الذهب والفضة يستخرجان من المناجم فيترتب إذاً على البلاد التي
ترغب دفع أثمان وارداتها نقوداً أن يكون عندها مناجم أو أن
تستجلب ما يلزمها من هذه الأصناف من البلاد الموجودة فيها فإذا
لا يمكنها أن تشتري أصنافاً أجنبية دون أن تعمل عندها من البضائع
ما يوازي قيمتها وحينئذ تكون التجارة الأجنبية من الأسباب
المساعدة على رواج الصناعة الوطنية

١٠٠ - الخاتمة

ليعلم القراء الكرام أن هذا الكتاب عبارة عن مختصر موجز
في الاقتصاد السياسي وأن من المستحيل استيفاء شرح هذا العلم
المفيد ولكن لعلنا نكون بلغنا الغاية المقصودة منه إذا كان مائتضنه
كافياً لالفات قرائنا إلى الشروح المطولة والمرجو أن يكونوا تحققوا
من أن الاقتصاد السياسي عكس ما يزعجه البعض لم يكن من بواعث
الكدر والغم إذ كيف يكون من بواعث الكدر السعي لتخفيف
أعباء العامل المسكين أو لتحسين حالته. نعم قد يكون العلم مكدرًا من
جهة أنه يحملنا على إيمان الفكر في حالة من استولى عليهم الفقر أو
أفقدتهم الحاجة أو زلت بهم الضائقة فساقطهم إلى ملاجيء الفقراء
أو إلى السجون أو المستشفيات أو أوقعتهم في الاضراب عن العمل

أوفي البطالة أوفي التفاليس أوفي غلاء المعيشه أوفي المجاعات أوفي
غير ذلك من الامور التي يتعبض لها القلب ويستولى بسببها الأسي
على الفؤاد ولكن قل لي رعاك الله هل للاقتصاد السياسي في ذلك
من ذنب؟ أوليس من الصواب الاعتراف بأن الاقتصاد السياسي
يكون جليل النفع إذا اتقن درسه ليكون عظيم الأثر في إزالة جميع
هذه الامور المكدره بما يرشدنا إليه من الوسائل لتفريج كربته
الانسان ؟ ﴿ عمت ﴾



نبذ اقتصادية

(بقلم)

سعادة وكيل نظارة المعارف العمومية

أشرفنا في مقدمة كتاب الاقتصاد الى ان سعادة على باشا أبو الفتح أمحننا بطلاننا من
الفصول التي نشرها منذ سنوات ببعض المجلات العلمية متاولا فيها أهم الموضوعات الاقتصادية
التي تهم مصر ووعدنا بتعديل ذلك الكتاب بها ووفاء بالوعد تأق عليها تباعا فيما يلي
بحسب ترتيب صدورها :

﴿ قانون جريشام ﴾

(نشرت في ١٣ سبتمبر سنة ١٨٩٣)

منطوق هذا القانون هو : أنه اذا وجدت عملتان قانونيتان

في بلد من البلاد وكانت احدهما طيبة والاخرى رديشة تغلبت
الرديشة على الطيبة. وهذا القانون ينسب الى جريشام مهردار الزاب
ملكة انكلترا

وسبب ذلك أن الملكة المذكورة أمرت بضرب نقود جديدة
لأن التي كان يتعامل بها في ذلك الوقت كانت تلقت لكثرة الاستعمال
فجذب الناس لما شاهدوا كثرة النقود القديمة ونُدرة القطع الجديدة
فتأمل جريشام في هذا الامر وأتى بقانونه السابق المذكور على أنه
ليس بأول من لاحظ تلك الحادثة الغريبة بل سبقه الى ذلك
اريستوفان المؤلف اليوناني الشهير إذ قال في بعض رواياته ما معناه
«عجبا لبني آدم كيف يعاملون أشرفهم وأعجدهم معاملتهم للنقود فانهم
يتعاملون فيما بينهم بالعملة القديمة ولا يستعملون الجديدة الطيبة الا
في منازلهم أو مع الغرباء»

حقا إن هذه الملاحظة تستوجب الدهشة لأول وهلة فالإنسان
محبول بطبعه على تفضيل الاحسن واذا كانت لديه جملة سلع اختار
منها ما هو أكثر اتقاناً فبالله لا يجري على حكم هذه الطريقة في العملة
وتراه يسير على خلافها

لمعرفة الاسباب الحاملة له على ذلك يكفيننا إن نقول إن احتياج

الانسان للتقود ليس كاحتياجه لباقي الأشياء فهو لا يريد أن يدخلها بأعيانها في جملة طعامه أو شرابه أو يتفجع بمادتها في مصنوعاته ولا يرجو منها أكثر من أن يوفى بها دينه الدائن وتلك الصفة متوفرة في العملة مادامت قانونية لأن الدائنين لا يتقدرون على رفضها وعليه فإذا يضر المدين اذا كانت العملة جيدة أو رديئة ؛ نعم إذا كان بين يديه من الثمار لاختار ألذها أو الدواليب لا تقي أمتها واتقنها لأن تلك يأكلها ويهمه نوعها والدواليب يستعملها في حاجاته وكلما كانت جيدة عادت عليه بفائدة عظيمة وأما التقود فلا تجري على شيء من ذلك من هذا الشرح يظهر لنا سر شيوع التقود القديمة ولكن ما هي أسباب اختفاء التقود الجديدة ؟ نقول ان لذلك ثلاثة أسباب :

(السبب الأول) هو كثر الاموال في زمن الخوف والاضطراب يسمى كل انسان الى ادخار ما يلزم له من الدراهم وبديهي أنه يجتهد في جمع التقود الطيبة لما فيها من الفائدة التامة له وهذا السبب ليس ذا أهمية كبيرة على أنه لا يستمر زمنا مديداً

(السبب الثاني) هو أداء ثمن السلع المشتراة من البلاد الاجنية ثم أنه في أغلب الاحيان يدفع هذا الثمن بواسطة التحويل ولكن ذلك لا يمنع ارسال التقود بالكلية ولما كان التاجر الاجني ليس بخاضع

لقوانين أية دولة غير دولته فله أن يرفض ما شاء من النقود الاجنبية وبما أن مصلحته تدعوه الى إيثارة العملة الجيدة فهو لا يقبل الرديئة مع وجود غيرها وبهذه الطريقة يتحول كل سنة جزء من النقود الجيدة الى الخارج (السبب الثالث) هو بيع النقود بالمقابل وهذا أهم الأسباب وأشدها تأثيراً في إختفاء النقود الجيدة . ولقد يرى الانسان في بادئ الامر أن بيع النقود المضروبة أمر غريب جداً ولكنه قريب الحصول في الواقع . لذلك نفرض أن القيمة التجارية لقطعة من الذهب مثلاً أكبر من القيمة المنقوشة عليها فلا يبعث تلك القطعة باعتبار ثقلها لربح صاحبها مقدار الفرق بين القيمتين وبهذه الطريقة تنقص بسرعة كمية النقود الطيبة

وهاك بيان الاحوال التي ينطبق عليها قانون جريشام :

أولاً — وجود عملة ممتثلة مع عملة جيدة . ولهذا يجب على الحكومة أن تجد سبب نقودها في مدد غير متباعدة

ثانياً — وجود عملة من ورق ناقصة القيمة مع عملة من ذهب أو فضة . فالولايات المتحدة والروسيا مع كونهما بلاد المعادن الثمينة لم تقدر على حفظ نقودهما لوجود عملة من الورق فيهما .

ثالثاً — وجود عملة قوية مع ضعيفة أو معتدلة مع ضعيفة .

وزيد بالعملة المتدلة ما كانت قيمتها الحقيقية هي عين القيمة المتقوَّشة عليها وبالعملة القوية ما كانت قيمتها الحقيقية أكبر وبالضعيفة ما كانت قيمتها التجارية أقل من القيمة المفروضة لها

﴿الأجنبي والمقاربات المصرية والبنك الزراعي﴾

(نشرت في ٢٦ مارس سنة ١٨٩٥)

(الداء)

لا يكاد الانسان يتصفح في هذه الأيام جريدة من الجرائد إلا ويجد شكوي الأهلين من الفاقة التي دهمتهم والفقر الذي ألمَّ بهم. ولقد كان البعض قبل هذا العام ينادون بتحسين حالة الفلاح ولكن لما ظهر الأمر على وجهه واستيقنت الحكومة من سوء حالة رعاياها الاقتصادية خففت عنهم - بصورة مؤقتة - جزءاً من الضرائب وأصبح الكل إجماعاً على وجود الداء وإن اختلفوا في طرق تشخيصه ووصف العلاج الناجع فيه

على أن أكثر المشتغلين بهذه المسألة الدقيقة يذهبون الى أن الوسيلة الوحيدة لمساعدة الأهلين هي تخفيف الضرائب عنهم ونحن وإن كنا لانخالفهم في ذلك لأن الضرائب في بلادنا

ثقيلة إذ تختلف من ٣٠ الى ٥٠ بالمائة على الاقل مع أن المفروض لها في جميع القوانين المالية والعلوم الاقتصادية هو ١٢ بالمائة على الأكثر إلا أنا نرى أن هناك دواء أنجح من ذلك وأبلغ تأثيراً وأكثر نفعاً لأنه يشفي مما هو أعظم ضرراً وأشد خطراً من الضرائب. ذلك هو داء الربا الذي انتشرت جراثيمه في جميع أنحاء القطر المصري حتى كاد يودي بحياته الاقتصادية. ولييان ذلك نقول :

إن الاملاك العقارية لها مقام عظيم في جميع البلاد لاسيما البلاد الزراعية ولا مرأى في أن القابضين عليها هم في جميع الاحوال أهم قسم تكون منه الأمة وناهيك بما شرعه القانون من وجوه الاحتياط الكثيرة للمحافظة على هذا النوع من الأموال

وهذه الحقيقة المسلم بها من جميع العقلاء هي في القطر المصري أظهر منها في غيره إذ من المعلوم أن هناك فرقاً - أن لم يكن مادياً فمفهومياً - بين الاطيان المملوكة للوطنى والاملاك المملوكة للأجنبي لأن الاول خاضع لقوانين البلاد والثاني له ما فيها من الحقوق وقل ان يكون عليه بعض ما بها من الواجبات

من هذا يظهر جلياً أن من واجب الحكومة وخصوصاً المقيمة بامتيازات الاجانب أن تساعد الاهلين على حفظ أموالهم الناتجة إن لم

نقل على استرداد مافي أيدي غيرهم بالوسائل القانونية الاقتصادية يتأمل المصرى في التاريخ المقارى لمصر منذ عشرين سنة . فينهر الدمع من عينيه ويملكه الجزع والأسى عند ما ينكشف له عدد الأسرات التى خانها الدهر وزعت عنها أملاكها بأيدي ثلالب الرايين . فكم سمعناوكم رأينا أناساً من هذه الطائفة يستوطنون القرى والمدن ولا يملكون من حطام الدنيا إلا بعض دريهمات مجموعة بكل جهد وعناء فلا تمضي عليهم الاعوام القليلة إلا وقد صارت لهم الدور الواسعة والضياع الكثيرة والمصريون يعجبون ويدهشون لكل ذاك ولا يفقهون السر في اقتناء تلك الثروة الطائلة .

والامر أيسر من أن يحتاج في تبينه الى كد الذهن وإبعاد الفكر فأن مدار ثروة المرابى إنما هو ذمته التى تتسع لكل شئ وبساطة الفلاح وسلامة نيته وشدة حاجته الى الاقتراض وذلك أن الفلاح إذا أراد الاقتراض اندفع الى « الخواجا » وطلب منه القدر الذى يريده فيتلقاه هذا بجملة الشروط التى لا يعقد القرض الا عليها وهي :

١ — أن الفائدة تكون على الأقل ٢٠ أو ٣٠ بالمائة إذا

كان الفلاح من ذوى الاملاك الصغيرة

٢ — أن لا يبيع الفلاح محصوله إلا « للخواجا » صاحب الدين .

والطامة الكبرى أن المرابي لا يقنع أيضاً بهذه الفائدة الفاحشة وهذا الربح المتجاوز لحدود كل قانون بل تري الفلاح المسكين إذا استدان قدراً من النقود في شهر يناير وآخر في شهر يونيو وآخر في شهر يوليو فأن « الخواجا » يضم جملة هذه المبالغ بعضها الى بعض ويحاسبه على فائدتها باعتبار سنة كاملة حيث ترقي الفائدة بهذه الوسيلة الى ١٠٠ بالمائة أو أكثر

كل هذا والمرابي لا يسد نهمة ولا تنقع غلته بل تراه يبيع الفلاح التقاوى بثمان أرفع مما في السوق وإذا اشترى من حاصلاته اشترى بالبخص فضلاً عما يتخذ من أساليب الغش في الموازين والمغالطة في الحساب مما يرد الجنيه الواحد في السنة الى جنيين ونصف ان لم نقل أكثر

وبما أن الزرع مهما اشتدت ساقه واخضلت أوراقه وأحاطت به البركة من جميع أطرافه لا تتجاوز فائدته العشرة في المائة فيتين من ذلك عجز المصري الذي دخلت رجله في الشرك عن الخلاص منه فيظل على هذه الحال بضع سنين و« الخواجا » يطاوله ويصاebre وينسته لحاجة في النفس حتي يأتي اليوم المعلوم فيرفع عليه الدعوي في المجالس المختلطة فيبيع المسكين كل ما بين يديه من المنقولات ليدفع

ثمها الى المحامى الذى يتولى الدفاع عنه والاهتمام بقضيته حتى يحكم عليه فيها بكل ماطلب «الخوارج» وبالمصاريف القضائية وغير القضائية ويشهر مبيع أطيانه فى المزاد العام . وفى يوم البيع يحجم الاهلون من بنى وطنه عن التقدم لشراؤها مراعاة لخاطر صاحبها (وبئست المراجعة هذه) فياخذها «الخوارج» فى دينه بأبخس الاثمان ويصبح من أصحاب الاملاك وتزداد ثروته بسرعة مذهشة على ذلك النوال

فأذا دامت هذه الحالة فلا يمضى زمن طويل إلا وجميع الأراضى المصرية قد دخلت فى حوزة الاجانب وحيث لا يبقى للمصريين - وليس لديهم مايحسنونه سوى الزراعة - إلا أن يكونوا مكارين فى أرضهم التى خرجت عنهم الى طعمة المراكين . ولما أن يرحلوا عن أوطانهم ويخرجوا من ديارهم فى طلب الرزق (ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم)

لا شك أن هذا الداء العضال جدير بناية الحكومة وانتباه الأمة ولا بد من السعي فى إيجاد دواء يعصم هذا الوطن من غوائله ويقيه عواقب فتكه وهذه هي المسئلة التي يجب علينا البحث فيها الآن
(الدواء)

تكلمنا فى الفصل الاول على المقارات المصرية ورأينا أنه مامن

يوم يمر إلا وتتناقص فيه أملاك المصريين . وقلنا أنه أصبح من
الواجب المحتم على الحكومة والاهلين السعي صفا واحدا لصد هذا
التيار الجارف . ولم يبق علينا هنا إلا بيان بعض الطرق التي يمكن بها
منع هذا الداء العضال من الانتشار . ومما تقدم لنا ذكره نهتدى الى
مكان الدواء وان كانت هذه المسئلة من معضلات المسائل الاقتصادية
وأكثرها ارتباكاً

فدعنا القارئ أن السبب الأهم إن لم نقل الوحيد في امتلاك
الاجانب لاطيان المصريين هو الديون التي لاؤثلك عليهم
فالدين أصل البلاء ومبعث هذا الشقاء ولذلك كان من الواجب
قبل كل شيء الاجتهاد في تخفيف وطأته عن عواقب الاهلين ولا
يتم ذلك الا باتحاد الحكومة والافراد معا . فعلى الحكومة أن تضع
من الضرائب حتي تكون على نسبة مقبولة فلا نستغرق معظم
الايراد كما هي الحال اليوم . ورب معترض يقول :

وكيف يتم لها ذلك وهي مطالبة بمرافق كثيرة تنفق فيها
الأموال الطائلة فاذا لم توف الضرائب عجزت عن القيام بواجباتها
نحو الامة ونحن ندفع هذا الاعتراض بان الحكومة فضلا عن كون
خزائنها حافلة بالذهب فانها يمكنها القصد في مصروفاتها على الوجه

الذى أوضحه مجلس الشورى وكان له حسن الوقع عند العموم ولا حاجة الى ذكره هنا

على أن الاقتصاد ليس بالأمر الذى تطالب به الحكومة وحدها بل هو من أم القروض على الأمة أيضا فإنه لا فائدة من تخفيف الضرائب عن كاهلها إذا استمرت على وجوه الاسراف والتبذير وانفاق المال في غير وجوهه

نم لا يجهل أن البخل قبيح وأن صاحبه مرفول بين الناس ولكن هناك منزلة وسطا وأقامتدلا لا يدين من لزمه وحافظ عليه بل يجعله موضوع مدح المقلاء وثناهم وبه ينال الدرجة الرفيعة بينهم فلو خففت الضرائب عن الممول واتخذ لنفسه التدبير والتفصد في عامة أمره وعمل بقوله تعالى « ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا » لكانت حاجته الى الاستدانة أقل والخطر الذى يتهدد أملاكه أبعد وقوعا منه اليوم

وليس كل ما أوردناه كافيا في اتقاء الضرر الواقع فان المرض قد سرت جرائمه في جسم الهيئة الاجتماعية المصرية ولا بد من استئصالها منه والا أودت به دون أن يمنع عنها هذه العاقبة الوخيمة تخفيف الضرائب ولا التزام أسباب الاقتصاد . وبعبارة أخرى

لا يكفي أن تساعد الاهلين أو نستجهم على عدم الاقتراض في المستقبل بل يجب أن ندير لهم في طريقة نستخلصهم بها من ديونهم القديمة وننقلهم بها من بين برائن الرايين قبل أن يمتصوا آخر قطرة من دماهم . وبغير ذلك لا يجدى الدواء ولا يرجى الشفاء

يذكر القارئ أن بعض أولئك الذين يستصفون أموال مصر ويستزفون خيراتها يقرضون في بعض الاحيان ما تكون الفائدة فيه مساوية لرأس المال ولا شك في أن هذا الظلم أو هذه السرقة هما سبب انهيار المصائب على رؤس أرباب العقارات سيما المزارعين منهم لانهم مهما جدوا واجتهدوا فأرضهم لا تخرج لهم ما يزيد فائدتهم على ١٠ بالمائة . فليت شمري كيف يتسنى لهم مع هذه الحال قضاء ما ركبهم من الدين وكيف لا تباع فدادينهم في أقرب الاوقات ويأخذها «الخوارج» غنيمة باردة

اذن فلا سبيل الى التخلص من هذه الورطة الا بأمر واحد وهو أن تسعى الحكومة في انشاء بنك زراعى (١) يقرض الاهلين ما يحتاجون اليه من الأموال بفائدة مشروعة لا تتجاوز الخمسة أو الستة في المائة

(١) كتبت هذه المقالة قبل انشاء البنك الزراعى الموجود الآن

وليس من رأينا أن تقوم الحكومة بنفسها على تولى هذا العمل
نوحسبها مألديها من مختلف الاعمال ولكن تمهد به الى شركة تكون
تحت مراقبة المالية وتمنع هذه الشركة امتيازات كثيرة على شرط أن
لا يسهم فيها لغير الوطنيين وتكون تحت رعاية الحكومة وحمايتها
فإذا تم هذا المشروع (وهو ليس بالامر السير على سرة
المصريين وعظماهم) أمكن للأهلين أن يحددوا ديونهم وأخذوا من
هذه الشركة ما يحتاجون اليه من المال واعتصموا بأنفسهم من أيدي
الرايين فتروج أعمالهم وتبقى لهم أملاكهم

ولا يذهب عنك ما في ذلك من الفوائد التي تعود على القطر
بأكمله ولا يتوهم القارئ أن ربح هذه الشركة يكون قليلا أو أنها
لا تكون مضمونة لأنهم مع اتساع نطاق أعمالها تزداد إيراداتها رغما
عن ضعف السعر الذي تفرض به وذلك لأن القليل في الكثير كثير
ولا تخشى على أموالها الضياع لأنها لا تفرض إلا من له عقار وسكنفل
لها الحكومة الحصول على حقوقها عند علم الدفع بطريقة سهلة
لا تكلفها كبير عناء

كل هذه الفوائد تكون متوفرة عند وجود هذه الشركة
وتكون نتيجة ازدياد ثروة المصريين وحفظ أموالهم

هذا قليل من كثير أوردناه على سبيل المثال لبيان بعض الطرق التي يمكن بها للحكومة والاهلين إيقاف التيار الذي أسلفنا الكلام عليه في صدر هذا المقال . ولدينا ملحوظة لا يسعنا أن نختم القول دون الإشارة اليها وهي أن الحكومة وعلى الخصوص في الأيام الأخيرة كثيرا ما تعرض أطيافنا للبيع والذي نلاحظه :

أولا - أن عرضها مقدارا عظيما من الفدادين ليعمه صفقة واحدة يقعد بالاهلين عن التبارى في شراؤها مع أنها لو جرأت هذه التفاتيش الواسعة لأقبلوا عليها وكانت الفائدة مضاعفه بحيث ترتفع أثمانها ولا تخرج من أيدي المصريين وهم أحق بها

ثانياً - لو اتحد بعض المصريين وتعاونوا على شراء شيء من هذه الضياع لحق على الحكومة مساعدتهم رغبة في منفعة الوطن وتوسلا الى أعظم خدمة لمصر والمصريين والسلام

— في عملة الورق —

(نشرت في ١١ افريل ١٨٩٩)

لنط الناس هذه الأيام بالكلام في أوراق البنك الوطني لنلك رأينا أن نوافي القراء بطرف من المعلومات في هذا الباب مسترشدين بقواعد الاقتصاد السياسي على جهة الاختصار فنقول:

١ — في إبدال العملة الذهبية والفضية بعملة من ورق
ليست العملة كغيرها من الأشياء تقتنى للاتفايع باعياها وإنما
هي واسطة لاقتناء غيرها من الأشياء . ولذلك كان من المقبول عقلا
أنه يمكن الاستغناء عنها بأى شيء آخر يتفق أهل البلد أو المملكة
على اتخاذه ويتواضعون على تداوله فيجربى عندهم مجرى النقود . وإن
كان الذهب والفضة يفضلان غيرهما لما اختصاه من المزايا العديدة
والخلاف بين العلماء شديد في معرفة أول من اخترع عملة
الورق على أن الثابت من كتب سياح الأفرنج الذين زاروا بلاد
الصين في القرن الرابع عشر بعد الميلاد أن هذا النوع من العملة
كان معروفا في هذه البلاد متداولاً بين أهلها من ذلك العهد البعيد
وعملة الورق — بخلاف السندات والسفانج « الحوالات »

المستعملة في التجارة — تنقسم الى قسمين :

أ — أوراق المصارف « البنوك »

ب — عملة الورق « بالمعنى الأخص »

ومهما كان وصف هذا النوع على العموم فلا بد عن وجود
فروق كثيرة بينه وبين العملة المضروبة من الذهب أو الفضة : منها .
أن قيمتها غير ثابتة . وذلك لأنها ليس لها قيمة ذاتية . وكل مالها

من القيمة انما هو اعتبارى مستمد من القانون بخلاف الذهب والفضة فان لهما قيمة تجارية باعتبارهما سبائك لا تتأثر بما يتغير عليها من أحكام القانون . ومنها أن ميدان التعامل بها ضيق فلا سبيل للارتفاع بها إلا في أرض الدولة التي صدرت فيها . وأما الذهب والفضة فالارتفاع بهما سبائك ميسور في كل البلاد . ومنها أن قيمتها كثيرة الثقل لأن الحكومة في وسعها أن تزيد ماشاءت في كميتها . وأما الذهب والفضة فلا سبيل الى زيادة كميتهما بطرق صناعية نعم قد تكتشف مناجم جديدة . ولكن لا يكون لها في ذلك تأثير عظيم .

وقد تزول هذه الفروق لو وقع اتفاق عام بين الدول على نوع واحد من الورق بمقدار معلوم . وعلى عدم زيادة هذه الكمية بالمرة أو زيادتها بنسبة خاصة محدودة من قبل كزيادتها بنسبة ازدياد عدد السكان لكل مملكة أو نحو ذلك . فلا تملك دولة الزيادة في أوراقها طوعا لحكم أهوائها واستجابة لوجوه حاجاتها

٢ — فيما اذا كانت عملة الورق تزيد في ثروة المملكة

لا تزيد عملة الورق في ثروة المملكة على وجه العموم ولكنها أيضا لا تخلو من الفوائد في بعض الاحيان . فهي في البلاد التجارية

يفنى تداولها بين الأهلين عن التعامل بالذهب والفضة حيث تسمح
بأخذها للمشروعات التجارية والصناعية والمالية في الأقطار
الأجنبية . ومن المعلوم أنه لو جرت كل الدول على هذه الطريقة
لأنعمت هذه الفائدة . وأصبح الناس ولا حاجة لهم الى اتخاذ
الذهب والفضة في وجوه المعاملات . على أنه مما لا يفوتنا في هذا
المقام الإشارة اليه أنه لا حظ للمصريين في ذلك إذ ليس لهم
معاملات مهمة في الخارج كما لا مصارف لهم

ولعملة الورق فائدة أخرى هي في مصالحة الحكومات التي
تضطر الى المال لتؤدي ما عليها لدائنها وعمالها وغيرهم بدون الالتجاء
الى عقد قرض جديد وتحمل فوائد ثقيلة . ولكن لا بد لها عند
هذه الحال من زيادة التبصر والتحذر من الاسترسال في إصدار
هذه العملة والاسقطت في هاوية الدمار والافلاس كما ترى بعد

٣ — في أخطار اتخاذ عملة الورق وفي كيفية اتقانها

عملة الورق من أشد الآفات التي تهدد الحياة الاقتصادية
للأمم حتي لقد شبهها نابوليون بالطاعون التي يحصد الارواح حصداً
وله الحق في ذلك فان علماء الاقتصاد السياسي اتفقوا على أنه لا يصح
أن تصدر الحكومة أو المصارف النائبة عنها كمية من الورق تزيد

قيمتها الاسمية عن مبلغ النقود الذهبية والفضية الموجودة في البلد فانها إن تعدت هذا الحد تناقصت قيمة الاوراق تناقصا ليست تدرك غاية وقد حصل في إبان الثورة الفرنسية أن أصدرت حكومة تلك البلاد أوراقا معروفة باسم (الاسينيا) ولكن بدون مراعاة القواعد الاقتصادية والمالية فهبطت قيم هذه الاوراق سريعا حتي أن الورقة التي كانت مسماة بمائة فرنك صارت لا تساوي نصف الفرنك أو أقل فأدى ذلك الى انقلاب مالى عظيم كانت نتيجته خراب بيوت كثيرة وعمار مائلات لا تحصى

وكذلك كانت الحال في الدولة العلية عندما أصدرت أوراقها المعروفة بالقوائم في عهد المرحوم السلطان عبد المجيد عقب حرب القرم وفي فرنسا عندما أصدرت (لو) المالى الانجليزى الشهير أوراق (بنكه) في عهد الملك لويس الخامس عشر

وفي كل هذه الأزمات الاقتصادية المالية من الدروس المفيدة والعظات البالغة ما يمتث على ذكرها بالتفصيل . وربما أفردنا لذلك مقالا خاصا خصوصا وقد دخلت هذه البلاد في دور مالى جديد قد يكون مفيدا وقد يكون ضارا بمقدار ما يتخذ له من وجوه الاحتياط أو ما يرتكب من الأهمال والله الوافي

ولا تنجي تلك الأزمات التي أشرنا إليها دفعة واحدة بل يتقدمها علامات وتظهر لها أمارات فتنبئ بدائها منها وجب على الحكومة صرف المهمة الى تدارك الخطر قبل فوات الوقت حيث لا ينفع الندم ولا يفيد الاستعبار . ومتى زادت كمية الورق عن القدر القانوني فقد نقصت قيمته وسعي أصحاب البنوك والصيرفيون الى الحصول على النقود الذهبية والفضية ولودفعوا في مقابلها أوراقا تزيد على قيمتها للتجار فيها - باعتبارها سبائك - في البلاد الأجنبية . وهذه أول علامة من العلامات التي أشرنا إليها

العلامة الثانية : - ارتفاع قيمة السندات المسحوبة على البلاد الأجنبية فأن هذه السندات تدفع قيمتها من الذهب اذ هو المعدن الوحيد المتعامل به بين الدول وبين أفراد كل منها

العلامة الثالثة : ندرة العملة الذهبية والفضية في البلد بما يرسل منها الى الخارج كسبائك بواسطة الصيرفيين وأصحاب البنوك وما يلحد منها في أعماق الصناديق مما يدخره المدخرون . إذ من البديهي أنهم لا يدخرون في هذه الحالة أوراقا تافهة ولكنهم إنما يدخرون ذهباً بريزاً

العلامة الرابعة : ارتفاع الائتمان بالتاجر الذي كان يبيع

الأردب من القمح بجنيه واحد من الذهب لا يرضي فيه إلا ما قيمته
جنيه ونصف أو جنيهان من الورق المهذب بالسقوط
ويتبع ذلك أن يبيع كل تاجر بثمانين ثمن لمن يؤديه قيمة المبيع
ذهبا أو فضة وثمان لمن لا يدفع له إلا أوراقا
فبمجرد شعور الحكومة بكل أو بعض من هذه العلامات
فقد وجب عليها أن تتبادر إلى تلافي الخطر بسحب الأوراق التي
تكون قد صدرت زيادة عن القدر المطلوب . ولا يتيسر لها ذلك
إلا بإعدام ما يدخل في خزينتها من الأوراق
ولا يخفى أن إعدام الأوراق إنعاشها عبارة عن نقص في إيراد
الحكومة فلما تسمح لها نفسها بالاقبال عليه سيما والحكومات التي
يكثُر فيها تداول عملة الورق تكون على الغالب فقيرة تتطلع إلى
التزيد في مواردها لا العمل على النقص منها

٤ — في إصدار أوراق المصرف « البنك »

من مصلحة أصحاب المصارف — كدأب غيرهم من التجار —
أن يوسعوا نطاق أعمالهم ولاسييل إلى ذلك إلا بالمال فهم يستعملون
قيمة الامانات المودعة عندهم ولكن ليس في مقدورهم أن يزيدوها
كلما شاؤوا

وأما أوراق البنك في وضعهم أن يهدروا منها ما يحتاجون اليه
وأول من أصدر أوراقا على هذه الكيفية «بالسويد» مؤسسون
بنك ستوكهولم «عاصمة السويد» في سنة ١٦٥٦ ميلادية - فإذا
هذه أحتل التجار الى البنك وأراد أن يحول اليه سندات تجاريا دفع
اليه البنك ورقا عوضاً عن أن يؤدي اليه نقودا

ولهذا الورق مزايا لا تتوفر في السندات التجارية فهو ملك
لحامله بدون احتياج لأي تحويل - واجبة الدفع فوراً حتى يقدم
للبانك - لا تسري عليه أحكام المدة الطويلة - له قيمة صحيحة ليس فيها
كسور - عليه علامة بنك مشهور - ليس له فوائد كالسندات التجارية
فهو بكل هذه الوجوه مفضل عليها بقدر ما هو قريب من النقود
وأما مزاياه بالنسبة للبنك الذي أصدره فكثيرة أيضاً إذ هو
عبارة عن رأس مال جديد لا يدفع البنك له فائدة بل يتوسل به الى
توسيع نطاق أعماله

ولكن سنة الله جرت بأن يكون لكل شيء فوائد ومضار
ومضار الورق بالنسبة للبنك هي أنه عبارة عن دين حال الأجل في
كل وقت ولذلك كان لابد للبنك من تخصيص مال احتياطي يدفع منه
قيمة كل ورقة يريد حاملها إبدالها بنقود

وقد تقضى بعض القوانين على المصارف بإيجاد هذا المال الاحتياطي كما ستفصل القول في ذلك بمقال خاص بنظام المصارف والمصرف الوطني فيما يختص بإصدار الأوراق

ولما كان هذا المال الاحتياطي لا تبني الحكومة منه فائدة لأن من شروطه أن يبق في الخزينة فلا تمسه الأيدي إلا لدفع قيمة ما يقدم للبنك من الأوراق . كانت المصارف مدفوعة بمامل الطمع لاستعماله فيما لم يوضع له . وقد يجىء من الظروف ما يلقي الرعب في قلوب حملة هذه الأوراق فيهرعون إلى البنك أفواجا لصرفها فإذا توقف عن الدفع أفلس وسقطت أوراقه وأصبحت لا قيمة لها ولهذا تفتنت الحكومات في اتخاذ أسباب الاحتياط اتقاء لهذا الخطر الهائل . وسنرى في مقال نظام المصارف ما اتخذته البنوك الوطني من وجوه الضمانات

ه — في الفرق بين الورق والعملة « بالمعنى الأخص » وبين ورق البنك

حدثت كثيرين في هذه الأيام فرأيتهم يخلطون بين عملة الورق « بمعناها الأخص » وبين ورق البنك
نعم قد يكون بينهما تشابه في أن كلا منهما يحمل محل النقود

ويشتد وجه الشبه بينهما في البلاد التي تعطى لورق البنك قوة العملة القانونية مثل إنجلترا وفرنسا حيث لا يسوغ لأحد أن يردّها إلا أن لورق البنك من الضمانة ما ليس لعملة الورق . وذلك يرجع الى أسباب ثلاثة :

الأول — أنه يمكن إبداله بنقود في كل وقت لأن البنك الذي يصدره ملزم بذلك . وأما عملة الورق فليست الحكومة مكلفة بأبدالها بنقود إلا متى شاءت ذلك بحيث تسمح لها ماليتها — وقليما يجري بيّانها أن تفعل

الثاني — أن البنك لا يصدر أوراقه اعتبارا . ولكن عندما تقدم اليه أوراق تجارية ويطلب منه قبول تحويلها . وتقديم هذه السندات يقل ويكثر طوعا لحركة البلد التجارية . وأما الحكومة فتصدر عملة الورق بمقدار ما تدعو اليه حاجتها من المال

الثالث — أنه الحكومة هي التي تصدر عملة الورق . وهي في هذا الباب عبارة عن ناظر المالية . وبديهي أن ناظر المالية إنما همه الوحيد أداء مطالب الحكومة من أي وجه كان في مدة نظارته فليس يمينه على الغالب الاشتغال بجميعد العقبات المالية في طريق من يخلفه في مركزه

أما البنك فيتمه مصلحة مساهبيه فلا يخطر بأموالهم سيما
إذا كان قد أحرز صيته فإنه يسهر على المحافظة عليه

وقد تملأني هذه الضمائم ويصبح ورق البنك أشبه شيء
بعملة الورق في حالة احتياج الحكومة الى المال في الظروف الحرجة
فتضطر الى الاستيلاء على ما في البنك من المال الاحتياطي
ولكي لا تجعل البنك عرضة للإفلاس تصير أمراً بآي قانون يملك
بالأوراق بقوده. وربما امتدت حاجتها الى ما وراء ذلك فكانت البنك
أصدار أوراق جديدة لا ترمى في هذا الطريق إلا سيدعوزها
وهناك الجامعة الكبرى

ومع ذلك ففي هذه الجملة أيضاً تكون أوراق البنك أضخم
من عملة الورق لاثبت البنك يكون سداً قطعاً بين الحكومة
والاسترسال في رغبتها وربما كان لها عظمة عنق يضبطها عن الجورح
في هذا الطريق ويوقفها عند حد المقصد في إصدار الأوراق. وفي
ذلك بعض الضمائم. ولهذا السبب عدلت أكثر الحكومات عن تولي
إصدار عملة الورق بنفسها وعهدت الى بنك واحد أو عدة بنوك بإصدار
أوراق لما في هذه الطريقة من المزايا وتخفيف وطأة الخلل. وفي المقابل
التالي تفصيل كاف لهذه النقطة والله الهادي الى سواء السبيل

المصارف « البنوك »

(نشرت في ٢٥ مارس سنة ١٨٩٩)
(الحرية والاحتكار)

هل الواجب على الحكومة التداخل في نظام المصارف أم لا
خصوصاً ما يدخل في إصدار الأوراق المالية

وإذا جاز لها التداخل فبأي كيفية وإلى أي حد ؟

للإجابة على هذا السؤال يجب تقسيمه أولاً إلى سؤالين :

الأول — هل الواجب على الحكومة أن تحكر إصدار الأوراق

المالية لبنك واحد أم تبيحه لكل بنك ؟

الثاني — هل الواجب على الحكومة أن تترك الحرية المطلقة

للمصرف أو المصارف التي تخولها حق إصدار الأوراق فتصدر منها

ماتشاء أم يقضي عليها الواجب أن تضع لها حدوداً لا تتجاوزها ؟

١ — في احتكار إصدار الأوراق المالية وفي جزئية

لورا اجتماعاً نظام المصارف رأينا أن كلا الطرفين متبعة في البلاد

المتقدمة وقد يكون الاحتكار في مصلحة الحكومة فنصنر هي

الأوراق مباشرة وتمنع غيرها من حق إصدارها . وعلى هذا يجري

العمل في بلاد روسيا والصرب وفي بعض مقاطعات سويسرا .

إلا أن علماء الاقتصاد العباسي يلاحظون على هذه الطريقة

أنها تكاف الحكومة أعمالاً تجارية لا تدخل في دائرة وظائفها وتخطط

بين مالية الحكومة ومالية البنك وتفتح الباب لعملة الورق

والاجدر بالحكومة أن تغفل أحد المصارف الاهلية أمتياز

إصدار الاوراق المالية بعد أن تسن له قانوناً يكفل انتظام العمل .

وهذه هي الطريقة المعمول بها في فرنسا وغيرها من البلاد

التقدمة في الحضارة وال عمران فبنك فرنسا الذي أسسه نابليون

سنة ١٨٠٠ عبارة عن شركة مالية وأن تكن الحكومة قد حفظت

لنفسها الحق في أن تسمى هي مديره ووكيله وفي مقابل الامتياز الذي

منحته إياه الحكومة قد شرطت عليه الشروط الآتية:

الاول — لا يسوغ للبنك أن يقبل تحويل سندات الا إذا

كانت ممضاة من ثلاثة أشخاص وكانت مستحقة الدفع بعد تسعين يوماً

على الأكثر ويجب عليه معاملة جميع الناس بمعاملة واحدة فلا يفرق

بينهم في قيمة الخصم الذي يحتسبه عند دفع قيمة السندات المحولة اليه

الثاني - ليس للبنك أن يدفع فوائد عن التقود التي تودع عنده

الثالث - للبنك الحق في إقراض تقود مقابل أوراق مالية

أو سبائك تودع عنده ولكن ليس له أن يقرض عملاءه بدون رهن

مهما كانت الحال اللهم إلا إذا كان القرض للحكومة فهو في هذه

الحالة ملزم بأن يقرضها الى أربعين مليوناً من الفرنكات بدون فائدة وذلك بخلاف مبلغ مليون الفرنك التي يؤديها البنك للحكومة نظير ما أولته من الامتياز بأصدار الاوراق

وكان بعضهم أشار على الحكومة الفرنسية بأن تشترط لنفسها جزءاً من الربح كما هو الواقع في ألمانيا وبلجيكا ولكنها فضلت هذه الطريقة حتي لا يشتبه الامر على الناس فيحسبون أن البنك ملك الحكومة مادامت تسام في أرباحه

وقد أثبتت التجارب حسن هذا النظام وعاد البنك بالفوائد الكثيرة على الاهلين والحكومة معاً فأوراق البنك لم يؤثر فيها اختلاف الحوادث وعلى الخصوص في الحرب السبعينية بل بقيت حافظة لقيمتها ولم يرتفع سعر الخصم (اسكونت) في فرنسا عنه في البلاد الأخرى وأسهم البنك ارتفعت قيمتها الى أربعة أضعاف المثل أما الحكومة فقد لقيت من البنك أعظم المساعدات في جميع الظروف الخرجة ولا غرو فان رصيد البنك إنما هو بمثابة مال احتياطي للحكومة . وقد بلغ هذا الرصيد في سنة ١٨٩٧ أكثر من مليارين من الفرنكات

وقد جرت الولايات للتصديق على طريقة الاطلاق نقولت حق
إصدار الأوراق المالية لكل مصرف مجتمع فيه شروط خاصة
سند كرها بعد بحث بلغ عدد هذه المصارف أربعة آلاف

وأما الطريقة المتبعة في بلاد الإنجليز فهي تناثر ذلك لأن بنك
انكلترا ليس له امتياز إلا في مدينة لوندون فقط . ويوجد غيره
نحو المائة بنك متفرقة في المقاطعات ولكن على نمادى الزمن
لا بد من أن يحى يوم يكون بنك انكلترا وحده المستأثر بحق
إصدار الأوراق المالية وذلك لأنه في سنة ١٨٤٤ صدر قانون بمنع
كل بنك مستحدث من إصدار الأوراق المالية

ولما كانت المصارف الموجودة قبل سنة ١٨٤٤ ليست بمخلدة
ولا زال يتناقص عددها في كل سنة فقد ينشئ الأمر بانقراضها
جميعاً ويبقى بنك انكلترا متمكناً وحده بامتياز إصدار الأوراق

هذه هي الطرق المتبعة في البلاد المختلفة وبهنا بعد ذلك
البحث عن أوقاها وأحسنها . ذهب بعضهم الى أن الحرية هي خير
الطرق لأنها تؤدي الى انخفاض سعر الخصم بخلاف الاحتكار
فإن من نتائج ارتفاع أسعار الخصم . ولا يخفى أن خفض سعر
الخصم مفيد للتجارة والصناعة معاً . والحق أنه لم يثبت بصورة

قطعية أن الاحتكاك يبعث على ارتفاع الاسعار في جميع الاحوال كما أنه لم يظهر بوجه خالي من الشك أن الحرية تؤدي الى انخفاضها في جميع الظروف . ويؤيد هذا أن سعر الخصر في البلاد الملتزمة بطريقة الاحتكاك كفرنسا ليس بأكثر ارتفاعا منه في البلاد التي تجري على طريقة الحرية فأن السعر في تلك فرنسا لا يزيد على ٣٤ في المئة

والكلام في الاحتكاك والحرية منحصر فيما يتعلق بإصدار الأوراق وفي هذه الحالة يجب اتباع الطريقة الأضمن للموم وهي التي تبقى معها قيمة الأوراق ثابتة لأن أوراق البنكنوت لما كانت لحاملها كانت أشبه شيء بالنقود ولم ينفش أحد الحكومة في اختصاصها دون سواها بضرب النقود فلذا هي لم تقم على إصدار الأوراق وأثبتت عنها مصرفا تق به فليس لأحد الحق في مناقشتها فضلا عن أن كثرة المصارف التي تصدر الأوراق إنما تؤدي الى هبوط قيمتها فلا أقل من أن تؤدي الى التشويش في المعاملات للكثرة أنواع الأوراق المتداولة

ولا يخفي أنه لو كان في كل بلد مصرف واحد عظيم لإصدار الأوراق المالية لسهل ذلك على الحكومات الاتفاق على إصدار أوراق

من نوع واحد تتداولها الناس كعملة عامة في جميع البلاد المتعاهدة

٢ — في حرية إصدار الأوراق المالية وفي تقييدها

كيفما كانت الطريقة المتبعة من تحويل الحق في إصدار الأوراق لمصرف واحد أو لعدة مصارف فهل من الواجب إطلاق الحرية لها في أن تصدر منها ما شاءت أو تقيدها بقيود لا تتجاوزها ؟

وقبل الخوض في هذا الموضوع يجب البحث لمعرفة ماذا كان في قوة الحكومة أن تتخذ احتياطاً يضمن صرف الأوراق بنقود وقت الحاجة أم لا ؟

ولتحقيق هذه الناية قد اهتمت الحكومة الى ثلاث طرق :

الطريقة الأولى — إلزام البنك أن لا يصدر أوراقاً إلا بقدر الرصيد المذخور في خزائنه .

وهذه هي الطريقة المتبعة في إنجلترا من سنة ١٨٤٤ فقد حتم القانون الذي صدر في هذا التاريخ على بنك إنجلترا أن لا يصدر أوراقاً تزيد قيمتها على مجموع رأس ماله البالغ ٤٠٠ مليون فرنك مضافاً الى الرصيد الخصوصي للأوراق المالية .

ولذا ترى هذا البنك منقسماً الى فرعين : (الأول) منهما يشتغل بالخصم والودائع ونحوها من أعمال البنوك ولكن لا يصدر أوراقاً .

(الثاني) مختص بأصدار الأوراق ليس إلا فهو يصدر منها بحسب طلب الفرع الاول حتي ينتهي ما يخرج منها الى ما تبلغ قيمته ٤٠٠ مليون فرنك فإذا وصل الى هذا الحد وطلبت منه أوراق فإنه لا يقدمها إلا إذا دفعت له قيمتها نقوداً أو سبائك.

على أنه ليس في هذا التحديد ضمانه كافية فإنه ليس من السهل على البنك الحصول على رأس ماله وقت الحاجة خصوصاً وأن قسماً عظيماً منه (٢٧٥ مليون فرنك) دين على الحكومة فكأن الأوراق التي تصدر مقابل هذا الدين عبارة عن عملة من الورق فضلاً عن أن هذا التحديد قد يأتي في بعض الأحيان بأضرار عظيمة فتضطرب الحكومة الى إيقاف قانون التحديد الى مدة معينة

وقد يكون ذلك عند ما تبلغ قيمة الأوراق بمجموع رأس المال والرصيد الخاص ويطلب الى البنك تحويل بعض الأوراق التجارية فإذا لم يجب الى ذلك أقفلت محلات تجارية كثيرة (وأما في ألمانيا فالبنك لا يجوز له أن يصدر أوراقاً تزيد قيمتها على ٢٥٠ مليون مارك إلا إذا أودع قيمتها في الرصيد فإن لم يفعل وجب عليه أن يدفع ضريبة للحكومة قدرها ٥ في المائة من قيمة ما يصدره من الأوراق ولا يجوز في أى حال من الأحوال أن تزيد قيمة أوراقه على ثلاثة

اضفاف رصيده . وهذا الشرط الأخير مأخوذ به في بلجيكا أيضاً .
أما في سويسرة فيجب أن يكون الرصيد ١٠ في المائة من قيمة
الأوراق التي تصدر . وكل هذا التحديد لا يأتي بالفائدة المقصودة
منه لاسيما في وقت الأزمات التجارية .

الطريقة الثانية — تحديد مقدار الأوراق التي يجوز إصدارها
هذه هي الطريقة المتبعة في فرنسا منذ سنة ١٨٨٣ وهي وإن
كانت أقل ضرراً من الأولى لما فيها من المرونة إلا أنها معنوسة
الضمانة إذ ملهي فائدة الجمهور في أن البنك لا يصدر أوراقاً إلا بقدر
معلوم إذا كلن القانون لا يفرض عليه أن يودع نقوداً ما في خزائنه
مقابل هذه الأوراق ؟

الطريقة الثالثة — إلزام البنك أن يودع رهناً لضمان الأوراق
التي يصدرها كسندات من دين الحكومة مثلاً توازي قيمتها قيصة
الأوراق الصادرة منه على الأقل

وهذه هي الطريقة المتبعة في الولايات المتحدة . فكل مصرف
يريد إصدار أوراق يجب عليه أن يستودع الحكومة سندات من
دينها تربو على قيمة الأوراق التي تدفعها له الحكومة .

وهذه الضمانات وإن كانت كافية في الظروف العادية ولكنها

لا نجدى قبلا حين نزول الأزمات لأنه عند ذلك تهنط أسرار
السندات فلذا ما طلب حاملو الأوراق المالية صرفها بنقود وحمد
البنك الى بيع ماله من السندات قبل الحكومة بأعمال البنس ورجعت
النتيجة بالخسار على مالية الحكومة التي يهملها ارتفاع قيمة سندات
فها تقدم ترى ان هذه الطرق على تشعب جهاتها لا تبلغ الغاية
الطلوبة والطريقة الوحيدة هي تكليف البنوك بأن تدخر في خزائنها
وصيداً من النقود مساوية لقيمة الأوراق التي تصدرها ولا يذهب
عنك أنه في هذه الحالة لا يصبح لاصدائها الأوراق المالية فائدة
الظم إلا إذا كان القرض عدم قرض النقود للضياع وعدم تحمل
مشقة حملها ولا يست هذه الفائدة بمظيمة

إن هذه الحالة ترجع المصارف تقريباً الى الحال التي كانت عليها قديماً
وهي عدم التصرف في الودائع المحفوظة لديها واعطاء وصولات بها
وإذا كان الامر على ما ذكرنا ولم يكن في استطاعة الحكومة أن
توجد ضماناً كافياً للجمهور فهل تكون النتيجة وجوب إطلاق الحرية
للبنوك في إصدار الأوراق المالية ؟

ذلك رأى بعض الاقتصاديين الذين يقولون إنه لا خوف من
إطلاق الحرية في هذا الباب لأن القوانين الاقتصادية قليلة بأيقاف

المصارف عند حد معلوم . ذلك لأن الأوراق المالية لا تصدر إلا عند ما يطلب من المصرف قبول تحويل أوراق تجارية فببلغ الأوراق التي يصدرها البنك ليس متعلقا بمحض إرادته وإنما هو مرتبط بمقدار الأوراق التجارية التي تعرض عليه ولأن الأوراق لا تلبث إلى الأبد متداولة بين أيدي الناس بل لابد لها من رجعة إلى البنك بعد مفارقتها بضعة أسابيع أو شهرين ثم تدفع له قيمة السندات التي تحول إليه ولو فرض تمادى البنك في إصدار الأوراق فلا بد من سقوط قيمتها وتهافت الناس حينئذ على صرف ما بأيديهم منها بنقود

ومهما كانت قوة هذه الأدلة فليس من رأينا منح الحرية المطلقة للمصارف في إصدار الأوراق المالية لما في ذلك من وجوه الضرر نعم لا تنكر أن مقدار الأوراق التي تصدر متعلق في الغالب بالحركة التجارية في البلد ولكن لا يبعد على المصارف التي تبعثها شهواتها إلى الاستكثار من إصدار الأوراق أن تقع من سعر الخصم فتنهال عليها الأوراق التجارية ليطلب منها تحويلها وبهذه الوسيلة يتسنى لها إصدار مبلغ عظيم من الأوراق

وقد تهبط قيمتها وترد إلى البنك الذي أصدرها على أن هذا المحبوط لا يحل إلا بعد مضي أيام يتم له في خلالها إصدار مبلغ عظيم

من الأوراق فاذا ما ردت اليه وأزيد صرفها بنقود توقف عن
الدفع وتدهورت وراءه محلات تجارية عديدة كانت بالأمن وطيدة
الاركان سامقة البنيان

ذلك ما يحملنا على تفضيل الاحتكار على الحرية فيما يتعلق بإصدار
الاوراق المالية لأن إثارة بنك واحد موثوق به بحق إصدارها هو
خير الضمانات . والبنك الذي تجتمع له هذه الصفة هو أشد ما يكون
حرصا على شرف اسمه فلا يجازف بأموال الناس
وقد دل الاختبار على صحة ما نقول فإن المصارف العظيمة لم
يصدر منها في هذا الباب ما تؤاخذ عليه .

فبنك فرنسا مثلا لم يقيد بقيد ما لغاية سنة ١٨٨٣ ومع ذلك
فقد كان دائما على غاية الحذر والاحتراس حتى لقد كان في بعض
الاحيان يزيد مبلغ رصيده عن قيمة الأوراق التي يصدرها ولا
ينقص هذا الرصيد الآن عن قيمة تلك الأوراق

وفي سنة ١٨٨٣ تقرر أن لا يصدر أوراقا تزيد قيمتها على ٣
مليارات ونصف من الفرنكات

وقد صرح له في سنة ١٨٩٧ بأن يصدر من الاوراق ما تبلغ
قيمه ٥ المليارات (٢٠٠ مليون جنيه) على أنه لم تفصل في وقت من

الاوراق قيمة الاوراق التي أصدرها الى هذا الحد.

مما تقدم نستنتج أنه لا بد من اختيار احدى الطريقتين : اما الاحتكار مع حرية اصدار الاوراق واما الحرية مع قيود مخصصة لاصداؤها وعندنا أن الطريقة الأولى خير وأولى

٣ — في البنك الأهلي المصري وما يتعلق بإصدار الأوراق المالية

منعت الحكومة البنك الأهلي المصري امتياز إصدار الاوراق

المالية لمدة خمسين سنة ابتداء من ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٨ (انظر

المادة من دكرتو ٥ يونيو سنة ١٨٩٨ والمادة ٣ من نظام البنك)

ونحن لا كلام لنا على منع هذا الامتياز وإن كنا نرى ان مدة

الخمين سنة كثيرة وكان يكتفى لو منعت الحكومة هذا الامتياز لمدة

خمس وعشرين أو ثلاثين سنة حتي لا تكون مقيدة كل هذه المدة

الطويلة مكتوفة عن منح هذا الامتياز لمصرف آخر خصوصا والبنك

الأهلى في أول نشأته ولم يوهن على حسن إدارته حتى تمنحه الحكومة

هذا الامتياز الطويل والحكومة الفرنسية منع نظام بنك فرنسا

لم تحوله هذا الامتياز إلا لمدة ثلاثين سنة على الأكثر

وقد جددت له الامتياز آخر مرة في سنة ١٨٩٧ لمدة تنتهى في

سنة ١٩٣٠ وذلك لأن الظروف المالية والتجارية تغيرت آنأ به آن

وقد تجبى الحوادث بما يحتم اتخاذ احتياطات والتزام أمور لم تكن لازمة من قبل

وقد جرى البنك الأهلى على الطريقة المتبعة فى بنك إنجلترا من حيث انقسامه الى فرعين ، فرع يقوم باصدار الأوراق والثانى بالاعمال المالية الأخرى . ولكنه لم يحدد مقداراً معلوماً تنتهى إليه قيمة ما يصدره من الأوراق بل فوض الامر فى ذلك الى مجلس ادارته (انظر المادتين ٣٢ و ٥٠ من نظام البنك)

وأما من حيث الضمانة فقد اتبع الطريقة الأمريكية مع بعض التنويع إذ تمهد بأن يجعل نصف رصيده المتعلق بالأوراق المالية نقوداً والنصف الآخر أوراقاً مالية تمينها الحكومة وهى ضمانه قوية لو تحقق وجودها فى جميع الاوقات بواسطة المراقبة الشديدة

والمراقبة التى تجرى الآن واقعة بتكليف اثنين من مستخدمى الحكومة يتتبعهما ناظر المالية للملاحظة أعمال البنك الذى يتقد كل واحد منهما ١٥٠ جنياً فى السنة (انظر المادتين ٢٣ و ٢٤ من نظام البنك) وياحبذا لو كان صندوق الدين قبل ما عرضه عليه البنك من قبول الرصيد الخاص بالأوراق عنده وانتوقيع عليها من أحد أعضائه فأن الضمانة بذلك تبلغ أقصى درجات القوة خصوصاً وصندوق لدين

يُحِيدَ عن أى تأثير . وكيفما كانت الظروف فإنه لم يكن ليُسمح بمس
الرصيد المودع عنده ولنا ندرى ماهية الاسباب التي هتته على عدم
قبول ملتزم البنك والذي يفتاب على الظن أنها سياسية مخضه
وهناك ضمانه أخرى وهي ترجع الى ماجاء فى المادة (٢٢) من
نظام البنك) من حفظ الحق للحكومة فى التصديق على انتخاب
محافظ البنك ووكيله

وقد جاء أيضا فى آخر المادة (هـ) من نظام البنك) أنه عند تصفية
أعماله يكون الرصيد المخصص للاوراق ضمانه خاصة لحامليها
فياخذون منها قيمة الاوراق التى بأيديهم بمعنى أن دائي البنك
الآخرين لا يكون لهم حق التنفيذ على هذا الرصيد
ولكن الذى أراه أن هذا التخصيص لاقية له فى نظر القانون
لأن جميع أموال المدين رهن بجميع ديونه الا إذا حصل بعض الدائنين
على امتياز خاص بالطرق التى شرعها القانون وحاملو أوراق البنك
لم يحصلوا على شئ من ذلك . ولست أظن أن وضع هذه العبارة يؤثر
شيئا أو يكون له أدنى اعتبار فى نظر المحاكم

ولم تعط الحكومة أوراق البنك قوة العملة القانونية بمعنى أنها
لم تتركه الناس على تناولها كما هو الواقع فى فرنسا وانكلترا وربما كان

مأبطاً بها عن ذلك أنها لم تر من الحكمة مفاجأة الناس بأمر لم يتعودوه
فعلت قبول الاوراق اختياريا حتي إذا شاعت بينهم وكثر فيهم
تداولها أصدرت أوامرها باعتبار هذه الاوراق كمعلمة قانونية

فاذا هي أصدرت أوامرها في هذا الباب فالوطنيون مضطرون
الى الرضوخ ولكن يكون للاجانب شأن آخر إذ لا يخفى أن سلطة
الحكومة إزاءهم مقيدة بقيود كثيرة

ولدينا غير ما تقدم ملاحظة أخرى نرى أنها على غاية من
الأهمية وهي أن الحكومة بما تفشيها من المنشورات وما تقوم به من
وجوه المساعدة للبنك تسهل على الناس الاعتقاد بأن هذا البنك إنما
هو فرع من فروع الحكومة . وقد أسلفنا الكلام في أن مصلحة
الحكومات الابتعاد عن ذلك لما ينشأ عنه من اختلاط الحدود بين
مالية الحكومة ومالية البنك وفي هذا من الضرر ما فيه فعلى الحكومة
أن تحتاط جهدها لهذا الامر

وليتها مقابل هذه الخدم كانت قد شرطت لنفسها قدرأ معيناً
يؤديه اليها البنك ثمتاً لهذا الامتياز العظيم الذي آثرته به كما فعلت
فرنسا أو شرطت لنفسها جزءاً من الربح كما يفعل بعض البلاد
الآخرى . والدل يقضى بأن يكون لها ذلك

— فهرست الكتاب —

صحيفة	صحيفة
١٣٨ الباب العاشر في الملكية	٣ مقدمة الناشر
١٥٦ الباب الحادي عشر في المبادلة	٦ كلمة في الاقتصاد
١٦٢ الباب الثاني عشر في العملة	١١ الباب الاول في ماهية علم
١٧١ الباب الثالث عشر في السلفة	الاقتصاد
والمصارف	٢٨ الباب الثاني في المنفعة
١٧٨ الباب الرابع عشر في أدوار	٤٢١ الباب الثالث في استحداث
السلفة	الثروة والمال
١٨٩ الباب الخامس عشر في	٥٧ الباب الرابع في توزيع العمل
الاعمال الواجبة على الحكومة	٧٣ الباب الخامس في رأس المال
١٩٤ الباب السادس عشر في الضرائب	٨٢ الباب السادس في توزيع
٢٠٥ قانون جريشام	الثروة
٢٠٩ الاجنبي والمقارات المصرية	٨٩ الباب السابع في الأجور
والبنك الزراعي	١٠٢ الباب الثامن في شركات
٢١٨ في عملة الورق	العملة
٢٢٩ المصارف والبنوك	١٢٤ الباب التاسع في التعاون



Universitäts- und
Landesbibliothek Bonn



0574081